ديمقراطية القرن الحادي والعشرين

ديمقراطية القرن الحادي والعشرين

تأليف: **د. وحيد عبد المجيد**

الطبعة الأولى 2020
© حقوق النشر محفوظة لـ " دار الثقافة الجديدة "

الناشر
دار الثقافة الجديدة
" شركة ذات مسئولية محدودة "
32 ش صبري أبو علم، باب اللوق، القاهرة
ت وفاكس: 23922880
e-mail: elguindimohamed93@gmail.com
http://www.facebook.com/Dar.Elthaqafa.Elgedeeda

رقم الإيداع: / 2020
الترقيم الدولي (I.S.B.N): - - 221 - 977 - 978

ديمقراطية القرن الحادي والعشرين

د. وحيد عبد المجيد

دار الثقافة الجديدة

المحتويات

- **مقدمة** 7
- **الفصل الأول**:
  المفهوم .. وضبط المصطلحات 19
- **الفصل الثانى**:
  أبعاد مسألة التمثيل فى النظام الديمقراطى 37
- **الفصل الثالث**:
  توسع أزمة الديمقراطية التمثيلية 53
- **الفصل الرابع**:
  شعبويات القرن الحادى والعشرين.. والمسألة الديمقراطية ... 83
- **الفصل الخامس**:
  نحو مزيج من الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية المباشرة... 121

مقدمة

لا توجد جنة على الأرض. وليس هناك نظام سياسى مثالى، وربما لن يكون. فى السياسة والمجتمع، كما فى الحياة بوجه عام، الأمور نسبية. النظام الديمقراطى التمثيلى أفضل من غيره على صعيد تحقيق مشاركة شعبية فى الشأن العام، أو أقل سوءاً، حسب زاوية النظر.

وتتفاوت النظم الديمقراطية، بدورها، من حيث مدى أفضلية أى منها مقارنة بالنظم التى لا تُعد ديمقراطية. ونجد مثل هذا التفاوت فى نظام ديمقراطى محدد، هنا أو هناك، من وقت إلى آخر.

ومن الطبيعى، والحال هكذا، أن تواجه نظام ديمقراطى ما تحديات أو مشاكل يتعثر إزاءها. وقد يمر فى أزمة صغيرة أو كبيرة من حيث تأثيرها وقدرته على إدارتها، أو تجاوزها. وربما تحدث أزمة فى نظم ديمقراطية عدة فى الوقت نفسه.

وقد حدث هذا كله فى أشكال وصور مختلفة، منذ أن أسفر شوق الإنسان إلى الحرية على مر التاريخ عما أُطلق عليه نظام ديمقراطى تمثيلى بدأت إرهاصاته فى الظهور فى أواخر القرن الثامن عشر، ومر فى مرحلة مخاض طويلة فى القرن التالى، إلى أن أخذ يتبلور فى آخره ومطلع القرن العشرين.

أزمات النظام السياسى والاجتماعى فى دول غربية حققت أعلى مستوى من التطور الديمقراطى، إذن، ليست جديدة أو مستغربة. غير أن المدى الذى بلغته هذه الأزمات فى مطلع القرن الحادى والعشرين يُثير جدلاً غير مسبوق لأنها تواجه الدول الأكثر ديمقراطية كلها تقريباً، وتُمثل ظاهرة تحمل فى طياتها نذر تغيير لا سابق له من قبل. كما أنها متشابهة أو متقاربة إلى حد كبير، من حيث عواملها وأبعادها.

تواجه الديمقراطية التمثيلية، إذن، أزمة غير مسبوقة شغلت عددًا كبيرًا من الباحثين والخبراء الغربيين منذ مطلع القرن الحادى والعشرين، ونُشرت عنها عشرات الكتب، فضلاً عن دراسات لا حصر لها فى دوريات متخصصة، خلال

العقد الأول فى هذا القرن. والملاحظ أن معظم هذه الكتب تركز على أزمة الديمقراطية التمثيلية فى الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك يعبر محتواها عن أزمة الديمقراطية التمثيلية فى الدول الغربية التى حققت أعلى مستوى من التطور الديمقراطى بوجه عام.

وبرغم صعوبة حصر هذه الكتب بشكل كامل، تبدو النزعة التشاؤمية واضحة فى نسبة كبيرة مما أمكن الإطلاع عليه منها، خاصة تلك التى كُتبت ونُشرت عقب فوز دونالد ترامب فى انتخابات الرئاسة الأمريكية التى أُجريت فى نوفمبر 2016. وكان أثر الصدمة واضحًا فيها على نحو أثر فى معالجة بعض مؤلفيها للأزمة، سواء من حيث التزامهم القواعد المنهجية، أو من زاوية تحليهم بقدر معقول من الموضوعية، وهم تحت تأثير تلك الصدمة.

وظهر ذلك حتى فى عناوين بعض هذه الكتب، مثل كتاب "كيف تموت الديمقراطية"[1]، الذى تأثر مؤلفاه ستيفن ليفتسكى ودانيل زيبات بقلقهما، وربما فزعهما، من تداعيات وجود ترامب فى البيت الأبيض. ولذا، لا يُعد هذا الكتاب دراسة منهجية، إذ ينتقل المؤلفان من محطة تاريخية إلى أخرى بشكل انتقائى، ويتجولان بين صعود الفاشية والزحف إلى روما فى إيطاليا فى مطلع عشرينات القرن العشرين، وصعود ألبرتو فوجيمورى إلى الحكم فى بيرو عام 1990، مرورًا بالانقلاب على حكومة سلفادور الليندى الاشتراكية عام 1973، وهيمنة فلاديمير بوتين على السلطة فى روسيا، ولكن الخطر الأكبر لدى مؤلفى هذا الكتاب هو فوز ترامب برئاسة الولايات المتحدة فى انتخابات 2016، إذ يحسبانه مؤشرًا إلى تآكل المعايير الديمقراطية، أى مجموعة القواعد والتفاهمات غير المرئية التى تحافظ على النظام الديمقراطى. فقد كانا مهجوسين، خلال عملهما على الكتاب المذكور، بخطر ترامب على نحو دفعهما إلى تجاوز حدود المبالغة، عندما وجدا أن فوزه يشبه استيلاء بنيتو موسولينى على السلطة فى إيطاليا عام 1922، وصعود أدولف هتلر فى ألمانيا عام 1933، وفوز هوجو شافيز فى انتخابات فنزويلا الرئاسية عام 1999.

وبرغم ذلك، لا يخلو الكتاب من تحليل صائب لعوامل ازدياد أزمة الديمقراطية، والمخاطر التى يعتقد مؤلفاه أنها تؤدى إلى إضعاف النظام الديمقراطى تدريجيًا، وقد تقود إلى انهياره فى النهاية، ويركزان على الضعف الذى يصيب المؤسسات المنتخبة، وتلك اللازمة لضمان سلامة أدائه مثل القضاء والإعلام، والتراجع فى القيم الأساسية التى يقوم عليها وفى مقدمتها التسامح. ولكنهما عندما يحاولان إثبات افتراض أن النظام الديمقراطى معرض للانهيار أو الموت، يعودان إلى حالات بعيدة عن الديمقراطيات الأكثر تقدماً فى الغرب، والتى يطرحان "روشتة" باتت تقليدية لحل أزمتها، مثل إصلاح المؤسسات المنتخبة، ووضع حد لانفصالها عن الناخبين، وتحلى النخب السياسية برغبة حقيقية فى وضع الاستقرار طويل الأمد فوق المصالح القصيرة المدى.

ومن الكتب التى تُعرف من عناوينها أيضاً كتاب "كيف تنتهى الديمقراطية"[2]، الذى ينطلق مؤلفه دافيد رونسيمان من أن الديمقراطية التمثيلية لا تُبلى بلاءً حسنًا، بسبب ازدياد الاختلالات فى الساحة السياسية فى الدول التى قطعت أكبر شوط فى ممارسة هذه الديمقراطية، إلى جانب تأثير الثورة الرقمية.

ولكن تحليله يبدو أقل جموحًا حين نقارنه بمؤلفى كتاب "كيف تموت الديمقراطيات" الذى سبقت الإشارة إليه، إذ يتصور أن الديمقراطية التمثيلية صارت لديها قدرة على تفادى الأسوأ، إذا استطاعت النخب السياسية معالجة المشاكل التى تتسبب فى الوضع السئ الذى بلغته هذه الديمقراطية، بعد أن أصبحت عرجاء تسير على قدم واحدة، فى غياب إصلاحات حقيقية وجادة. ولكنه يطرح فى النهاية سؤالاً مهمًا هو: إذا كان كل ما يحمى الديمقراطية ويحافظ عليها، فى الدول التى صارت راسخة فيها، هو أن البدائل عنها أسوأ منها، فماذا يحدث عندما يصل قطاع مُعتبر من المواطنين فى هذا البلد الديمقراطى أو ذاك إلى اقتناع بأن من هذه البدائل ما قد يكون أفضل منها؟ ولذلك، لا يستغرب احتمال أن تتحول الديمقراطية إلى تاريخ، فى حالة تفاقم أزماتها والعجز عن معالجتها، خاصةً فى ظل توسع نطاق النظم التسلطية فى العالم.

غير أن رونسيمان يغفل إمكانات تطوير الديمقراطية التمثيلية عبر تطعيمها أو إدخال أشكال من الديمقراطية المباشرة فيها، وازدياد المطالب من جانب منظمات سياسية ومدنية وحركات قاعدية grossroats، لتفعيل هذا التطوير، من أجل إعادة الروح إلى النظام الديمقراطى، وتجديد دمائه.

وثمة كتاب آخر ذو عنوان مثير "الشعب مقابل الديمقراطية"[3] People vs. Democracy. ويبدو مؤلفه ياشا مونك مهجوسًا بصعود الاتجاهات الشعبوية التى أصاب عندما أدرك أنها تتمسك بالديمقراطية، ولكنه تعجل فى إصدار حكم بلا دليل، وهو أنها ستبقى ديمقراطية فقط حتى تصل إلى السلطة، بدون محاولة إثبات ذلك. ولعله يراجع تصوره هذا عندما يدرس تجربة وصول حزبين شعبويين إلى السلطة فى إيطاليا (حركة النجوم الخمس وحزب الرابطة) فى العام نفسه الذى صدر فيه كتابه (2018). وتشاركه كثير من الكُتاب الغربيين، وغيرهم، هذا الاعتقاد فى أن صعود اتجاهات وأحزاب شعبوية فى الغرب يُهدد النظام الديمقراطى. وهذا أحد العوامل التى تدفعنا إلى تخصيص الفصل الرابع فى هذا الكتاب لتحليل مواقف تلك الاتجاهات الشعبوية، يمينية أو يسارية، تجاه الديمقراطية تحليلا منهجيًا بمنأى عن الرأى أو الانطباع. وبرغم أن المؤلف نجح فى التمييز بين مفهومى الديمقراطية والليبرالية، فقد تأثر بكتابات كثرت فى نهاية العقد الثانى فى القرن العشرين عن ولادة ديمقراطيات غير ليبرالية، أو بدون بعض الحريات العامة الأساسية. ووقع فى خلط متعدد الجوانب عند مناقشته مسألة العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية، لأنه لم يعد إلى أصولهما التاريخية التى سنوضحها فى إطار ضبط المفهومين فى الفصل الأول فى هذا الكتاب.

ويحذر ياشا أيضاً فى كتابه من تفكك النظام الديمقراطى بسبب بطء النمو الاقتصادى وازدياد التفاوت الاجتماعى وعدم المساواة، والثورة الرقمية، وتقنيات الاتصالات الجديدة، والهجرة المستمرة إلى الديمقراطيات الغربية، وضعف الآليات المؤسسية التى تحول المطالب الشعبية إلى ساسات عامة، وخضوع هذه الآليات لمصالح نخب اقتصادية واجتماعية، وتراجع تأثير الناخبين على المؤسسات المنتخبة، ومن ثم ازدياد الفجوة بين الناخب والمُشَّرع. وهذه كلها اختلالات تضع النظام الديمقراطى التمثيلى فى أزمة غير مسبوقة، ولكنها قابلة للحل وفق ما يراه

المؤلف الذى يطرح بدوره "روشتة" تقليدية تتضمن إجراءات كثر الحديث عنها مثل إصلاح السياسات الاقتصادية، ورفع مستويات المعيشة، والحد من عدم المساواة والتفاوت الاجتماعى، واستبدال توجهات وطنية مسئولة بالنزعة القومية الإقصائية، وتجديد آليات المؤسسات الديمقراطية.

ولكنه لا يتطرق إلى الحل الأكثر جدوى، وهو إدخال بعض أشكال الديمقراطية المباشرة فى نسيج الديمقراطية التمثيلية، وهو ما سنتناوله تفصيلا فى الفصل الخامس فى هذا الكتاب.

ومن الكتب ذات العناوين المثيرة أيضاً كتاب "ضد الديمقراطية" Against Democracy[4] الذى يحاول مؤلفه جاسون بريتان تحدى الاعتقاد فى أن ما يسميه النسخة المبسطة Simplified للديمقراطية، والتى نعرفها الآن، جيدة وأخلاقية. ويعتمد فى محاولته خوض هذا التحدى على أن نتائج الانتخابات لم تعد تعبر عن الاتجاهات الأساسية فى المجتمع، بل يرى أنها صارت بلا معنى لأن الناخبين باتوا غير عقلانيين، أو غير راشدين Irrational وجاهلين بكثير من المعطيات السياسية، ويفتقد كثير منهم الحافز الضرورى لمعرفة هذه المعطيات، لأسباب أهمها شيوع اعتقاد لدى كل منهم فى أن صوتًا واحدًا لا يُحدث فرقًا فى نتائج الانتخابات. ويطرح بريتان تصوره لحل يتسم بنخبوية شديدة، ويتعارض مع جوهر الديمقراطية التمثيلية، وهو ما يسميه حكم أصحاب المعرفة Epistocracy، حيث يُسمح فقط لمن يُلمون بالأوضاع السياسية بالاقتراع لانتخاب القادة.

ومن هذه الكتب أيضاً كتاب "نهاية الديمقراطية"[5] The End of Democracy الذى ينطلق مؤلفه كريستون بوخين دى كوزال من معطى بات واضحاً، وهو أن الديمقراطية فى حالة اضطراب كبير أينما وُجدت فى العالم الآن. ويتميز المؤلف بأنه يثير أسئلة قد لا تكون جديدة، ولكنها لا تخلو من بعض الجدة، ومنها على سبيل المثال: هل هذا الاضطراب يعود إلى ظروف تؤثر فى أداء النظام الديمقراطى فيبدو شائهًا، أم إلى أزمة متأصلة فى بنية هذا النظام، وماذا لو أن الحلول المطروحة لم تحقق الإصلاح الضرورى لتصحيح مساره وتحسين أدائه؟ وهو يحاول الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها. وبرغم أنه لم يصل إلى إجابات

معقولة فى تحليله الذى يفتقر فى كثير من جوانبه إلى الضوابط المنهجية، ربما بحكم أن تخصصه الأساسى فى التاريخ، فقد تعامل مع بعض القضايا كما لو أنها غير قابلة للجدل أو المناقشة. وإذ لا يبدو هذا الكتاب جديدًا تمامًا فى محتواه، كما فى حيرة مؤلفه إزاء الأزمة التى تواجه الديمقراطية التمثيلية فى القرن الحادى والعشرين، فهو ليس جديدًا فى عنوانه أيضاً. فقد صدر أكثر من كتاب قبله يحمل الإسم نفسه، ونذكر منها كتاب جان مارى جيينو الصادر عام 1998، والذى نقله إلى العربية حليم طوسون، وصدر عن مكتبة الشروق الدولية عام 1995[6]. وقد انطلق مؤلفه من افتراض لم يثبت، بل ربما ثبت عكسه، وهو أن عصر الدولة القومية Nation-state بدأ فى الأفول مع انهيار الاتحاد السوفيتى السابق عام 1989، وأن هذا الأفول ليس مستغربًا لأن التداعيات السياسية لفلسفة التنوير ليست، فى اعتقاده، إلا أحد فصول تاريخ البشرية، وأن هذا الفصل يتغير بانقضاء الظروف التى استوجبت وجوده. ويخلص إلى أنه لا جدوى من معاندة تطور يحدث فى التاريخ، وأن المهم هو إنقاذ ما يمكن إنقاذه فى مجال الحرية.

كما نُشر قبله أيضًا كتاب الباحثة الفرنسية آن ساكون "الإمبراطوريات الجديدة: هل هى نهاية الديمقراطية" عام 2015[7]، ونقله إلى العربية بدر الدين عرودكى وصدر عن دار التنوير. ولا يقدم الكتاب، بدوره، جديدًا إلى النقد المتعلق بتأثير الليبرالية الجديدة على النظام الديمقراطى التمثيلى فى معاقله الأساسية التى حقق أكبر قدر من التقدم فيها. وتركز المؤلفة على تنامى نفوذ الشركات والمصارف الكبرى ورجال المال والأعمال الأكثر ثراء، على نحو أدى إلى تقليص مساحة النقاش الديمقراطى، وتضاؤل السياسات والقرارات التى تخضع لهذا النقاش، وهو ما تستند عليه فى سؤال محورى، يحمل فى طياته إجابة ضمنية بالإيجاب، عن العلاقة بين تحول القوى الاقتصادية الجبارة إلى ما تعتقد أنها امبراطوريات جديدة غير تقليدية واحتمالات انتهاء النظام الديمقراطى. وتستند فى تحليلها على أن هذه القوى والإمبراطوريات الجديدة تملك قوة تفوق ما لدى الحكومات فى بعض المجالات أو كثير منها، وتنافسها فى أدوارها الدستورية، وتؤثر فى أولوياتها وبالتالى فى سياساتها وقراراتها.

ونجد جانبًا أساسيًا من هذا المعنى فى كتاب ساندرا بيرت، وديفيد ليفى "الهروب من الديمقراطية" Escape from Democracy[8] الصادر عام 2016. وفيه يجادل مؤلفاه بأن الافتراض المتعلق بأن الحوار العام والمداولات الواسعة تحدد الأهداف والغايات فى النظام الديمقراطى، وأن دور الخبراء هو إيجاد الوسائل لتحقيق ما تم الاتفاق عليه فى المجال العام، لم يتحقق. فلم يعد الخبراء مجرد موظفين يؤدون أعمالاً تحقق أهدافًا وغايات يتلقونها بعد تداولها فى المجال العام، بل صاروا هم من يحددونها حينًا، ويقومون بدور رئيسى فى صنعها حينًا آخر. كما أن المصالح الخاصة لكثير منهم أصبحت مؤثرة فى أعمالهم، وطاغية فى كثير من الأحيان على المصلحة العامة. ويوضح المؤلفان خطر هذا الدور المتنامى للخبراء على الديمقراطية، ويقدمان تصورات لمحاولة تجنبه، ومنها على سبيل المثال طرح مقترحات الخبراء بشأن السياسات العامة لحوار مجتمعى، وتحقيق مزيد من الشفافية عبر إطلاع الرأى العام على ما يقومون به، ووضع حد لانحيازاتهم.

ويختلف هذا الكتاب تمامًا عن كتاب آخر حمل عنوانًا قريبًا هو "الهروب من الحرية"[9] Escape from Freedom، أصدره إيرك فروم عام 1941 فى لحظة كانت الديمقراطية فيها مهددة بقوة بفعل تقدم قوات أدولف هتلر حاملة نقيضها الفاشى فى صورته النازية فى دول أوروبية عدة. وحلل فروم فى ذلك الكتاب القديم الظروف السياسية والاجتماعية والنفسية التى سهلت صعود الفاشية بنسختيها الإيطالية والألمانية فى أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى، والنتائج التى يمكن أن تترتب على تقويض الحريات. وقدم، فى ثنايا هذا التحليل، قراءة عميقة فى مفهوم الحرية، وأهميتها، وضرورة الدفاع عنها من ناحية، وفى الأفكار الفاشية عمومًا والفكر النازى خصوصًا من الناحية الثانية. وخلص إلى أن الإفلات مما يعده تأثيرًا شريرًا للأنظمة السياسية المستبدة هو الذى يُجنِّب البشرية مصيرًا مؤلمًا، وعبر عن تفاؤل بأن الديمقراطية ستواجه التهديد الفاشى وتنتصر عليه لأنها هى التى تجعل لوجود الإنسان معنى. ويرتبط تحليل فروم العميق فى ذلك الكتاب بالمنهج الأساسى لمدرسة فرانكفورت، التى كان هو أحد أقطابها. وقد تبنت هذه المدرسة منهجًا علميًا نقديًا قام على أسس ماركسية وهيجيلية وفرويدية، وكان تحرير الماركسية مما أثقلها به بعض أنصارها وأساء إليها أحد مجالات اهتمامها. واهتم فروم فى هذا السياق

بقضية الإنسان والطبيعة البشرية فى عدد من كتبه، التى ربما يكون أهمها كتابه "مفهوم الإنسان عند ماركس"[10]، والذى يحلل فيه فلسفة كارل ماركس من حيث كونها احتجاجًا ضد اغتراب الإنسان، وضياعه، وتحوله إلى شئ، ومن زاوية إيمانها بقدرته على تحرير نفسه وإطلاق طاقاته، الأمر الذى يفسر حرص فروم الشديد على الحرية فى كتابه الصادر عام 1941 فى لحظة تصاعد خطر الفاشية.

وعندما نتأمل هذا الكتاب، وكتاب "الهروب من الديمقراطية" الصادر عام 2016، نلاحظ أن كلاً منهما يعنى بأزمة الديمقراطية، ولكن من زاويتين مختلفتين تمامًا، وأن التفاؤل الذى أُبدى فى كتاب فروم لا يوجد مثله فى كتاب ليفى وبيرت. ويعود هذا الاختلاف إلى أن أزمة الديمقراطية فى بداية القرن الحادى والعشرين تأتى من داخلها نتيجة تراكمات أحدثت تحولا فى نظرة قطاعات متزايدة من المواطنين إلى الديمقراطية التمثيلية فى الدول التى وصلت ممارستها فيها إلى أعلى مستوى، فى حين أن الأزمة فى الربع الثانى فى القرن العشرين جاءت من تهديد خارجى حملته موجة فاشية تصاعدت بعد الحرب العالمية الأولى.

ونسعى فى الفصول التالية فى هذا الكتاب إلى تحليل أزمة الديمقراطية، كما تبدو لنا فى بداية القرن الحادى والعشرين، وما يمكن أن يترتب عليها، وبالتالى ما سيكون عليه النظام الديمقراطى بعد سنوات، أو ربما عقود قليلة، وهو ما نعنى به ديمقراطية القرن الحادى والعشرين، بغض النظر عن الاختلاف على حدود هذه الأزمة، أى المدى الذى بلغته.

وبرغم أن حدود الأزمة تمثل فى ذاتها مشكلة بحثية، فليست هى ما يعنينا هنا، بل سؤالا أساسيًا ينطلق من التسليم بأنها أزمة كبيرة، وهو: هل هذه أزمة تطور يمكن أن تقضى إلى توسيع فرص المشاركة الشعبية فى إدارة الشأن العام، أم أزمة انحسار تقود إلى تقليص هذه الفرص وتهدد مستقبل النظام الديمقراطى؟

والافتراض المحورى الذى ننطلق منه هو أنها أزمة تطور ترتبط بعملية تاريخية ستُفضى إلى تطعيم الديمقراطية التمثيلية، وقد بلغت أعلى مراحل تطورها فى الدول التى باتت راسخة فيها، بأشكال من الديمقراطية المباشرة. وستحدث هذه العملية عبر نضال يخوضه مواطنون يزداد سخطهم على ما باتوا يرونه سقفً

منخفضًا للمشاركة والتأثير فى ظل الديمقراطية التمثيلية، وانفصالا آخذًا فى الازدياد بين النخب والشعوب، وجمودًا فى المؤسسات السياسية، وتفاوتًا اجتماعيًا يرتبط بتراكم الثروة فى أيدى مجموعات قليلة.

الافتراض الذى ننطلق منه يقوم، إذن، على أن الأزمة تكمن فى نظام التمثيل السياسى، وليس فى الفكرة الديمقراطية نفسها، الأمر الذى يمكن أن نلمسه فى طبيعة الاحتجاجات فى عدد متزايد من الدول التى بلغت أعلى مستوى فى ممارسة الديمقراطية وفق هذا النظام. إنها احتجاجات ضد من لم يعد تمثيلهم للشعب مقنعاً لقطاعات متزايدة فيه. وقليل هم الباحثون والكُتاب الغربيون الذين نفذوا إلى أن مكمن الأزمة فى نظام التمثيل السياسى قبل أى شئ آخر. ويمكن الإشارة إلى كتابين من هذا النوع، أحدهما مترجم إلى العربية، وهو كتاب سايمون نورما "نهاية السياسة التمثيلية"[11]، الذى يركز على أزمات الأحزاب السياسية، واضمحلال دورها، ويتضمن تشخيصًا لهذه الأزمة. ولكنه يقدم معالجة جزئية فقط لأزمة نظام التمثيل السياسى، الذى تقوم عليه الديمقراطية كما عرفها العالم.

أما الكتاب الثانى فيتضمن معالجة أشمل، وأعمق، وهو كتاب لورنس ليسينج "إنهم لا يمثلوننا"[12] They Don't Represent Us، يجادل ليسينج بأن المؤسسات المنتخبة لم تعد تمثل الناخبين، وأن هذا هو الشعور الذى يزداد فى دول ديمقراطية عدة، وأن إدراك عدم صلاحية أو سلامة التمثيل Unrepresentativeness بدأ فى الظهور فى أوساط قطاعات متزايدة من المواطنين-الناخبين فى ظل ازدياد الوعى بطغيان مصالح نخب صغيرة سياسية واقتصادية وإعلامية على المصلحة العامة، وعدم الإنصات إلى أصوات المحبطين والغاضبين بسبب الفجوة بين ما يتوقعونه وما يرونه فى الواقع.

ولكن التصور الذى يطرحه لجعل التمثيل السياسى ممثلا للشعب يبقى تقليديًا، ويخلو من أى أفكار جذرية "راديكالية" طُرحت خلال الأعوام القليلة الماضية سواء فى مناقشات سياسية أو خلال احتجاجات شعبية. ولا يتجاوز ما يقدمه فى تصوره إصلاحات قانونية لنظام الانتخاب، وقواعد تحول دون تجذر الانقسام الحزبى وتحد من تأثيره، وإيجاد مؤسسات تُمكَّن الناخبين من الحديث عن مطالبهم ومشاكلهم

بطريقة فاعلة، إلى جانب مقترحات تتعلق بالنظام السياسى الأمريكى مثل إجراء إصلاحات فى الكونجرس، وفرض عقوبات على حكومات الولايات التى لا تضمن للناخبين فرصاً متساوية فى الاقتراع.

ولذا، نسعى فى هذا الكتاب إلى بلورة أفكار أكثر جذرية مطروح بعضها بشكل متناثر أو فى صورة شعارات فى بعض الأوساط الشعبية الغربية، على أساس أن هذه الأفكار يمكن أن تُحقَّق تحولاً فى مسار النظام الديمقراطى عبر تطعيم الديمقراطية التمثيلية التى بلغت منتهاها بأشكال من الديمقراطية المباشرة.

مصادر المقدمة

1- Steven Levitsky & Daniel Zibbatt, How Democracies Die: New York, Gawn Publishing Groups, 2018.

2- David Runsman, How Democracy Ends: London: Profile Books, 2018.

3- Yascha Mounk, The People VS. Democracy – How Our Freedom is in Danger and How to save it: Harvard, Harvard University Press, 2018.

4- Jason Brennan, Against Democracy: Princeton, Princeton University Press, 2016.

5- Christophe Buffin de Chasol, The End of Democracy, Translated to English by Ryan P. Plummer: Glaucester, Tumblar House Books, 2017.

6- جان مارى جينيو، نهاية الديمقراطية، ترجمة حليم طوسون: القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 1995.

7- آن سالمون، الإمبراطوريات الجديدة: هل هى نهاية الديمقراطية؟ ترجمة بدر الدين عرودكى: القاهرة، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2015.

8- David M. Levy & Sandra Peart, Escape from Democracy: The Role of Experts and the Public in Economic Policy: Cambridge, Cambridge University Press, 2016.

9- Erich Froum, Escape from Freedom: New York, Farrar & Rinehart Company), 1941.

10- إريك فروم، مفهوم الإنسان عند ماركس، ترجمة محمد سيد رصاص: دمشق، دار الحصاد للطباعة والنشر، 1998.

11- سايمون نورما، نهاية السياسة التمثيلية، ترجمة د. حسام نايل: القاهرة، المركز القومى للترجمة، 2019.

12- Laurence Lessing, They Don't Represent us: Reclaiming Our Democracy: New York, HarperCollins:, 2019.

الفصل الأول

تدقيق المفهوم .. وضبط المصطلحات

بعيدًا عن امتهان كلمة الديمقراطية، عبر استخدامها غطاءً لنظم حكم مطلقة تحتكر السلطة فيها قلة صغيرة أيًا يكون طابعها، يتطلب البحث فى الأزمة التى تواجه النظام الديمقراطى التمثيلى فى أوائل القرن الحادى والعشرين تدقيقًا وضبطًا ضروريين للنفاذ فى قلب الموضوع مباشرة.

وإذا كانت السمة العامة للنظم عبر الديمقراطية هى الإطلاق، أى السلطة المطلقة، فالسمة أو السجية المميزة للديمقراطية هى النسبية محددةً فى معناها العام، وهو أن أحداً لا يملك أفضلية سياسية على غيره إلا إذا رأى أكثر الناس ذلك. كما أن هذه الأفضلية ليست مستمرة طول الوقت، ولا هى بالتالى ملازمة لشخص مادى أو معنوى، بل مقترنة بأدائه ونظرة الآخرين إليه. لا يوجد فى الديمقراطية من يُعَدون أفضل فى المطلق، أو يملكون من القدرات ما لا يستطيعه غيرهم، أو يقدرون على تحقيق ما لا طاقة لأحد آخر به. ليس فى الديمقراطية منقذون، أو مُخَلَّصون، أو أبطال خارقون.

وتأسيساً على هذه السمة العامة، توجد الديمقراطية عندما يوفر نظام سياسي فرصاً متساوية للجميع لكى يتنافسوا سعيًا إلى تحقيق ما يُطلق عليه الخير العام، منظورًا إليه من زاوية كل منهم، ووجهة نظره، وحسب خلفيته، ووفق تقديره للأمور، ويشاركوا فى إدارة شؤون بلدهم بمقدار ما يرغب كل منهم، وما يستطيع.

والديمقراطية، على هذا النحو، عملية تنظيمية إجرائية تهدف إلى تمكين الناس من اختيار طريق يعتقد أغلبيتهم أنها تؤدى إلى وضع أفضل، وتغيير هذه الطريق عندما يتبين أنها لم تحقق الهدف المبتغى. وتُختار الطريق المرغوبة عبر تنافس بين اتجاهات مختلفة يقدم كل منها ما يعتقد أنه البرنامج الأفضل، والأسس الأكثر ملائمة للاجتماع الإنساني فى لحظة تاريخية محددة.

والتنافس يعنى، بطابعه، التعدد والتنوع على كل صعيد. ويحدث، بالضرورة، فى بيئة تتوفر فيها المساواة بين المتنافسين، ومجال عام مفتوح يتحركون فيه، وحريات وحقوق عامة وخاصة تُمكنَّهم من التفاعل مع أفراد المجتمع وجماعاته، وإطار دستورى وقانونى يحدد القواعد التى يحدث فيها هذا كله، ويضمن أن تظل العملية السياسية نسبية طول الوقت، ويضع الحدود التى تلتزم بها كل أطراف هذه العملية، ويُقنَّن التفويض الممنوح لمن يختارهم الناس موضوعيًا وزمنيًا. هكذا كانت فلسفة النظام الديمقراطى فى بدايته الأولى فى القرن الثامن عشر وحتى الآن، وفق النموذج المبتغى وبغض النظر عن مدى إنسجام هذه الفلسفة مع الواقع هنا أو هناك. وقد لخص شومبيتر هذه الفلسفة، فى سياق نقدى، فى ترتيب مؤسسى يهدف للوصول إلى قرارات سياسية تحقق الخير العام، عبر تمكين الشعب من أن يقرر ما يراه عبر انتخاب أفراد يجتمعون لتنفيذ إرادته[1].

وتنطوى هذه الفلسفة على مكونات عدة ربما يكون أهمها إثنان أحدهما إجرائى، والثانى عملياتى، ويدور المكون الإجرائى، وجودًا وعدمًا، حول مسألة الانتخابات، وهل هى دورية، وإلى أى مدى يحدث فيها تنافس حقيقى وتتحقق فيها مشاركة شعبية، وهل تؤدى إلى تغيير فى الحكومات والسياسات. ومن أهم المؤشرات الدالة على ديمقراطية الإجراءات الانتخابية من عدمه معايير نتجت عن تجارب وخبرات ودراسات أُجريت بشأنها. وهذه المعايير تستخدمها مؤسسات معنية بقضية الديمقراطية ومراقبة الانتخابات فى قياس مدى التزام أى انتخابات بها، وهى تنقسم إلى نوعين هما الحقوق السياسية، والحقوق والحريات المدنية.

ففى مجال الحقوق السياسية، تُسأل أسئلة محددة أهمها عن طريقة انتخاب رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، وأعضاء الهيئة التشريعية، وهل هى حرة وعادلة، ومدى عدالة قوانين الانتخاب من حيث إتاحتها مجالاً لحملات ترشيح متساوية للجميع واقتراع حر وفرز نزيه للأصوات، ووجود أحزاب سياسية مختلفة ومتنافسة، وحدود الحريات المتاحة للمعارضة وقدرتها على الوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات.

وفى مجال الحقوق والحريات المدنية، تُطرح أيضًا أسئلة أهمها عن حالة حرية التجمع والتظاهر والنقاش العام العلنى، وحرية تشكيل أحزاب ونقابات مهنية وعمالية وفلاحية ومنظمات ثقافية وغيرها من المؤسسات المجتمعية، ومدى استقلال القضاء، وحالة المساواة فى ظل القانون، والمساواة فى الفرص، ووجود حماية من الاضطهاد السياسى والسجن والتعذيب، وحقوق وحريات شخصية واجتماعية[2].

أما المكون العملياتى فيتضمن معايير عدة أهمها وجود مؤسسات تمثيلية تقوم على مشاركة فاعلة، وتتوفر لأعضائها جميعهم فرص متساوية لعرض آرائهم قبل الاقتراع على أية قضية، والحصول على المعلومات اللازمة لهم والإطلاع على المقترحات المختلفة ودراستها، وحق المشاركة فى تنظيم جدول الأعمال. كما تُتاح لهم فرص متساوية فى التصويت على القضية أو الموضوع بعد مناقشته. كما يتعين أن يكون لجميع المواطنين، والمقيمين بصفة مستمرة، فرصة متساوية فى انتخاب المؤسسات[3].

ووفق هذه الفلسفة العامة للديمقراطية، فهى لا يمكن أن تكون حكرًا على اتجاه بعينه، أو مرجعية سياسية أو فكرية أو ثقافية دون غيرها. أو نوع من التنظيم الاقتصادى للمجتمع لا ثانى له. الديمقراطية، إذن، لا تكون ليبرالية أو اشتراكية، أو قومية، ولا ترتبط بنظام اقتصادى بعينه.

ولذا، يحسن فض الاشتباك بين مفهومى الديمقراطية، والليبرالية، ومراجعة مفهوم "الديمقراطية الليبرالية" الذى شاع على نطاق واسع، وبات كما لو أنه جزء من المعرفة العامة، برغم ما ينطوى عليه من خلط بين السمة العامة الأساسية للديمقراطية، والثقافة الليبرالية التى تتضمن مجموعة مبادئ وقيم تساهم فى دعم ممارستها، وتجعلها أكثر قدرة على تحقيق هدفها، وهو توفير أوسع فرص للناس للمشاركة فى إدارة الشأن العام. فقد تبين لكثير من الدارسين، ولكن ليس لجميعهم، على مدى أكثر من قرنين أن نجاح النظام الديمقراطى، واستمراره، يتطلب توفر مجموعة من القيم فى المجتمع مثل قبول الآخر بغض النظر عن الخلاف معه، والاعتدال والتسامح، والإيمان بأن الحوار هو السبيل إلى حل الخلافات، والأزمات، واحترام الحقوق والحريات الشخصية والاجتماعية، وإدراك أن الحيز أو المجال

الخاص لكل فرد يخصه وحده دون غيره ولا يجوز اقتحامه، وأن هذا الحيز يشمل أفكاره ومعتقداته وما يؤمن أو لا يؤمن به مهما خالف ذلك اتجاهًا سائدًا فى المجتمع. ومن الضرورى أن يتوفر فهم على نطاق واسع فى المجتمع لكون وجود مثل هذا الاتجاه لا يبرر حرمان المختلفين معه من حقوقهم سواء السياسية أو المدنية أو الدينية والعقيدية[4].

غبر أن وجود هذه القيم الليبرالية فى ثقافة المجتمع ليس شرطًا لازمًا لبناء نظام ديمقراطى وايتمراره فى كل الاحوال، برغم أن عدًدا لا بأس به من علماء السياسة المقارنة والباحثين فيها ذهبوا إلى أهمية وجود هذه القيم. فقد توصل بعض آخر من هؤلاء العلماء والباحثين إلى إمكان الاعتماد على إيجاد نوع من التوازن بين معطيات الصراع السياسى والاجتمتعى، ووجود شعور فى أوساط النخب السياسية فلى لحظة معينة بالحاجة إلى توافق عام. ولا بعنى الاعتماد على التوازن والتوافق الاستغناء تمامًا عن قيم مثل الاعتدال والقدرة على التكيف، والتسامح مع اتجاهات ومواقف مختلفة، والتفكير العملى "البراجماتى" والمرونة لتخفيف أثر الانتماءات الإيديولوجية الصارمة، وبناء الثقة فى الأطراف الأخرى فى الساحة السياسية وفى المجتمع، والاستعداد للتوصل إلى تسويات وسطية سواء تحقق الاقتناع بها، أو جلاى التعامل معها بوصفها ضرورة لا مفر منها، وقبول الآخر واحترام الآراء والاتجاهات المختلفة، على أساس أن أحداً لا يملك الحقيقة المطلقة، وأنه لا توجد إجابة واحدة هى الصحيحة على أسئلة تُطرح فى سياق الخلافات السياسية.

الثقافة الليبرالية، إذن، مُهمة فى الأغلب الأعم لترسيخ الديمقراطية واستمرارها، ولكنها ليست جزءًا فى نسيجها الذى يتكون من أطر دستورية وقانونية، وترتيبات تنظيمية، وعمليات إجرائية، تهدف إلى تمكين المواطنين من اختيار من يُمَّثلهم، ويحكمهم، لفترة محددة. إنها، إذن، ديمقراطية تمثيلية أو توكيلية Representative، وليست ديمقراطية ليبرالية، ولكن الثقافة الليبرالية فى الأغلب الأعم مهمة لنجاح التطور الذى يُفضى إليها.

غير أن هذه العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية لم تنل اهتماماً فى دراسات الثقافة السياسية منذ بدايتها فى كتاب ألموند وفيربا المشهور الصادر عام 1963، والذى تضمن بحث الخلفيات الاجتماعية والتعليمية وأنماط الحياة، أى أهم عناصر ثقافة المجتمع، التى تؤثر فى النظام الديمقراطى، ويمكن بالتالى دراسة مدى وجود القيم الليبرالية فيها. كما أن ألموند وفيربا ركزا على نوع معين من الثقافة السياسية مستمد من المرحلة التى بدأ فيها التطور الديمقراطى فى بريطانيا، عندما وجد الويجز أو الويجيون Whigs الأرستقراطيون[5] فرصة لتكوين ائتلاف مع تجار وصناعيين صاعدين لترسيخ مبادئ التمثيل البرلمانى. والفكرة عندهما أن هذا الائتلاف أتاح التفاعل بين ثقافة الويجز التقليدية وثقافة التجار والصناعيين الحديثة، ومن ثم تطوير ثقافة تعددية تجمعهما وتقوم على تبادل الآراء والسعى إلى الإقناع للتوصل إلى تفاهمات وتوافقات، تساعد فى تحقيق تغير تدريجى، وهى ما أسمياها ثقافة جديدة[6].

والأرجح أن تحليل ألموند وفيريا هذا أوحى بشكل ما إلى روبرت دال بتطوير تصوره لما أسماه Polyarchy أى الحكم المتعدد والتوازن السياسى، الذى سنعود إليه بعد قليل فى هذا الفصل. ويبدو أن من عُنوا بدراسة الثقافة السياسية وأثرها فى نظام الحكم اهتموا بالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية، فيما لم تنل العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية اهتمامًا يَذكر. وعلى سبيل المثال، توصل أليكس هيدينوس إلى أن المؤثرات الثقافية الأكثر تأثيراً على التطور الديمقراطى ترتبط بتقدم فى بعض جوانب التنمية، خاصة تلك التى تؤثر فى تركيب سوق العمل (ازدياد نسبة العاملين خارج القطاع الزراعى)، ومن ثم تغيير الهيكل الاقتصادى، وخفض معدل الأمية[7].

كما لم يلاحظ روبرت دال فى تأصيله لمفهوم الحكم المتعدد والتوازن السياسى Polyarchy أن الثقافة السياسية التنافسية لدى فئات النخبة، والتى رآها المؤشر الأكثر أهمية فى إيجاد هذا النوع من الحكم، وبالتالى وجود النظام الديمقراطى وفق نظرته المحددة إليه، تُعد جزءاً من الثقافة الليبرالية. فلم يكن دال معنيًا بقضية العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية فى دراسته التى جادل فيها بأن نجاح التطور الديمقراطى يتوقف على قبول المؤسسات والنخب بعضها البعض، واحترامها

التعدد، وقدرتها على الحوار والمساومة، وإيمانها بالتنافس السياسى. وتصور أن القيم الليبرالية تتطور أولًا فى أوساط نخب قليلة تجمعها علاقات عائلية أو أواصر صداقة أو مصالح أو انتماء طبقى أو تفكير مشترك، الأمر الذى يدفعها للسعى إلى الحد من الصراعات بينها. ووفق هذا التصور، فعندما توفرت الظروف لإدخال فئات اجتماعية أوسع فى العملية السياسية وإدماجها فى النظام السياسى فى الدول التى سبقت باتجاه الديمقراطية، كان ممكنًا تأهيل تلك الفئات للإندماج على أساس قواعد الممارسات التنافسية السلمية التى تطورت من قبل فى أوساط النُخب. وتوصل، بناء على هذا التصور، إلى أن القيم اللازمة لضمان سلمية التنافس وإمكان تنظيمه وفق قواعد عامة متفق عليها بين أفراد نُخب صغيرة تجمعها مشتركات، أكثر منها بين مجموعات كبيرة ذات أهداف ومصالح وتطلعات شديدة الاختلاف، أو تفصلها مساحات كبيرة[8].

ولكن دال لم يشر إلى أن القيم التى رأى ضرورة توفرها فى أوساط مجموعة من النُخب قبل غيرها تُعد من مكونات الثقافة الليبرالية، ربما لأن تصوره يقوم على أن هذه النُخب لم تتبن تلك القيم نتيجة إيمان فكرى بها، بل بسبب ظروف واقعية أهمها وجود إدراك متبادل من جانب كل نخبة بعدم جدوى استمرار صراعات لا ينتصر فيها أو يحسمها أى طرف، وأن ثمن محاولة إخضاع الآخرين يفوق كلفة قبول مشاركتهم فى عملية سياسية لتنظيم التنافس بينها[9].

ويجدر التنويه، هنا، بأن دال لم يقصد أن فكرة البدء بالنُخب فى تأسيس نظام سياسى يقوم على التنافس السلمى، والتى ساهمت فى وضع أسس هذا النظام فى دول أوروبية مثل إنجلترا والسويد، قابلة للتطبيق الآن. فقد قصد الاستفادة من جوهرها، وهو أن تسعى النُخب السياسية، فى البلدان غير الديمقراطية التى تتوفر فيها فرصة للتطور نحو ما يسميه حكماً متعددًا، إلى التوافق على أسس وقواعد هذا الحكم عبر تسويات وتنازلات متبادلة وعمليات توفيقية.

ونجد ما يقترب من هذه الفكرة أيضًا فى دراسة ليجنبارت حول الديمقراطية التوافقية فى المجتمعات التى تعانى انقسامات إثنية (دينية أو عقيدية أو مذهبية أو عرقية) عميقة[10]. وتنطوى هذه الدراسة على أهمية خاصة لأنها وضعت حدًا

لتشاؤم ساد لفترة غير قصيرة بشأن إمكان فى بناء الديمقراطية واستمرارها فى البلدان المنقسمة إثنياً، والمجتمعات التى يسميها البعض تعددية Pluralist Societies. ويقصد بالتعدد هنا المعنى الإثنى أى الدينى أو العقيدى أو المذهبى أو العرقى أو اللغوى. وكان لهذا التشاؤم، ومازال، أساس لا يمكن إنكاره، خاصة عند تأسيس أحزاب وحركات سياسية على خطوط هذا الانقسام، مما يؤدى إلى شيوع قيم غير ملائمة للديمقراطية مثل الرفض المتبادل، والسعى إلى إخضاع الآخر بدل التفاهم معه. وعبر عن هذا التشاؤم علماء لهم وزنهم، ومنهم على سبيل المثال ليوكوبر[11]، وليونارد بايندر[12]، ودوجلاس روى وميشيل تايلور[13].

وطرح ليجنارت ما تصوره حلاً لمشكلة هذه البلدان، وهو السعى إلى التوافق الذى يحصل فيه كل طرف على قدر معقول من مطالبه وشروطه، ويتنازل عن بعضها، فى إطار ما أسماه ديمقراطية توافقية تقوم على التراضى المشروط Consociational Democracy. فقد درس تجارب بعض البلدان الأوروبية الصغيرة المنقسمة إثنياً مثل بلجيكا وهولندا وسويسرا ولوكسمبورج، وبلدان أخرى فى العالم، وتوصل إلى ما قدمه بوصفه نموذجاً لنظام ديمقراطى قابل للاستمرار يقوم على مقومات أهمها أربعة يمكن جمعها كلها أو بعضها وفق ظروف كل مجتمع.

أولها نظام سياسى يقوم على ائتلاف واسع يضم ممثلى كل أو معظم الجماعات الإثنية، سواء فى صورة حكومة ائتلافية أو مجلس أعلى ذى وظيفة استشارية لكنه يتمتع بنفوذ قوى لدوره التوفيقى فى حل الخلافات.

والثانى نقض "فيتو" متبادل لحماية مصالح الأقليات، بحيث يُنَص عليه فى برنامج الائتلاف الحكومى أو لائحة المجلس الاستشارى التى يصدرها المجلس النيابى، لضمان توفر رضا كامل عن قرارات وتشريعات تتعلق ببعض المسائل البالغة الحساسية فى العلاقة بين مكونات المجتمع، وقد يكون هذا النص فى الدستور كما هو الحال فى بلجيكا منذ عام 1970، إذ تضمن تعديل دستورى أُجرى فى ذلك العام ضرورة حصول القوانين المؤثرة فى الهويات الثقافية واللغوية على موافقة أعضاء البرلمان الممثلين للجماعتين اللتين تتحدثان الألمانية والفرنسية.

والمقوم الثالث هو نظام حصص "كوتا" يضمن تمثيل أهم الجماعات الإثنية الصغيرة حتى لا تُستبعد أو تُهمش، فتصبح مصدر توتر يخلق صعوبات تتفاقم مع الوقت.

أما المقوم الرابع فهو درجة عالية من الاستقلال الذاتى لكل جماعة إثنية فى إدارة شئونها الدينية والاجتماعية[14].

وبرغم هذا الطابع الخاص للنظام الديمقراطى فى البلدان المنقسمة إثنياً التى تلجأ النُخب فيها إلى صيغة للتوازن، يبقى هذا النظام أحد أشكال الديمقراطية التمثيلية، من حيث أنه يقوم على فكرة التمثيل الإثنى، والسياسى، فى آن معًا.

وعلى أية حال، لم يحدث اهتمام ملحوظ، فى أدبيات العلوم الاجتماعية، بمناقشة العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية، برغم أن الخلط بينهما بدأ مبكرًا منذ أواخر القرن التاسع عشر، ولكنه ظل محدودًا ومحصورًا فى أوساط سياسيين غربيين فى مجرى صراعهم ضد الماركسية حين بدأت فى الانتشار فى العالم. فقد بحثوا عن "سلاح فكرى" للدفاع عن النظام الديمقراطى التمثيلى، الذى وصمته الماركسية الكلاسيكية بأنه "بورجوازى"، فوجدوا ضالتهم فى الليبرالية.

وانتقل الخلط من الساحات السياسية إلى دوائر فكرية وأكاديمية، وبدأ فى البلدان التى حدثت فيها حركة ترجمة لأدبيات غربية، ومن بينها بلدان عربية. كانت بعض كتابات فلاسفة العقد الاجتماعى (جون لوك، وجان الى روسو، وتوماس هوبز)، ومفكرين تنويريين مثل ديكارت وفولتير وموتسيكو والكسيس دى توكفيل، فى صدارة ما أقبل عليه مترجمون ومثقفون سعوا إلى الاستفادة من ثقافة الغرب المتقدم، وخلط بعضهم بين الديمقراطية والليبرالية. وكانت مصر أحد البلدان التى حدث فيها ذلك[15]. ولكن الخلط وصل إلى ذروته فى مطلع تسعينات القرن الماضى عقب تفكك الإتحاد السوفييتى السابق، وانهيار معسكره الذى كان موصوفاً بأنه اشتراكى. فقد تصور كثير من الباحثين الغربيين أن الانتصار على "المعسكر الاشتراكى" يعنى اندماجًا كاملاً ونهائيًا بين الديمقراطية والليبرالية.

وأُغفل فى هذا الخلط تاريخ يشهد على عدم وجود ارتباط عضوى بين الليبرالية والديمقراطية. لم تكن الديمقراطية، بالمعنى الذى نعرفه اليوم، موجودة فى

العالم حين بزغت إرهاصات الليبرالية فى عصر النهضة، ثم توسعت فى عصر التنوير، بين القرنين السادس عشر والثامن عشر. الليبرالية أسبق من الديمقراطية تاريخياً. عُمر الديمقراطية أقصر، إذ يصعب أن نجد حضورًا لها قبل أواخر القرن الثامن عشر، إلا ربما فى بريطانيا التى عرفت مقدمات الديمقراطية منذ التأسيس الدستورى البرلمانى للمملكة البريطانية الحديثة عام 1707، ثم تحولها إلى المملكة المتحدة عام 1800.

فقد بدأ تطور الديمقراطية، وانتشارها، فى ارتباط وثيق مع حصول البرلمانات القليلة التى كانت موجودة فى بعض البلدان على صلاحيات تشريعية ورقابية، ثم حصول المواطنين على حق الاقتراع الذى كان محصورًا فى فئات محدودة تركزت فى أصحاب الملكيات الذين يدفعون ضرائب، وغيرهم من الفئات العليا والوسطى-العليا، على أن يكونوا ذكورًا، إذ بقيت المرأة والعمال، وغيرهم من العاملين بأجر، محرومين من حقوقهم السياسية حتى أوائل القرن العشرين. وسبقت البرلمانات، أيضًا، الديمقراطية. ولكنها كانت فى بدايتها مقصورة بدورها على ملاك الأراضى، ونبلاء المدن ووجهائها. كما كانت ذكورية لا محل للنساء فيها، حتى بداية القرن العشرين. ومن أهم المؤشرات الدالة على أن البرلمانات أو المجالس التشريعية فى صورتها الأولى سبقت الديمقراطية أن الكثير من الأحزاب التى قامت بدور رئيسى فى إطلاق التطور الديمقراطى فى أوروبا نشأت فى داخل بعض هذه المجالس. فقد شُكلت كتل فى داخل بعض البرلمانات، وتحولت إلى لجان انتخابية، ثم إلى أحزاب سياسية.

وتُعد حالة المجلس التشريعى الفرنسى، الذى يُسمى الجمعية الوطنية، أفضل مثال فى هذا المجال فى أواخر القرن الثامن عشر، إذ تبلورت فى داخله كتلتا اليعاقبة والجيروند. ولكن تطور الكتل البرلمانية إلى أحزاب لم يبدأ قبل منتصف القرن التاسع عشر فى دول أوروبية عدة، من بينها فرنسا بعد إسقاط الملكية للفترة الثانية عام 1848، وإقامة الجمهورية الثانية وبرلمانها الذى أُتيحت فيه فرصة للحوار والخلاف والتنافس[16]. ومع ذلك لم تستمر تلك الديمقراطية الفرنسية لأكثر من ثلاث سنوات، إذ قوصها نابليون الثالث الذى انتخب رئيسًا للجمهورية الثانية، حولها إلى إمبراطورية وأخضع الشعب لحكم الرجل الواحد أو الطاغية.

وفى بريطانيا، حيث حدث التطور تدريجياً فى القرن الثامن عشر أيضًا، عقب ثورة 1688[17]، بعد إرهاصات أولية يعود أصلها "الفكرى" إلى الميثاق الأعظم "ماجنا كارتا"، الذى أُصدر فى إنجلترا عام 1215-1216، وصار قانونًا عام 1297. وكان ذلك الميثاق القانونى أول وثيقة فرضها البارونات الذين مثلوا الطبقة الاجتماعية العليا حينذاك على الملك، وتضمنت تقليص سلطته ونفوذه، وضمانات لحماية مصالحهم ومشاركتهم فى السلطة. وبرغم أن "ماجنا كارتا" لم يُطبق بشكل كامل، فقد كان بداية أولى أو إرهاصًا لتطور عملية تاريخية قادت إلى الديمقراطية التمثيلية، وأساسًا أوليًا للحكم القائم على الدستور.

وكانت تلك العملية التاريخية تدريجية سلمية فى الأغلب الأعم، وليس بشكل كامل، إذ ساهمت الصراعات التى أحدثتها بريطانيا فى القرن الثامن عشر فى التحول الذى أدى إلى مزيد من تقليص سلطة الملك، وبالتالى وجود مجلس كان أساسًا لبرلمان صار فى إمكان المواطنين أن يقدموا مطالبهم وشكواهم إلى أعضائه. وعندما أُصدر قانون الإصلاح البرلمانى عام 1832، صار فى الإمكان تنظيم الكتل التى كانت قد ظهرت فى داخل المجلس، وجعلها مهيأة للتطور إلى أحزاب، وبصفة خاصة كتلتا المحافظين "التوريز" والأحرار "الويجز" اللتين ظهرتا فى إطار التفاعلات الجديدة التى أعقبت ثورة 1688. ولهذا السبب، يعتقد بعض الدارسين أن نشأة الأحزاب فى بريطانيا تعود إلى أواخر القرن السابع عشر، ويرون أن أساس حزبى المحافظين والأحرار ظهر فى تلك المرحلة[18].

لكننا لا نجد أساساً لحزب المحافظين، الذى مازال قائماً حتى إعداد هذا الكتاب للنشر، قبل إصدار قانون الإصلاح البرلمانى عام 1832. كما أن رواية هذا الحزب الرسمية لتاريخه تشير إلى أن تأسيسه كان عام 1834. أما حزب الأحرار، الذى بقى أحد الحزبين الرئيسيين فى بريطانيا حتى عشرينات القرن العشرين عندما صعد حزب العمال إلى صدارة النظام الحزبى، فنجد فى روايته لتاريخه أنه أُنشئ عام 1859. (ويُعرف هذا الحزب وقت إعداد الكتاب بالحزب الديمقراطى الليبرالى).

وبرغم أن البرلمانات ساهمت بدور رئيسى فى التطور نحو الديمقراطية فى أوروبا عبر انبثاق كثير من الأحزاب داخلها، فقد أُنشئت أحزاب أخرى خارجها. واستند معظم هذه الأحزاب، التى يسميها موريس ديفرجيه أحزاب النشأة الخارجية أو النشأة غير البرلمانية، فى البداية على جمعيات ثقافية واجتماعية مثل الجمعية الفابية المشهورة التى تبنى حزب العمال البريطانى أفكارها[19].

وفضلًا عن هذا الاختلاف بين الليبرالية والديمقراطية فى نشأة كل منهما وتطوره، فهما مختلفتان من حيث دلالتهما. الليبرالية أفكار وفلسفات وثقافات وقيم عدة بينها مساحات مشتركة. والديمقراطية إجراءات وقواعد وترتيبات ومؤسسات.

والليبرالية منهج فى التفكير ينطلق من افتراض قدرة البشر على تحسين شروط حياتهم عندما يمتلكون حريتهم، ويحررون عقولهم من مختلف أنواع المؤثرات الدينية والاجتماعية والسياسية، ويستخدمونها فى الإبداع والابتكار والاختراع، ويتوفر لهم مجال عام يتفاعلون فيه ويتحاورون ويُطلقون طاقاتهم.

الديمقراطية، فى المقابل، نظام سياسى يقوم على تداول السلطة عبر اقتراع حر يختار عبره الناخبون برلماناً يُفترض أنه يمثلهم، ورئيساً للدولة فى النظام الديمقراطى الرئاسى، وشبه الرئاسى، بينما ينتخب المجلس النيابى رئيساً للحكومة يرأس السلطة التنفيذية، ورئيسًا للدولة يكون حكمًا بين السلطات، فى النظام الديمقراطى البرلمانى. والديمقراطية، بهذا المعنى، عملية إجرائية تنظيمية يحدد الدستور فى كل بلد القواعد التى تقوم عليها، والعلاقة بين المؤسسات التى تعمل فى إطارها. وتُنَّظم القوانين تفاصيل هذا كله.

ولذا، يمكن أن توجد ديمقراطية من دون ليبرالية. والمقصود، هنا، بطبيعة الحال، ديمقراطية حقيقية يكون الشعب فيها مصدر السلطة، وتتوفر فيها المقومات الدستورية والإجرائية التى تضمن حرية الانتخابات ونزاهتها، وتوازن بين السلطات يحول دون تغول المؤسسات التنفيذية، فى مجال عام مفتوح لحوار عام حُر، وغيرها من الشروط التى تعطى هذه الديمقراطية محتواها، بحيث لا تقتصر على شكل يسهل تركيبه على أى نظام حكم.

فقد حدث تطور ديمقراطى حقيقى فى اليابان، ثم فى بلدان أخرى فى جنوب شرق آسيا، فى بيئة غير ليبرالية، وفى ظل ثقافة جماعية تنفر من الفردية التى تُعلى شأن الفرد وتجعله الوحدة الأساسية فى المجتمع، وتُعد الفردية القيمة العليا فى الليبرالية، والسمة الأساسية التى تميزها عن غيرها، بخلاف ما تصوره بعض علماء السياسة المقارنة حتى منتصف ثمانينات القرن الماضى، ومازال بعضهم يعتقدون أن هذه القيمة هى الحرية التى تحظى بمكانة عظمى بدورها لدى الليبراليين.

ومن أبرز علماء السياسة المقارنة الذين عرفوا أن الفردية هى القيمة العليا فى الليبرالية لوميان باي. ولكن مبالغته فى تصور مدى لزومها لبناء نظام ديمقراطى دفعه إلى المجادلة بأن فرص نجاح الديمقراطية ضعيفة فى آسيا (يقصد شرق آسيا تحديدًا)، لأن الثقافة السياسية السائدة فيها تفتقر إلى أهم القيم اللازمة لبناء النظام الديمقراطى واستمراره، وفى مقدمها الفردية، ومعها قبول الاختلاف والنزعة النقدية. فهذه الثقافة، وفق وصف باي لها، تتسم بالجماعية، وتضع الميل للولاء الجماعى فوق حرية الأفراد، وتستحسن السلطة الأبوية نتيجة شعور عام بالحاجة إلى الأمان والاستقرار، وتفضل النظام والانضباط على الخلاف والتنافس، وتنطوى على خوف من إضعاف وحدة المجتمع، وتدفع إلى نبذ من يختلف مع القواعد التى تضعها سلطات يتعذر توجيه نقد ضدها حرصًا على هذه الوحدة. وتوقع باي فى كتاب أصدره عام 1988 أن أى محاولة لتطوير توجه سياسى أكثر انفتاحًا وتحررًا فى شرق آسيا ستؤدى إلى شكل من المشاركة الشعبية المكبوتة أو المقيدة من أعلى[20].

ولكن ما حدث أن معظم دول شرق آسيا أُقيمت فيها أنظمة ديمقراطية متفاوتة من حيث مستوى التطور الديمقراطى فى كل منها. ولم تعد الديمقراطية فى شرق آسيا حالة استثنائية محصورة فى اليابان.

ويعنى هذا أن الديمقراطية يمكن أن تعمل فى بيئة غير ليبرالية إذا توفرت إرادة لدى المؤسسات الأساسية، والنخب السياسية والاجتماعية، للتوافق على تأسيس نظام ديمقراطى، وأخذ المجتمع فى التعود على قواعد هذا النظام وإجراءاته،

فصارت مألوفة لدى فئاته المختلفة، ورسخت جيلاً بعد آخر. ويجدر، هنا، التنبيه إلى أنه إذا كانت قيمة الفردية مهمة فى بناء الديمقراطية واستمرارها، فالإفراط أو المغالاة فيها قد يُلحق الضرر بالنظام الديمقراطى. فهذه المغالاة التى يسميها رونالد بينوك "فردية راديكالية" لا تدعم الديمقراطية ما لم تتم موازنتها مع روح المصلحة العامة والانتماء الوطنى. فهذه الروح ضرورية لخدمة المجتمع، ومن ثم زيادة معدلات التفاعل الإيجابى بين مواطنين يتطلب نجاح النظام الديمقراطى رفع مستوى مشاركتهم مع آخرين[21].

وبدون هذا الاختلاف بين الديمقراطية والليبرالية، لم يكن ممكناً وجود ديمقراطيين غير ليبراليين، منذ أن ظهرت الاشتراكية الديمقراطية فى نسختها الأولى فى نهاية القرن التاسع عشر. وفى العالم الآن ديمقراطيون من اتجاهات مختلفة غير ليبرالية، ولكل منها مرجعيتها المختلفة. ويعنى هذا أن فائدة القيم الليبرالية للديمقراطية لا توجب ربطهما بعُروة وُثقى لا فكاك منها. فقد توجد ديمقراطية فى غياب هذه المبادئ، أو قبل رسوخها.

وقل مثل ذلك، بدرجة ما، بشأن الاعتقاد فى أن الديمقراطية ترتبط بالرأسمالية. وبسبب شيوع هذا الاعتقاد فى أوساط ناقدى الرأسمالية، يتخذون أزمتها عندما تشتد فى مرحلة أو أخرى مدخلاً إلى تفسير مشاكل تواجه هذا النظام الديمقراطى أو ذاك.

ولهذا الخلط بين الديمقراطية والرأسمالية أساس قديم أيضًا فى أعمال بعض رواد علم الاجتماع. ويمكن الإشارة، على سبيل المثال، إلى التصور الذي طرحه ماكس ويبر سعيًا إلى تجنب حدوث اختلال افترض أنه قد يظهر فى النظام الديمقراطى فى مرحلة مبكرة في تاريخه، إذ خشى أن يقع هذا النظام أسير حكومات بيروقراطية يسيطر عليها رجال دولة محترفون بمعزل عن الناخبين. (وهذا هو جوهر أزمة الديمقراطية اليوم). ولذا، دعم ما أسماه التوازن العادل بين رأس المال، وقيم ليبرالية فى مقدمتها التعدد والتنوع، وقيادة قوية.

قد افترض ويبر أن القسم الأكبر من الناخبين غير مهتمين بالسياسة، وسلبيون، ومحدودو المعرفة، وأن عددًا قليلًا نسبيًا منهم راغبون فى وقادرون على ممارسة

العمل السياسي. ورأى، تأسيسًا على ذلك، أن تعقيدات الحياة الحديثة تتطلب قيادةً تتميز بالمعرفة، وتعتمد على بيروقراطية تعاونها، فى إطار ذلك التوازن الذى تمثل "الرأسمالية" و"الليبرالية"[22] طرفيه الآخرين.

وربما يمكن تحميل ويبر شطرًا من المسئولية التاريخية عن بداية الخلط بين الديمقراطية والرأسمالية، على النحو الذى اقترب منه كرييجر فى دراسة مهمة، عندما ذهب إلى أن ويبر لم يوضح بدرجة كافية الطابع المحدد للعلاقة بين النظام السياسى والرأسمالية الحديثة [23].

وتفيد دراسة جوزيف شومبيتر المبكرة عن الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية (صدرت الطبعة الأولى للكتاب الذى يتضمنها عام 1945)، برغم كل أوجه القصور التى تعتريها وإخفاق كثير من التوقعات الواردة بها، فى توضيح أن قطاعات مهمة من الاشتراكيين فى العالم معنية بالديمقراطية. فقد خصص شومبيتر جزءاً من دراسته هذه للبحث فى العلاقة بين الديمقراطية والاشتراكية، بعد أن استبعد استمرار الرأسمالية، بل جزم بأنها لن تتمكن من البقاء، وسعى إلى تقديم حجج على توقعه هذا فى أكثر من مائة صفحة. ويمكن تلخيص جوهر هذه الحجج فى الفكرة التالية: إذا لم ينهار النظام الرأسمالى نتيجة إخفاقات اقتصادية متكررة، سيكون صعبًا عليه أن يبقى، لأن نجاحه يُحدث تغييراً تدريجياً فى المؤسسات الاجتماعية التى تحميه، ويخلق - على نحو رأى أنه لا مهرب منه – حالات لا يستطيع أن يستمر فى ظلها. وتوصل شومبيتر فى تحليله إلى أن الاشتراكية يمكن أن تكون ديمقراطية، ولكن يعيب هذا التحليل اعتقاد فى أن الديمقراطية الاشتراكية قد تكون مزعزعة من الداخل لأنها تفتقد الفصل بين السلطات الذى يوجد فى ديمقراطية الرأسمالية. ويعنى هذا أنه جعل ديمقراطية النظام الرأسمالى أفضل برغم أنه أشبعها نقدًا.

وليس هذا إلا أحد التناقضات فى دراسة شومبيتر. وثمة تناقض آخر مهم فيها نجده فى عدم توقعه انتهاء النظام الديمقراطى، برغم اعتقاده بأنه نتاج الرأسمالية، التى جزم بانهيارها. كما أنه لم يحاول إثبات فكرته المتعلقة بأن الديمقراطية تنتج عن عملية التطور[24]. وتعد هذه الدراسة أحد الدلائل على الارتباك المتضمن فى

أطروحة الربط بين الديمقراطية والرأسمالية، ناهيك عن افتراض وجود علاقة سببية بينهما.

ومع ذلك، نجد تحليلًا ماركسيًا نادرًا يفصل بين الديمقراطية والرأسمالية فى سياق رؤية لتفسير النتيجة التى انتهت إليها الحرب الباردة الدولية، أى خسارة المعسكر الاشتراكى العالمى وتفكك الاتحاد السوفيتى السابق، إذ يرى كالينيكوس أن ما هُزم عام 1989 لم يكن الماركسية، بل ما أسماه تشويهًا سلطويًا دكتاتوريًا لها، وأن الانتصار لم يكن من نصيب الديمقراطية بل النظام الرأسمالى، منتقدًا أطروحة فرانسيس فوكوياما فى كتابه المشهور - برغم خفته وتهافته- "نهاية التاريخ" عن انتصار الديمقراطية.

وينطلق هذا التحليل من اعتقاد فى أن بناء الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى انتهى بعد هيمنة جوزيف ستالين على السلطة، وأن الستالينية بهذا المعنى ووفق رؤيته تُعد ارتدادًا عن الاشتراكية إلى شكل من أشكال رأسمالية الدولة، المعادية للديمقراطية، حيث تولت البيروقراطية العليا تحصيل فائض القيمة وتنظيم تراكم رأس المال، واضطلعت بالدور الذى تؤديه الطبقات المالكة فى النظام الرأسمالى. ويقصد بهذه البيروقراطية جهاز الدولة الذى سيطر على قوى الإنتاج، ومارس علاقات استغلال للطبقة العاملة والطبقات الكادحة التى حكم باسمها، ولكنه كان فى تناقض فعلى معها[25].

الديمقراطية، إذن، عملية تنظيمية إجرائية لا ترتبط بالضرورة بمرجعية أو نسق فكرى، أو بنظام اقتصادى واجتماعى، وتهدف إلى إتاحة الفرص أمام الناس فى مجال عام مفتوح للتنافس والاختيار. وقد أنتجت تلك العملية فى تطورها الطبيعى صيغة تقوم على الاختيار بين متنافسين، وهى التمثيل السياسى. وينتج عن هذا الاختيار من يُمثلون الناخبين لفترة معينة، أى ينوبون عنهم فى العمل من أجل تحقيق ما طرحوه عليهم وقبلته أغلبيتهم.

ولذا، يُعد التمثيل السياسى جوهر الديمقراطية التى عرفها العالم فى القرنين الأخيرين، وأهم علاماتها الأساسية التى تميزها. وقد أدى هذا التمثيل الغرض منه لفترة طويلة، إلى أن بدأ العالم يتغير فى مرحلتنا الراهنة، ويؤدى تغيره إلى ظهور

الأزمة الكبيرة التى يزداد إدراك أنها تتركز فى هذا التمثيل. فقد بدأت قطاعات من الجمهور، فى الدول الأكثر ديمقراطية أو التى بلغت فيها ممارسة هذه الديمقراطية أعلى مبلغ، فى التعبير عن تذمرها مما بات يبدو لها حدودًا ضيقة، وسقفًا منخفضًا، للمشاركة المتاحة فى النظام الديمقراطى التمثيلى. وهذا هو المصدر الأكثر جوهرية لأزمة الديمقراطية فى أوائل القرن الحادى والعشرين، والمُحدد الأساسى لطابعها، وهو أن النمط الديمقراطى التمثيلى لم يعد مُرضيًا لقطاعات متزايدة من الناخبين فى الدول التى بلغ فيها هذا النمط أعلى مستوى فى تطوره، تاريخيًا، وموضوعيًا.

مصادر الفصل الأول

1- Joseph A. Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy. New York, Harper & Brothers, 3 edition, 1950, pp. 291-292.

2- Raymond Duncan Gastil, The Comparative Survey of Freedom, in: Alex Inkeles (ed.), on Measuring Democracy- It's Consequences and Concomitanats: New Brunswick, Transaction Publishers, 1991.

3- Robert A. Dahl, On Democracy: New Haven, Yale University Press, 1998, pp. 27-28.

4- Larry Diamond, ed., Political Culture and Democracy in Developing Countries: Boulder (Colorado, USA), 1993, pp. 6-7.

5- كان الويجز تجمعًا سياسيًا ضم عددًا معتبرًا من الأرستقراطيين والنبلاء وأبناء الطبقة العليا البريطانية، وظهر فى القرن السابع عشر، وتبنى مواقف تدعو إلى إصلاح نظام الحكم، وتحالف مع الفئات الاجتماعية البورجوازية التى كانت قد بدأت مرحلة صعودها فى ذلك الوقت، وكانت بدايته الأولى فى اسكتلندا، ثم امتد إلى إنجلترا عام 1678، وصار كيانًا قويًا مع تأسيس المملكة المتحدة التى ضمت، إلى جانب إنجلترا واسكتلندا، أيرلندا الشمالية وويلز، عام 1800.

ويمكن أن نجد مثل ذلك فى التجمع الأساسى الذى قام عليه حزب الأحرار، الذى ظل أحد الحزبين الرئيسيين الاثنين، حتى تأسيس حزب العمال، إلى جانب حزب المحافظين، فى أوائل القرن العشرين. وأصبح بعد ذلك الحزب الثالث فى بريطانيا، واندمج عام 1988 مع الحزب الديمقراطى الاجتماعى، وحمل الكيان الناتج عن هذا الاندماج اسم حزب الديمقراطيين الأحرار.

6- Gabriel A. Almond and Sidney Verba, The Civic Culture-Political Attitudes and Democracy in Five Nations: Princeton, Princeton University Press, 1963, pp. 7-9.

7- Alex Hedinius, Democracy and Development: Cambridge, Cambridge University Press, 1992, pp. 88-91.

8- Robert Dahl, Polyarchy-Participation and Opposition: New Haven, Yale University Press, 1971, pp. 36-37.

9- Robert A. Dahl, op.cit., pp. 15-16.

10- Arend Lijphort, Democracy in Plural Societies – A Comprehensive Exploration: New Haven, Yale University Press, 1977.

وانظر أيضاً:

Arend Lijphort, The Politics of Accomodation-Pluralism and Democracy in the Netherlands: Berkley, California University Press, 1968.

11- Leo Kuper, Plural Societies-Perspectives and Problems, in: Leo Kuper and M.G. Smith (eds.), Pluralism in Africa: Berkeley , University of California Press, 1969.

12- Leonard Binder, National Integration and Political Development: The American Political Science Review, vol. 58, 1964, pp. 598-642.

13- Doglas Roe and Michael Taylor, The Analysis of Political Cleavages: New Haven, Yale University Press, 1970.

14- Arend Lijphart, Democracy in Plural Societies, op.cit.: pp. 147-152.

15- انظر الفصل الرابع فى كتاب د. وحيد عبد المجيد، الليبرالية .. نشأتها وتطورها وأزمتها فى مصر: القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015، ص ص155-199.

16- موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة على مقلد وعبد الحسن سعد: بيروت: دار النهار للنشر، الطبعة الثالثة، 1980، ص ص6-10.

17- لم تكن ثورة 1688، التى حدثت بسرعة وبدون إراقة كثير من الدماء، مرتبطة بصراعات سياسية، بل بتفاقم الانقسام المذهبى البروتستانتى-الكاثوليكى. وكان هدفها إزاحة الملك جيمس الثانى حاكم إنجلترا واسكتلندا وويلز، قبل توحيد الأقاليم الثلاثة بعد ذلك، لأنه تسبب فى تصاعد الصراع المذهبى، ونُصبت ابنته مارى الثانية بدلًا منه. ولكن هذه الثورة ساهمت فى تحقيق خطوة ثانية فى التطور الديمقراطى بعد "ماجنا كارتا"، عبر إصدار قانون الحقوق عام 1689 الذى أعطى البرلمان صلاحيات تفوق سلطات التاج، على أساس أن حق الملك فى هذا التاج مستمد من المجلس التشريعى، وحظر على الملك إلغاء أى قوانين أو إصدار تشريعات جديدة إلا بموافقة البرلمان. وكان لإصدار هذا القانون أثر مهم فى أوروبا. فقد أعطى نُخبًا اجتماعية، وفئات من الشعوب أيضًا، أملًا فى إقامة نظام حكم برلمانى على النحو الذى حدث فى بريطانيا.

18- د. نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها فى أنظمة الحكم المعاصرة: القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1983، ص ص65-69.

19- موريس ديفرجيه، مصدر سابق، ص ص11-18.

20- Lucian W. Pye, Asian Power and Politics: The Cultural Dimensions of Authority: Cambridge, Harvard University Press, 1988, pp. 340-341.

21- James Ronald Pennock, Democratic Political Theory: Princeton, Princeton University Press, 2016, pp. 257-259.

22- وضعنا كلمتى الليبرالية والرأسمالية بين مزدوجين لأن ويبر لم يستخدمهما نصًا فى السياق الذى رجعنا إليه، بل عبر عن معنى كل منهما. ولذا، لزم التنويه. انظر:

Max Weber, Politics and a Vacation, in: H.H. Geth and C.W. Wills (eds.), From Max Weber: Oxford, Oxford University Press, 1972, pp. 129-156.

23- J. Krieger, Undermining Capitalism: Princeton, Princeton University Press, 1987, pp. 51-52.

24- Joseph A. Schumpeter, op.cit.

25- A. Callinicas, The Revonge of History – Marxism and the East European Revolutions: Cambridge, Polity Press, 1991, pp. 34-37.

الفصل الثانى

أبعاد مسألة التمثيل فى النظام الديمقراطى

تقوم الديمقراطية التي نعرفها اليوم على أن يُفَّوض الناخبون من يمثلونهم فى مجالس وهيئات عدة أهمها المجلس النيابى، أو البرلمان. ولم يكن تحقيق الديمقراطية سهلاً، برغم أن تطورات اقتصادية واجتماعية وثقافية ساهمت فى تمهيد الطريق إليها فى أوروبا بدءاً من القرن الخامس عشر. كان التطور الذى اجتازته شعوب عدة فى أوروبا، ثم فى العالم، عسيرًا ومعقدًا. وقد اختزل ديفيد هيلر المخاض، الذى سبق ولادة الديمقراطية فى صورتها الأولى غير المكتملة، والتى كانت مقصورة على الذكور دافعى الضرائب، فى أنها خرجت من أرحام صراعات اجتماعية بالغة الحدة، وكثيرًا ما كان يُضَّحى بها فى هذه الصراعات[1]. وقد وُلدت هذه الديمقراطية على أساس صيغة التمثيل، سعياً لأن يكون صانعو التشريعات ممثلين للشعب، ولدوائرهم أيضًا فى مناطق محددة، ويكون الناخبون قادرين على محاسبتهم، وتقييم أداء السلطة التنفيذية.

وكانت الصراعات، التى وُلدت فى سياقها الديمقراطية، متعددة الأبعاد. صراعات بين الملوك والأمراء، وبين الملوك والطبقة البورجوازية التى صعدت منذ القرن السادس عشر مع توسع التجارة وإرهاصات الصناعة، وصراعات بين السلطتين الزمنية (الملوك) والدينية (الكنيسة)، وصراعات نتجت عن حركات تمرد فلاحية وأخرى مدينية، احتجاجًا على تردى الأوضاع المعيشية، وبسبب الطموح إلى نظام دستورى على النمط الإنجليزى الذى كان بمثابة "نموذج" داعب شعوبًا أوروبية أخرى تطلعت إلى الاحتذاء به. وكانت الثورة الفرنسية 1789 نتيجة تفاعل هذه العوامل.

ولذلك، لا يثير استغرابًا أن تندلع هذه الثورة بعد نحو أربعة عقود على أوضح تعبير لفظى عن جبروت الاستبداد، الذى كسرته تلك الثورة، ولكن دون أن تقضى عليه بضربة واحدة. فقد كان قول لويس الخامس عشر، الذى تولى عرش فرنسا

بين 1715 و1772، ما معناه "أنا الدولة .. والدولة أنا" هو التعبير الأكثر وضوحًا عن استمرار الاستبداد وجبروته برغم التطورات الاقتصادية والاجتماعية التى تفاعلت منذ القرن السادس عشر. وتختصر عبارة "أنا الدولة .. والدولة أنا" حديثاً طويلاً للملك قبل الأخير فى حكم أسرة آل بوربون قبل ثورة 1789. وأهم ما فى ذلك الحديث (إن سلطة السيادة كامنة فى شخصى أنا وحدى، ومنى تستمد المحاكم وجودها ومرجعيتها .. تلك المرجعية التى لا يمكن ممارستها إلا باسمى، لأننى وحدى صاحب سلطة التشريع .. والنظام العام كله ينبع منى لأننى حاميه الأعلى .. وحقوق الأمة ومصالحها تذوب بالضرورة فى بوتقة حقوقى ومصالحى، ولا يمكن إلا أن تكون بيدى)[2].

وبسبب الأفكار التحررية التى قدمها مفكرون ومثقفون أوروبيون، منذ القرن السابع عشر، وتوسع نطاقها فى القرن الثامن عشر، صار السعى إلى دمقرطة نظم حكم أوروبية مستبدة جزءًا لا يتجزأ من الصراعات التى وُلدت الديمقراطية من رحمها. ومن هنا أهمية الثقافة الليبرالية فى التطور الديمقراطى، على النحو الذى ناقشناه فى الفصل الأول فى هذا الكتاب. وكان المفكر الإنجليزى جون لوك (1632-1704) أول من وضع الأساس الثقافى-الفكرى للديمقراطية فى صورتها الأولى، عبر أفكاره الليبرالية بمقياس عصره. فعلى عكس مثقفين ومفكرين آخرين يُحسب بعضهم فى عداد من ساهموا فى وضع هذا الأساس بدرجات أقل، اتجه لوك إلى تغليب حقوق الرعايا وفق التعبير الشائع، والصحيح أيضاً، فى ذلك النوع على السلطة. فقد كانت المشكلة المركزية التى واجهت مثقفى ذلك العصر الطامحين إلى التقدم تتعلق بكيفية تحقيق التوازن بين سلطة الدولة وجمهور الرعايا. وكانت تلك مشكلة كبرى لأن سلطة الدولة المختزلة فى الحاكم كانت تحصر السيادة فيها، وفق ما عبر عنه لويس الرابع عشر، بينما التقدم المأمول حينذاك ارتبط بفكرة أن الشعب هو صاحب السيادة، أى المصدر الشرعى لتلك السلطة. ولم يكن سهلاً إيجاد نقطة توازن بين سلطة الدولة التى تحتكر الإكراه المادى والمعنوى لتوفير أساس آمن للأعمال الحرة فى ناحية، وحياة الناس، وحقوقهم بما تتطلبه من تقييد هذه السلطة ووضع حدود لتدخلها فى حياتهم وتفاعلاتهم، وحمايتهم من تغولها، وتوفير الظروف

الملائمة لهم لتحقيق مصالحهم الخاصة عبر علاقات تنافسية بينهم فى الناحية الثانية[3].

وكانت أفكار جون لوك نقطة تحول مفصلية فى اتجاه تغليب حقوق الناس، ومن ثم وضع الأساس للديمقراطية فى صورتها الأولى، عندما فند الفكرة المركزية لدى توماس هوبز، وهى أن الأفراد لا يستطيعون أن يعيشوا حياة سلمية صادقة بدون خوف من بعضهم البعض إلا فى ظل سلطة قوية مهيمنة يقبلونها ويتنازلون لها عن حرياتهم[4].

لم يقبل لوك هذه الفكرة، ورأى أنها لو صحت فهى تعنى أن البشر حمقى، إلى حد أنهم يهربون من أذى فئران وثعالب ويذهبون بإرادتهم إلى أسد ليلتهمهم. ووفق تعبير لوك فإنه يصعب تصديق أن من لا يثقون مثقال ذروة فى بعضهم البعض، بمن فى ذلك ربما أقرب الناس إليهم، هم أنفسهم الذين يضعون ثقتهم جميعها بلا نقصان بين يدى سلطان ذى سلطة مطلقة ليرعى مصالحهم ويحقق لهم الأمن والسلام. وكان لوك واضحًا فى فكرته القائمة على أن السلطة الطاغية لا تحمى من يأتون بها أو يقبلونها، بل هى التى تهددهم، وأن علة وجود سلطة حاكمة يجب أن تكون تنظيم حياة بشر أحرار والدفاع عن حياتهم وحرياتهم وملكياتهم فى إطار قانونى تخضع له، مثلما يخضعون هم.

ولذلك، رأى لوك أن أفراد المجتمع هم الذين يُضفون الشرعية على سلطة الحكم لتمكينها من العمل على تحقيق أهدافهم، وأنهم يجب أن يُمكَنوا من محاسبتها. ونجد فى ثنايا رؤية لوك لطبيعة السلطة بوادر فكرة التمثيل، إذ رأى أن أفراد المجتمع يجب أن يكونوا قادرين على الاستغناء عن ممثليهم إذا أخفقوا فى تحقيق أهدافهم. والفكرة الجوهرية عند لوك، بخلاف توماس هوبز، أن الأفراد لا يتنازلون عن حقوقهم كلها لسلطة الحكم عندما ينقلون إليها صلاحيات التشريع والتنفيذ، وأن وجود هذه السلطة يجب ربطه بالتزامها بغايتها الأساسية وهى المحافظة على حياتهم وحرياتهم وملكياتهم، أى أن السيادة تبقى لدى الشعب فى النهاية.

كما سبق لوك إلى الفصل بين سلطتى التشريع والتنفيذ. فقد رأى أن الفصل بين التشريع والتنفيذ ضرورى لأن هشاشة الإنسان تجعله أضعف من الإغراءات

الكبيرة الكامنة فى تولى واضعى القوانين تنفيذها بأنفسهم، الأمر الذى قد يُمكنهم من إعفاء أنفسهم من الامتثال لهذه القوانين التى يضعونها، أو جعلها مُلبيَّة لمصالحهم الخاصة ليصبحوا مميزين عن أفراد المجتمع. وأجاز لوك للأفراد نقد ممارسات سلطة الحكم، ورفضها، والسعى إلى تغييرها إذا ازدادت المظالم الواقعة عليهم، بحيث يكون وجود هذه السلطة رهناً بالغاية منها، وهو حماية حقوق الأفراد وحياتهم وحرياتهم وملكياتهم. ويعنى هذا أن لوك وضع الأساس لعدد من المبادئ الأساسية التى قام عليها النظام الديمقراطى بعد ذلك، مثل سيادة الشعب، والفصل بين سلطتى التشريع والتنفيذ، والتمثيل السياسى[5]. وقد وضع لوك هذه المبادئ فى وقت مبكر على صعيد التطور الديمقراطى، ولم يكن ممكناً بالتالى أن يتصور إجراء انتخابات عامة، أو وجود أحزاب سياسية.

كما حصر الفصل بين السلطات فى السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولم يفطن إلى أهمية فصل السلطة القضائية عنهما، إذ دمجها ضمنيًا فى سلطة التنفيذ. وقد أكمل شارل دو مونتسكيو (1689-1755) هذا النقص فى الفصل بين السلطات، وبلوره بطريقة أكثر وضوحًا وشمولًا، فى سياق بحثه فى الأسس المؤسسية الضرورية لحكم تمثيلى مناقض لسلطة الملك لويس الرابع عشر المطلقة التى أثارت استيائه. ولذلك، انشغل بكيفية ضمان عدم تغول سلطة الحكم على حريات الأفراد وحقوقهم، وتقليص امتيازاتهم إلى أدنى حد ممكن عبر وسائل أهمها وجود دستور ينص على حدود هذه السلطة. أضاف مونتسكيو، إذن، مبدأ الحكم الدستورى إلى "ترسانة" الثقافة السياسية والمجتمعية التى صارت جزءًا من ثقافة الليبرالية التى يساعد وجودها فى تيسير بناء الديمقراطية التمثيلية واستمرارها.

وبلور دو مونتسكيو أيضاً فكرة التمثيل، التى تقوم عليها هذه الديمقراطية، بدرجة أكبر وإن لم يكن بشكل كامل. فقد رأى أن الشعب صاحب السيادة هو الذى يملك السلطة التشريعية، ولكن استحالة جمع أفراده جميعهم فى مكان واحد يفرض عليهم أن يمارسوا هذه السلطة من خلال ممثليهم[6]. وكان هو أول من أجرى مقارنة بين اليونان القديمة واليونان المعاصرة لإظهار مدى استحالة استعادة الديمقراطية المباشرة، وإبراز ضرورة الاعتماد على التمثيل السياسى. فقد رأى أن اليونانيين القدماء الذين مارسوا الديمقراطية كانوا قليلى العدد، وعاشوا فى جماعة

مترابطة، وفى ظل اقتصاد كفاف، واهتموا بمسألة الفضيلة كأساس للمواطنة الفاعلة. أما اليونانيون المعاصرون كثيرو العدد فيعيشون، مثل غيرهم من الشعوب، فى مجتمعات تجارية، ويسعون وراء المصالح الخاصة، ويتعاملون مع بيروقراطية هرمية. واهتم مونتسكيو، فى هذا السياق، بالبحث عن سبيل للحد من انحراف الحكومات نحو مصالح معينة، وإساءة استخدام سلطاتها، ووجده فى الفصل بين السلطات الثلاث، بحيث تتولى كل منها لجم الأخرى، لأن ممارسة شخص واحد أو هيئة دون غيرها هذه السلطات يتنافى مع مقتضيات الحكم الصالح الذى يُعلى شأن مصلحة المجموع، ولا يخضع لمراكز القوة بل يُعنى بالخير العام، ولا يعمل من أجل مصالح هذه المراكز.

ولم يكن تصور مونتسكيو للنظام التمثيلى، والفصل بين السلطات فيه، مكتملاً بطبيعة الحال، وهو الذى طرحه فى وقت مبكر. ولكنه قدم إضاءة جديدة، بعد جون لوك، فى طريق كانت مظلمة نحو الديمقراطية، وأوضح أنها لابد أن تكون تمثيلية وتقوم على فصل بين السلطات، وترتيبات مؤسسية سعيًا إلى تنظيم العلاقة بين الخير العام والمصالح الخاصة، ودستور يؤسس لنظام قانونى يضع عقبات أمام من تغريه سلطته بإساءة استخدامها[7].

وكان لهذه الأفكار أثرها الكبير فى التطور نحو الديمقراطية، على نحو ربما يصعب مثله ليس فى القرن الحادى والعشرين فقط، بل منذ أن تكاثرت الأفكار وتعارضت وتناقضت وتصارعت منذ مطلع القرن التاسع عشر. ويمكن أن نلمس هذا التأثير فى آراء بعض صانعى الدستور الأمريكى، خاصةً جيمس ماديسون (1751-1863)، الذى أخذ عن جون لوك فكرة حماية الحرية الفردية عن طريق تأسيس سلطة عامة مقيدة قانونيًا ومسئولة أمام المحكومين، وعن مونتسكيو فكرة فصل السلطات الذى صار أحد أعمدة هذا الدستور. ولكنه ذهب إلى مدى أبعد من مونتسكيو فى مسألة التمثيل السياسى، إذ رأى ضرورة أن يكون الممثلون خاضعين لقوة المواطنين الانتخابية، ومسئولين أمامهم، وأن يكون هؤلاء المواطنون قادرين على محاسبة ممثليهم عبر الانتخابات الدورية، وتصور أن هذا يكفى لجعل الممثلين أمناء على مصالح الناخبين وحقوقهم[8]. فقد كانت الانتخابات العامة محصورة فى الذكور دافعى الضرائب، فى بدايتها فى ذلك الوقت. ولم تكن فاعليتها فى ضمان

تمثيل حقيقى للناخبين يعبر عن مصالحهم وحقوقهم قد اختُبرت بعد. ولكن ماديسون كان متفائلًا بأنها تؤدى إلى تداول الحكم على نحو يكتمل صلاحه وفقًا لاختيارات الناخبين.

وقد استغرق الأمر أكثر من قرنين لكى تكتمل الديمقراطية التمثيلية من الناحية الفعلية، عبر حصول العمال وغيرهم من الأجراء ثم النساء على حق الانتخاب، ومن ثم توسيع نطاق ما صار يُطلق عليه "الهيئة الناخبة" لتشمل المواطنين جميعهم، وأصبحت الاستثناءات قليلة ومحدودة ومرتبطة إما بعمر المواطن أو بسجله الجنائى. واقتضى هذا التوسع، ومن ثم اكتمال الديمقراطية التمثيلية، نضالات كثيرة فى القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، وصولًا إلى المنظومة التى غدت معروفة فى الدول التى سبقت فى الأخذ بها منذ العقدين الثانى والثالث فى القرن العشرين. وهى تشمل سلطة منتخبة، وانتخابات حرة ونزيهة لكل مواطن فيها صوت واحد متكافئ، وحق انتخاب مكفول للمواطنين بدون تمييز على أساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو العرق (فيما عدا حالات تُعد على أصابع اليد الواحدة كان أبرزها الأمريكيون من أصل أفريقى فى الولايات المتحدة حتى ستينات القرن العشرين) أو الجنس، أو الوضع الاجتماعى، إلى جانب الحريات العامة والشخصية على النحو الذى سبق توضيحه فى الفصل الأول فى هذا الكتاب.

وعندما غدت الديمقراطية التمثيلية راسخة، تعددت أشكالها. فقد فرضت الظروف فى بعض المجتمعات اللجوء إلى أشكال أخرى يُراعى فيها تمثيل جماعات أو فئات اجتماعية بطريقة ما، إما لأنها قد لا تُمثل بدون إجراء ترتيب مسبق، أو لأن حصولها على حد أدنى معين ضرورى لتحقيق سلم اجتماعى. وقد ظلت هذه الأشكال محدودة الانتشار. ومن أهمها نموذج التراضى المشروط Consociational. وقد ارتبط هذا النموذج بوجود انقسام ثقافى عميق فى بلدان ينطوى تركيبها الاجتماعى على تنوع واسع دينى أو عرقى أو لغوى، بدءًا ببعض الدول الأوروبية مثل بلجيكا وسويسرا ولوكسمبورج على نحو ما شرحناه فى الفصل الأول فى هذا الكتاب. وكان اللجوء إلى هذا النموذج تعبيرًا ضمنيًا عن عدم قدرة الديمقراطية التمثيلية التقليدية على تمثيل مختلف مكونات المجتمع، أى لحل إحدى الأزمات التى ظهرت فى سياق التطور السياسى فى العالم، وحملت فى طياتها دلالة على أن هذه

الديمقراطية تحتاج مراجعة، قبل أن يتوسع إدراك هذه الحاجة، وتتنامى الدعوات إليها.

ونموذج التراضى المشروط ليس بديلاً عن الديمقراطية التمثيلية، بل تعديلاً فى إحدى أهم قواعدها من أجل ضمان تمثيل فئات وجماعات اجتماعية قليلة العدد، أو أقل عددًا من غيرها، فى مؤسسات الدولة الأساسية. وقد يقتصر الترتيب الذى يُتفق عليه، أو يحدث تراضى بشأنه، على المجالس النيابية، وقد يشمل السلطة التنفيذية أيضًا.

ولكن نموذج التراضى المشروط هذا، وغيره من النماذج التى يُراعى فيها ضمان حضور جماعات أو فئات اجتماعية صغيرة فى عملية صنع القرار، يقوم على صيغة التمثيل، أى أن ينتخب المواطنون أصحاب الحق فى الاقتراع من يمثلونهم فى انتخابات دورية حرة وتنافسية ينظمها قانون يضمن الحقوق والحريات العامة والخاصة، ويمكّن كل مواطن من ممارسة حقه فى الترشح والانتخاب، فى إطار دستور يحدد قواعد النظام السياسى.

والحال أنه لم يكن هناك بديل عن صيغة التمثيل عندما تطورت الديمقراطية، وبدأت فى الانتشار تدريجيًا منذ أواخر القرن الثامن عشر، ثم أخذت تتسع لفئات متزايدة من الجمهور، فوصلت أعداد من يُفترض أن يمارسوها فى أى من الدول التى عرفت الطريق إليها فى تلك المرحلة إلى مستويات يستحيل تمامًا فى ظلها المشاركة المباشرة فى عمليات صنع القرارات كما سبق توضيحه.

كانت صيغة التمثيل، إذن، حتمية. وصارت الديمقراطية الأثينية القديمة ضربًا من الخيال فى المجتمع الحديث، الأمر الذى دفع إلى التفكير فى كيفية تنظيم مسألة التمثيل، وضمان مراقبة السلطات وغيرها من الهيئات المنتخبة، ومنعها من تجاوز حدود التفويض الممنوح لها.

والملاحظ أن إدراك الحدود الضيقة لهذه الصيغة، وللمشاركة فى الديمقراطية التمثيلية، بدأ مبكرًا ولكن ليس على نطاق واسع، عندما شكك أوجست بلانكى – مثلاً- فى جدواها عام 1852[9]. لكن هذا الإدراك لم يكن محصورًا فى راديكاليين متشددين مثل بلانكى. فقد أدرك فيلسوف وعالم اقتصاد كبير هو جون ستيوارت

ميل (1806-1873) أن مشاركة الجمهور فى إدارة الشأن العام لا يمكن أن تكون كاملة، وأن الانحراف عن المسار الديمقراطى وارد فى ظل صيغة التمثيل لعدم وجود ما يضمن أن يكون المنتخبون ممثلين حقًا للناخبين، فضلاً عن صعوبة التأكد من نجاح ناخبين متفاوتين فى إمكاناتهم ومعارفهم وقدراتهم على التمييز فى انتخاب الأفضل لتمثيلهم[10].

وهذا ما حدث فى الواقع، وفرض استمرار النقاش حول كيفية تطوير صيغة التمثيل لكى يكون الممثلون أكثر تعبيرًا عن الهيئات الناخبة. وتركز معظم هذا النقاش فى آليات انتخاب الممثلين، سواء كانوا نوابًا على مستوى الدولة، أو فى محافظات أو ولايات، أو أعضاء فى مجالس هيئات ومنظمات سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية، ودينية، وغيرها. وما النقاش المستمر حول نظام الانتخاب الأفضل، فى هذا البلد أو ذاك، إلا تعبير عن السعى إلى تطوير صيغة التمثيل لتكون أكثر مقبولية وفاعلية.

لكن توسع هذا النقاش، والإلحاح الذى بات يتسم به، فى السنوات الأخيرة، يدل على أن المشكلة الملازمة لصيغة التمثيل فى النظام الديمقراطى منذ البداية تزداد، وتتضاعف معها الشكوك فى مدى جدوى استمرار هذه الصيغة كما هى بدون تعديل أساسى على نحو لا سابق له.

ولا عجب فى ذلك، لأن صيغة التمثيل تضع حدودًا لمشاركة الشعب فى إدارة الشأن العام، أى تُضعف المبدأ الأساسى فى هذا النظام، وهو السيادة الشعبية، وتفتح بابًا لممارسات تتعارض مع جوهره وغايته، وتؤدى إلى انتزاع هذه السيادة من الشعب، واحتكارها من جانب أجهزة السلطة.

وفضلاً عمن أقروا بذلك فى وقت مبكر، ومنذ البداية، ذهب آخرون إلى مدى أبعد وحذروا من امتلاك نُخب سياسية خبرات ومهارات ومعارف يفتقر معظم الناخبين إليها، لأنه يؤدى إلى سيطرة مجموعات صغيرة على الحكم بأشكال مختلفة، على النحو الذى ذهب إليه أعلام نظرية النخبة مثل فلفريدو باريتو، وتوم بوتومور، وروبرتو ميتشلز، وغيرهم.

فقد رأى باريتو (1848-1923) فى وقت مبكر أن عدم التكافؤ فى القدرات الفردية يؤدى إلى انفصال بين من يملكون السلطة ومن ينتخبونها (النخبة الحاكمة والجمهور)، وأن هذا الانفصال سمة ملازمة لأى نظام يعتمد على التمثيل، إذ توجد بالضرورة أقلية تستحوذ على عملية صنع القرار، فيما تضعف قدرة من صنعوا هذه الأقلية (أى منحوها الشرعية) فى التأثير عليها.

وكان السعى إلى إثبات هذه الفرضية قاسمًا مشتركًا فى معظم أعمال باريتو، وأهمها كتابه عن صعود النخب وسقوطها[11]. كما وجه روبرتو ميتشلز نقدًا قويًا فى حدته، كما فى حجته، ضد فكرة التمثيل فى أى كيان سياسى أو مجتمعى، انطلاقًا من دراسته للنظم الداخلية فى الأحزاب السياسية. فعند ميتشلز، لا يمكن أن يكون أى نوع من التنظيم السياسى إلا قائمًا على حكم القلة "الأوليجاركية"، مهما كانت الضمانات المكفولة للإجراءات التى تهدف إلى انتخاب ممثليهم الأعضاء فى أى تنظيم. وقد بدأ دراسته بافتراض أن السيطرة على جمهور كبير العدد أسهل منها فى حالة مجموعة صغيرة، سعيًا لإثبات أن هذه السيطرة تحدث حتى فى حالة الأحزاب وغيرها من المنظمات السياسية والمجتمعية التى يُعد أعضاؤها بالآلاف أو عشرات الآلاف على الأكثر، وليس فى حالة الدول التى يُعد مواطنوها بالملايين فقط. فما أن يظهر قادة محترفون يعرفون كيف يستخدمون قواعد لعبة التمثيل لدعم سيطرتهم حتى يستحوذون على السلطة الفعلية، وإن بدا أن السيادة للمجموع من الناحية الشكلية. ويتساوى فى ذلك التمثيل فى نظام الحكم، وفى الأحزاب وغيرها من المنظمات.

وعند ميتشلز أيضًا، فإنه مع بداية ظهور قيادة محترفة، يبدأ ما يراه فرقًا بين محترفى السياسة والجمهور فى التعاظم، وصولاً إلى سيطرة أقلية محدودة على الأغلبية بوسائل ديمقراطية فى شكلها، ولكن ليس فى نتيجتها، وازدياد تعطش القادة للسلطة، فى مقابل تنامى اللامبالاة فى أوساط الجمهور الذى ينتخبهم، فيصبح سهلاً بقاء من يُفترض أنهم ممثلون لهذا الجمهور فى مواقعهم لفترات أطول. وتأكيدًا لعدم وجود اختلاف بين مؤسسات الدولة وتنظيمات الأحزاب وغيرها من المنظمات، يعود ميتشلز إلى حالتى نابليون الأول (نابليون بونابرت الذى حكم فرنسا من 1804

إلى 1815)، ونابليون الثالث (لويس بونابرت الذى حكمها رئيسًا بين 1848-1851، وإمبراطورًا من 1852 إلى 1870).

فقد كتب أن الإمبراطور نابيلون الأول كان يتبجح فى تصرفاته وممارساته العامة بحجة أنه ليس مدنيًا بسلطته إلا للشعب الفرنسى وحده، بموجب القبول الشعبى الواسع الذى حظى به فى البداية، وأتاح له أن يُنصَّب نفسه إمبراطورًا، الأمر الذى يعنى أن هيمنته الفردية تُمنح من جانب الشعب بمقتضى قواعد دستورية كانت بمثابة الترجمة "البونابرتية" للسيادة الشعبية، التى أسس نابليون الثالث سلطته عليها أيضًا.

ويُذَّكر ميتشلز بأن نابليون الثالث، الذى قال عند تنصيب نفسه إمبراطورًا إنه يعد نفسه بمثابة عنصر تنفيذى بسيط للإرادة الجماعية، وسيبقى أمينًا على هذه الإرادة، ورهن إشارتها فى كل ما تُقرر، بوصفه حاكمًا أنجبه الشعب، هو نفسه الذى اختزل هذا الشعب وإرادته فى الذات الإمبراطورية. وعلق ميتشلز بطريقة ساخرة بأن البونابرتية تُقر بإرادة الشعب بدون تحفظ إلى حد أنها تمنح هذا الشعب الحق فى الانتحار، ليخلص إلى أن السيادة الشعبية يمكن أن تذهب إلى إلغاء نفسها على هذا النحو، وأن التمثيل الساسى يعدو مجرد غطاء إما لحكم فردى، أو لسلطة القلة "الأوليجاركية"، معتبراً أن "البونابرتية" تُعد أبرز أشكال سيطرة الحاكم الفرد.

وكان كارل ماركس أول من انتبه إلى دلالة تجربتى نابليون الأول والثالث على هذا النحو، وبشكل مبكر، فى كتاب صغير، ولكنه ممتع، نُشر للمرة الأولى فى صورة دراسة فى مجلة ثورية ألمانية عام 1852، ثم نُشرت هذه الدراسة فى كتاب[12].

ويكف التمثيل السياسى، والحال هكذا وفق رؤية ميتشلز، عن أن يُحقق الغرض منه، إذ ما أن يخرج اسم المنتخب من صندوق الاقتراع حتى تنتهى صلته بمن انتخبوه، وبالتالى تمثيله لهم. ولذلك رأى أن هذا التمثيل يوهم الجمهور بأنه السيد أو صاحب السيادة، فى الوقت الذى يتخلى فيه هذا السيد الموهوم عن سيادته ويضعها بإرادته بن يدى من يُمثله وهو راض أو مقتنع بأنه يملك زمام الأمور، ومتصور أنه صانع الديمقراطية، فيما الواقع أنها اختُزلت فى عملية اقتراع تُنتج

قادة يتمتعون بسلطة أكبر من تلك التى حظى بها زعماء أرستقراطيون فى مراحل سابقة لأنهم يستطيعون إدعاء أنهم يمارسون هذه السلطة بفعل إرادة من انتخبوهم. ويصل ميتشلز، فى نهاية دراسته، إلى النتيجة نفسها التى انتهى إليها باريتو وغيره من أصحاب نظريات النخبة، بل بدأ بها بعضهم، وهى أن وجود نخبة أو أقلية مميزة تُعد ظاهرة ملازمة لأشكال الحياة السياسية والاجتماعية كلها، وأن هذه النخبة ترتكز فى العصر الحديث على أساس يبدو ديمقراطيًا، لأنها تصعد عن طريق الانتخاب، وفى ظل مبدأ السيادة الشعبية، الأمر الذى يُفقد التمثيل محتواه، ويحول دون امتلاك الشعب هذه السيادة إلا بطريقة مجردة أو على الورق[13].

ولم يختلف نقد جوزيف شومبيتر القريب من الاتجاه المتضمن فى نظريات النخبة، الديمقراطية التمثيلية، وإن جاء أقل حدة، وأكثر موضوعية. فقد ميز بين فلسفة هذه الديمقراطية من ناحية، وآليتها المستخدمة لانتخاب القادة من الناحية الثانية، وأقر بأن هذه الآلية تُمكِّن المواطنين من اختيار ممثليهم وحكامهم ولكن بدون ضمان التزام هؤلاء المنتخبين بإرادة الشعب. ورأى شوبيتر أن المسافة بعيدة بين الديمقراطية من حيث هى قيمة، وواقع ممارستها، لأن الشعب لا يحكم أو يُشرِّع فعليًا، وما المواطن عنده إلا مجرد عضو فى جمعية ضخمة الحجم وغير فاعلة، وهى هيئة الناخبين. وسعى إلى إثبات أن المنظمات والأحزاب والجماعات السياسية تستطيع تشكيل الإرادة الشعبية، ثم إعادة تشكيلها، الأمر الذى يجعلها إرادة مصنوعة وليست أصلية أو حقيقية. ويُشبِّه أدوات تشكيل أو صيانة الإرادة العامة بشأن كل قضية من القضايا المطروحة بطريقة الإعلانات التجارية، التى تعتمد على التأثير فى اللاوعى، من حيث أن تقنية هذه الإعلانات هى التى تخلق حالة معينة إيجابية أو سلبية حسب رغبة من يستخدمونها، بما فى ذلك الاعتماد على معلومات مزيفة أو انتقائية (وقد كتب شومبيتر ذلك قبل أكثر من نصف قرن على بزوغ عصر مواقع التواصل الاجتماعى وشيوع الحديث عن الأخبار المزيفة Fake News).

وبناءً على ذلك، رأى شومبيتر أن الديمقراطية التمثيلية لا يمكن أن تعنى حكم الشعب، وأن أقصى ما يمكنها تحقيقه هو أن يحظى هذا الشعب أو ذاك بفرصة اختيار السياسيين الذين يمثلونه أو يحكمونه، بدون أن يستطيع التأثير فى سياساتهم،

وأن السيادة بالتالى تصبح بين أيديهم، الأمر الذى يجعل مفهوم سيادة الشعب عنده باطلاً[14].

وبغض النظر عن تقييم ما عُرف بنظريات النخبة، وهل يمكن أن نعدها نظريات مكتملة الأركان، ومدى سلامتها المنهجية، وعن ارتباط بعض أبرز مؤسسيها، وبينهم بارتيو، بالحزب الفاشى الإيطالى، تبدو صحيحةً إلى جد كبير، وإن ليس كاملًا، الفكرة الأساسية التى تنطلق منها هذه النظريات، وهى حدوث انفصال بين النخبة والجمهور، أو بين السلطة والمجتمع، أو بين الممثلين المنتخبين ومن ينتخبونهم.

ولعل هذا يفسر أن أبرز ناقدى ما عُرف بنظريات النخبة لم يُنكروا أوجه القصور فى الديمقراطية التمثيلية، مثل سيمور مارتن ليبست الذى شرح العيوب المنهجية فى تلك النظريات، وإفراطها فى المبالغة والتعميم، وناقش باستفاضة دراسة روبرت ميتشلز، الصادرة طبعتها الأولى باللغة الإيطالية عام 1911، حول استئثار النخبة بالقوة فى الأحزاب، والمنظمات بوجه عام. ولكن ليبست ذهب إلى أن المشكلة لدى أصحاب هذه النظريات تكمن فى تحديد المقصود بالديمقراطية، وفهم حدودها، بوصفها نظامًا سياسيًا يتيح أكبر مقدار ممكن من المشاركة السياسية، ولكنه لا يحقق مشاركة كاملة غير منقوصة، ولا يضمن فاعلية هذه المشاركة فى عمليات صنع القرار مهما كانت الفرص متساوية بين المواطنين جميعهم[15].

كما يتضمن نقد هانز دالدر تلك النظريات إقرارًا ضمنيًا بحدود الديمقراطية التمثيلية التى يعرفها من يدركون طابعها. ولذا انصب هذا النقد على الإفراط فى الحتمية والتعميم، وإغفال الفروق بين نظام ديمقراطى وآخر، والاختلاف فى أداء النظام نفسه من مرحلة إلى غيرها، فضلاً عن عدم التمييز أصلاً بين النظام الديمقراطى الذى يحدث فيه انزلاق نحو الانفصال بين المنتخبين والناخبين، والأنظمة غير الديمقراطية التى لا يوجد فيها دور حقيقى للهيئات الناخبة من حيث الأصل. كما نقد إغفال أن من يستأثرون بالسلطة فى هذا النظام الديمقراطى أو ذاك يتغيرون ولا يمكثون فى الحكم مدى حياتهم أو لفترات طويلة، أى أنه لا يوجد ما يحول دون إزاحتهم، فضلاً عن محاستبهم، وأنهم لا يكونون موحدين، وخاصة حين

يتعرضون إلى ضغوط من أسفل. كما أن الخلط بين امتلاك نفوذ قوى من ناحية، واحتكار السلطة من الناحية الثانية، شائع فى تلك النظريات، وفق نقد دالدر[16].

لكن روبرت دال كان أكثر ناقدى "نظريات" النخبة قسوة، برغم أنه أحد أكثر المدافعين عن الديمقراطية التمثيلية إدراكًا لأوجه القصور فيها، وفهمًا لحدودها. وبعد "وصلة" نظرية ساخرة ذهب فيها إلى أن الأحكام اليقينية بشأن الانفصال الدائم والحتمى بين أقلية حاكمة وأغلبية محكومة، وعدم التمييز بين النظام الديمقراطى وغيره، تُقدم بطريقة تجعلها فى غير حاجة إلى إثبات بحيث يكون على من يجادل فيها أن يثبت عدم صحتها، طرح ثلاثة انتقادات جوهرية. أولها الخلط بين النخبة الحاكمة أبدًا وجماعة لديها قدرة عالية على السيطرة. والثانى الخلط بين الاستئثار الكامل بالسلطة واكتساب نفوذ أكبر مقارنة بالآخرين. والثالث الميل إلى التعميم الكامل انطلاقًا من مجال واحد للنفوذ، وإغفال أن مجموعة تملك نفوذًا سياسيًا لا تستطيع بالضرورة ممارسة مثل هذا النفوذ فى السوق الاقتصادية، أو فى الإعلام والثقافة وغيرها من المجالات[17].

وهكذا، كانت حدود الديمقراطية التمثيلية، وأوجه القصور فى التمثيل السياسى، معروفة منذ وقت مبكر. ولم يكن إدراك أن المساواة والمشاركة السياسية الكاملتين ضربًا من المثالية، وأن الديمقراطية التمثيلية لا تحقق أكبر مقدار ممكن منهما، غائبًا عن الإدراك. ولكن هذا الإدراك، الذى بدأ فى بعض الأوساط الأكاديمية والبحثية بالأساس، وفى دوائر سياسية صغيرة، أخذ فى التوسع بشكل تدريجى فى قطاعات متزايدة من المجتمعات التى بلغت أعلى مستوى فى ممارسة هذه الديمقراطية. ويُعد تعبير هذه القطاعات عن استيائها مما باتت تدرك أنه مستوى منخفض لسقف الديمقراطية التمثيلية، وتمرد بعضها عليه، أهم تطور فى مسيرة هذه الديمقراطية فى العقدين الأول والثانى فى القرن الحادى والعشرين[18].

مصادر الفصل الثانى

1- ديفيد هيلر، نماذج الديمقراطية، ترجمة فاضل جتكر: بغداد وبيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006، ص ص11-12.

2- Simon Schama, Citizens – A Chronicle of the French Revolution: New York, Random House, 1989, pp. 103-104.

3- ديفيد هيلر، مصدر سابق، ص ص136-137.

4- طرح توماس هوبز فكرته هذه فى كتابه المشهور "اللفياتان". ولمن يرغب فى الإطلاع على ترجمة جيدة لهذا الكتاب إلى اللغة العربية، يمكن أن يرجع إلى: توماس هوبز، اللفياتان – الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا حبيب حرب وبشرى صعب، مراجعة وتقديم د. رضوان السيد: أبو ظبى: دار الفارابى وهيئة أبو ظبى للثقافة والتراث "كلمة"، 2011. واللفياتان كائن أسطورى له رأس تنين وجسد أفعى، واستخدمه هوبز لتصوير سلطة الدولة أو الحاكم الذى يقبله الناس فى إطار عقد اجتماعى يتلخص فى أن يضمن لهم الأمن والسلام مقابل التنازل عن حرياتهم، من أجل تجنب ما أسماه "حرب الكل ضد الكل".

5- جون لوك، فى الحكم المدنى، ترجمة ماجد فخرى: بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع، 1959، ص ص229-232 و 298-302.

6- شارل دو مونتسيكيو، روح الشرائع، ترجمة عادل زعيتر: القاهرة، مؤسسة هنداوى للنشر، 2013، ص ص81-82.

7- المصدر السابق، ص ص69-75، ص ص88-89.

8- ديفيد هيلر، نماذج الديمقراطية، ترجمة فاضل جتكر، مصدر سابق، ص ص160-162، و164-165.

9- كريستين روس، ديمقراطية للبيع، مجلة فصول، العدوان 81-82، ربيع وصيف 2013، ص ص434-445. والنص مترجم عن الإنجليزية.

10- راجع التفاصيل فى:

John Stuart Mill, Considerations on Representative Government, in: H.B. Acton (ed.), Utilitarianism, Liberty and Representative Government: London, Dent and Sons, 1951, pp. 179-245.

11- راجع:

Vilfredo Pareto, The Rise and Fall of Elites, An Implication of Theoretical Sociology, With an Introduction by Hans L., Zetterberg: New Jersey, Transaction Publishers, 1968.

12- كارل ماركس، الثامن عشر من برومير – لويس بونابرت، ترجمة رشا عبد الرحمن: القاهرة: دار نبتة للنشر، 2018. وقد نشر ماركس هذا الكتاب أولاً فى صورة دراسة فى مجلة Dil Revolution

الثورية الألمانية عام 1852، ثم نُشرت الدراسة فى كتاب صدرت طبعته الأولى عام 1869 وكتب هو مقدمتها، وكذلك مقدمة الطبعة الثانية، بينما كتب رفيقه فريدريك إنجلز مقدمة الطبعة الثالثة عام 1885. وتُرجم الكتاب مرات كثيرة إلى اللغة العربية، وربما كانت ترجمة دار التقدم فى موسكو هى الأولى.

13- Robert Michels, Political Parties, A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy, Translated by Eeden Pool: New York, The Free Press London, Coller Macmillan Ltd., 1962.

وكان مؤلف الكتاب قد اطلع على هذا الكتاب فى ترجمته المذكورة من الألمانية إلى الإنجليزية خلال فترة عمله فى أطروحته لنيل درجة الدكتوراه من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى جامعة القاهرة عن الديمقراطية فى داخل الأحزاب السياسية المصرية 1907-1987، والتى حصل عليها عام 1991.

ووجد بعد ذلك هذه الكتاب مترجمًا إلى اللغة العربية،

أنظر: روبرتو ميتشيلز، الأحزاب السياسية – دراسة سوسيولوجية، ترجمة منير مخلوف: بيروت، دار أبعاد للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ.

14- Joseph A. Schumpeter, op.cit., pp. 256-265, 283-286.

15- Seymour Martin Lipset, Revolution and Counterrevolution, Change and Persistence in Social Structures: London, Heivemonn Educational Books LTD, 1989, pp. 412-436.

16- Hans Daalder, Parties, Elites and Political Development in Western Europe, in: Joseph Lapalomara and Myron Weiner, Political Parties and Political Development: New Jersey, Princeton: Princeton University Press, 1966, pp. 43-77.

17- Robert A. Dahl, A Critique of the Ruling Elite Model, in: A. Pizzorno (ed.), Political Sociology: Harmandsworth. Penguin Books, 1971, pp. 116-152.

18- برغم أن إدراك حدود الديمقراطية التمثيلية قديم، فقد ظل محصورًا فى نطاق ضيق حتى فى الأوساط الأكاديمية. وظل صعبًا على كثير من دارسى المسألة الديمقراطية ملاحظة هذه الحدود حتى وقت متأخر، مثل شارلى تيللى. فعندما نقرأ ما نشره عام 2007 عن الديمقراطية فى فرنسا، ونقارنه بما حدث بعد سنوات قليلة وصولاً إلى احتجاجات أصحاب "السترات الصُفر" 2018-2019، نجد مثالاً للتفاوت الواضح فى إدراك حدود الديمقراطية التمثيلية. فقد كتب، فى إشادة ضمنية بهذه الديمقراطية: (يمارس المواطنون الفرنسيون إلى حد كبير حقوقًا متساوية واسعة النطاق فى علاقتهم مع سلطة الدولة. فهم يتمتعون بمواطنة كاملة، ولديهم الحق فى الوصول إلى الإعلام، والقدرة على التأثير، وإجراء مشاورات ذات التزام متبادل حول أمور السياسات العامة).

انظر:

Charles Tilley, Democracy: Cambridge, Cambridge University Press, 2007, pp. 59-60.

الفصل الثالث

توسع أزمة الديمقراطية التمثيلية

قبلت الشعوب، التى نعمت بمساواة ومشاركة أتاحتهما الديمقراطية التمثيلية، الحدود التى يصعب تجاوزها فى ظل هذا النمط الديمقراطى، وما يترتب عليها من أوجه قصور. قُبلت هذه الحدود لفترة طويلة، وظل التذمر من القصور الذى تؤدى إليه محدودًا، ونخبويًا، فى الأغلب الأعم.

لكن مزيجًا من تراكم تداعيات هذا القصور، والتحولات التى تحدث فى عصر الثورة الرقمية، والتفاوت الاجتماعى، وتنامى الشعور بوطأته، أدى إلى توسع نطاق هذا التذمر تدريجيًا منذ بداية القرن الحادى والعشرين، حتى بلغ ذروته الملموسة فى بداية النصف الثانى فى عقده الثانى.

1- إدراك متزايد لسقف الديمقراطية التمثيلية المنخفض:

استمدت الديمقراطية التمثيلية، منذ أن عرفها العالم، مقبوليتها من قدرة المؤسسات المنتخبة على تحقيق مقادير مقبولة من تطلعات الجمهور بوجه عام، وليس من انتخبوا هذه المؤسسات فقط. وسواء كانت هذه المقبولية نتيجة ارتفاع مستوى الأداء، أو قدرة النخب السياسية التى تصل إلى الحكم على إعطاء انطباع بأنها تفعل ما عليها بغض النظر عما يتحقق فعليًا، أو رهان القطاعات غير الراضية عن هذا الأداء على إمكان تحسينه، فقد بدا لوقت طويل كما لو أن الديمقراطية التمثيلية هى غاية ما يمكن التطلع إليه على صعيد المساواة السياسية والحريات العامة والمشاركة فى إدارة الشأن العام.

لم تكن هناك، على مدى نجو قرن ونصف القرن، مؤشرات واضحة دالة على أن ما بدا رضاءً واسعًا أخفى تحته تذمرًا أخذ يتراكم مع الوقت، ويؤدى إلى تراجع الثقة فى النمط الديمقراطى التمثيلى، وتغيير صورته الإيجابية التى اكتسبها فجعلته

نموذجًا يُحتذى. لكن هل يمكن تحديد النقطة التى أخذ هذا التراكم عندها يفعل فعله الذى يدفع إلى تقويض الثقة فى جدارة الديمقراطية التمثيلية؟ الجواب ليس سهلاً، إذ يحتاج تحديد هذه النقطة بحثًا واسع النطاق فى التفاعلات المعقدة بين النخب والمؤسسات السياسية، والجمهور، فى عدد كاف من الدول، وفريق عمل متعدد الجنسيات. لكن ما يمكن أن نستخلصه الآن عبر متابعة التطور السياسى فى الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وبلدان أخرى فى مناطق مختلفة، أن مفتاح فهم ما حدث يكمن فى الجمود الذى خيم على نظم الحكم، والأحزاب الأساسية التى باتت توصف بأنها تقليدية. الجمود آفة خطيرة لا تصيب النظام السياسى فقط، بل تضرب مختلف الترتيبات التى تُنظِّم حياة المجتمع أيضًا. ويؤدى الجمود إلى إضعاف ديناميكية النظام المصاب به، وتقليص إمكانات تصحيح أخطائه.

فقد أخذت الاختلالات المترتبة على هذا الجمود فى الظهور تدريجيًا، إلى أن بلغت مبلغها الذى أظهر مأزق هذا النمط الديمقراطى القائم على التمثيل، وأعطى انطباعًا بوجود أزمة تُهدد الديمقراطية فى مجملها، وليس هذا النمط فقط.

ومن أهم هذه الاختلالات، التى باتت ظاهرة بذاتها وبدون حاجة إلى إثباتها، إخفاق المؤسسات السياسية والأحزاب التقليدية باتجاهاتها المختلفة فى تلبية تطلعات قطاعات متزايدة من المواطنين، سواء الذين أيدوا حزبًا أو آخر، أو من بقوا محايدين لأنهم لم يجدوا فى المجال العام من يثقون فى قدراتهم وجدارتهم، وقبل كل شئ فى استقامتهم، أو من ركنوا إلى اللامبالاة والاهتمام بشؤونهم الخاصة. لكن نقطة التحول، هنا، هى التوسع الذى حدث فى فجوة الثقة بين قطاعات متزايدة فى المجتمع فى ناحية، والمؤسسات والأحزاب السياسية فى الناحية الثانية.

والأرجح أن الديمقراطية التمثيلية بلغت هذه النقطة عندما تبين لقطاعات أوسع من المواطنين أن الكثير من المؤسسات التقليدية التشريعية والتنفيذية والحزبية لم تعد قادرة على تجديد نفسها، وضخ دماء جديدة فى شرايينها، وتطوير آليات التجنيد والتصعيد فى هياكلها، ومن ثم لجوئها إلى إعادة تدوير نخب محدودة فى مستوياتها القيادية[1].

ونتج عن الجمود ضعفاً فى القدرة على تجديد الخطابات السياسية والحزبية، وانحسار هذا التجديد فى ظل ميل متزايد لدى الأحزاب اليمينية واليسارية التقليدية (الأحزاب المحافظة والليبرالية والاشتراكية - الديمقراطية، وما يشبهها) إلى الاتجاه نحو الوسط، مما أدى إلى تقلص مساحات الاختلاف بينها، فلم يعد سهلاً فى بعض الأحوال التمييز بينها، الأمر الذى أفقد الديمقراطية التمثيلية فى الحالات التى حدث فيها هذا أحد أهم فضائلها، وهو التعدد والتنوع، وما يقترن بهما من تنافس يُضفى حيوية على العملية السياسية.

فقد بدا لكثير من الأحزاب أنها فى حاجة لأن تكون أكثر مرونة وعملية "براجماتية"، فى حين كانت الحاجة أكبر إلى تجديد فى هياكلها وآلياتها ونخبها، والحد تدريجيًا من التراتبية الجامدة فى داخلها، وتحقيق تواصل أقوى وأعمق مع الجمهور. لم يكن جمود الخطاب الحزبى جوهر المشكلة، بل جمود الأحزاب نفسها. لكن عددًا كبيرًا من الأحزاب اتجهت إلى تغيير خطاباتها، بدل تغيير هياكلها وآلياتها.

ولم تستوعب الأحزاب التقليدية الرسالة الجوهرية فى انتفاضات 1968 التى عبرت فيها قطاعات معتبرة من الشباب فى عدد من دول العالم، وليس فى فرنسا فقط، عن تمردهم على الفوقية و"الأبوية" والبيروقراطية التى آلت إليها الديمقراطية التمثيلية، وتطلعهم إلى تجديد العقد الاجتماعى التقليدى، ومراجعة آليات عمل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتعليمية بالتأكيد نظراً لدور الطلاب الكبير فى تلك الانتفاضات، وإعادة النظر فى البنى الاجتماعية والثقافية والمعرفية.

كانت انتفاضات 1968 جرس إنذار مهم، ولكنه لم يكن مُدَّويًا بدرجة كافية ليخرق آذاناً صارت صماء. وبرغم أن الرئيس الفرنسى حينئذ شارل ديجول اضطر فى النهاية إلى الاستقالة، فقد استغرق الأمر أكثر من عام سعى خلاله إلى السيطرة على الشارع بدون اللجوء إلى قوة مفرطة، وحاول إعادة تجديد شرعيته عبر انتخابات برلمانية لم تكن لها دلالة قوية برغم تفوق حزبه فيها، فلجأ إلى إجراء استفتاء على توسيع نطاق اللامركزية، اعتقادًا فى أن هذا كاف لإقناع الغاضبين

واحتوائهم. وفضل فى النهاية الاستقالة فى 28 أبريل 1969، بعد أن جاءت الموافقة على ما طرحه فى الاستفتاء أقل من النسبة التى حددها سلفًا وقال إنه لن يستمر إذا لم تتحقق.

غير أن هذا "الدرس" لم يُدرس جيدًا، أو لم يُستوعب، وبالتالى لم تنتبه النخبة السياسية الفرنسية، وغيرها فى دول ديمقراطية أخرى، إلى جوهره المتعلق بأوجه القصور فى الديمقراطية التمثيلية، فبقيت تداعياتها تتراكم فى العقود التالية، إلى أن باتت المسافة بين ما تطلع إليه الشباب فى تلك الانتفاضات، وواقع العالم فى أوائل القرن الحادى والعشرين، تشبه الفرق بين الأحلام والكوابيس. وبرغم ما بدا من أن انتفاضات 1968 انتهت بدون أن تحقق شيئًا سوى تغيير شخص الرئيس فى فرنسا، فقد كانت إحدى نقاط التحول المهمة التى وضعت قضايا الحريات والمشاركة الحقيقية ومواجهة النخبوية المتزايدة فى نظم الحكم على جدول الأعمال فى العالم، فضلاً عن أنها ساهمت فى تحقيق نقلة فى قضايا كافح المؤمنون بها طويلاً من أجلها، مثل قضية الأقليات. كما لعبت دورًا مهمًا فى تحسين أوضاع فئات اجتماعية ورفع بعض الظلم الذى وقع عليها تاريخيًا، خاصة النساء، فضلاً عن التغيير الذى دفعت باتجاهه فى منظومات قانونية وتربوية وأسرية. ويتعذر، على سبيل المثال، إنكار فضل انتفاضات 1968 فى التقدم الذى حدث فى قضية المرأة فى الفترة التالية لها، خاصة فى فرنسا، حيث كان دور عاملات النسيج فيها مصدر إلهام على صعيد علاقة النساء بالمجال العام.

لقد عبرت انتفاضات 1968، التى لم تكن متشابهة أو منظمة، عن أحلام جيل كان صاعدًا وطامحًا. وكان أهم ما عُنى به هذا الجيل فى فرنسا السعى إلى رفع سقف الديمقراطية التمثيلية أملاً فى أن تتسع لنمط حياة أكثر حرية، ومشاركة أكثر تأثيرًا. وكان هذا هو مصدر إلهام انتفاضة طلاب وشباب فرنسا بصفة خاصة. لم يُنتبه إلى هذا الإلهام، مثلما لم يُسمع ناقوس الخطر الذى قُرع، ولم يتصور من أسعدهم انتهاء تلك الانتفاضة أنها وضعت أساسًا لتغيير تدريجى فى اتجاهات قطاعات متزايدة من المواطنين فى أوروبا بالأساس، وبلدان ديمقراطية فى مناطق مختلفة، تجاه سقف الديمقراطية التمثيلية المنخفض.

فقد حجبت شعارات بدت مغالية المعنى الجوهرى لانتفاضة كانت شرارتها الأولى فى جامعات فرنسية فى مارس 1968، وانطلاقًا من جامعة نانتير فى باريس احتجاجًا على فصل طالب ألمانى مُهاجر ويتيم بشكل تعسفى، وامتدادًا إلى بقية الجامعات الباريسية التى أغلقها الطلاب، وأعلنوا لائحة مطالب أولى تبناها كثير من الأساتذة وعدد وفير من المثقفين، ودعمتها الأحزاب والمجموعات اليسارية. ومن الجامعات إلى المصانع والشوارع فى باريس ومدن فرنسية كبيرة، توسعت الانتفاضة التى تردد صداها بشكل عاجل فى المكسيك والبرازيل واليابان، وبعد حين خلال العام نفسه فى بلدان أخرى، فى الوقت الذى كانت الاحتجاجات الشعبية فى الولايات المتحدة ضد الحرب على فيتنام تتصاعد، وحركة الحقوق المدنية تُوسع قواعدها الاجتماعية وتُحقق تقدمًا متزايدًا جعل عقد الستينات فى القرن الماضى نقطة تحول باتجاه حصول ذوى البشرة السوداء، وأقليات أخرى، على مزيد من حقوقهم التى لم تكتمل بالنسبة إلى الفقراء ومتوسطى الحال منهم حتى نهاية العقد الثانى فى القرن الحادى والعشرين.

كانت الشعارات، التى رُفعت فى الانتفاضة الفرنسية، وبدت للبعض مُغالية مثل "ممنوع المنع"، و"كل شئ فى الحال" و"لنغلق التلفزيون ونفتح أعيننا"، و"تمتعوا بلا مهادنة" و"اتركوا العالم القديم وراءكم"، وغيرها، تعبيرًا عن طموح إلى إزالة عوائق وعقبات ضاق بها المشاركون فى الانتفاضة والمتعاطفون معها.

وعندما نتأمل فى هذه العوائق والعقبات، نجد أنها توضع فى طريق الناس تحت لافتة الضوابط التى تحكم الممارسة الديمقراطية، والحيلولة دون حدوث فوضى. فقد تحولت بعض هذه الضوابط إلى قيود فرَّغت الديمقراطية التمثيلية من جزء لا يُستهان به من مضمونها، وأغلقت السبل أمام فئات اجتماعية تسعى إلى تحسين أوضاعها أو إزالة مظالم تقع عليها. وربما يفسر هذا تجاوب العمال السريع مع الانتفاضة التى بدأت طلابية. وقد سجل التاريخ يوم 17 مايو 1968 حين سار موكب الطلاب فى مشهد مهيب إلى مصنع سيارات "رينو" المشهور فى بيانكور. ولكن ذلك اليوم سبقته أحداث دلت على أن الغضب لم يكن مقصورًا على طلاب أخذوا زمام المبادرة. فعلى سبيل المثال، لم يكن الطلاب وحدهم عندما حدثت صدامات مع الشرطة يوم 3 مايو والأيام التالية فى الحى اللاتينى. كان معهم عدد

كبير من عمال المقاهى والمطاعم وسائقى سيارات الأجرة، فضلاً عن مهنيين وفنانين أيضًا.

ويمكن الاستدلال على الموقع المركزى للمسألة الديمقراطية فى تلك الانتفاضة من الخطابات السياسية والاجتماعية والثقافية التى ميزتها، والنقاشات الواسعة التى حدثت خلالها فى حلقات عُقدت فى كثير من المواقع بدءًا من أرصفة شوارع، وليس انتهاءً بدار أوبرا باريس. وأصبحت قضية التسيير الذاتى، النى كانت من أهم القضايا المطروحة فى هذه النقاشات وتلك الخطابات، مصدر إلهام بعد ذلك للمتطلعين إلى إصلاحات جذرية فى الديمقراطة التمثيلية. وكانت كثافة المشاركة فى الانتفاضة خارج باريس مؤشرًا آخر إلى مركزية المسألة الديمقراطية، والوعى بأهميتها لحياة الناس وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، خاصةً حين نعلم أن هذه المشاركة أثارت استغراب محافظى مدن كانت معروفة بضعف اهتمام سكانها بالشأن العام. ولكنها كانت مؤشرًا فى الوقت نفسه إلى وجود علاقة وثيقة بين التسيير الذاتى واللامركزية لأوسع معنى لكل منهما.

وبرغم هذا كله، أصم آذانهم من كان مفترضًا أن يُنصتوا بانتباه إلى ما وراء أصوات الغاضبين، لأن المصالح الخاصة الآنية كانت أكبر من أن تترك مجالاً لإدراك الأخطار المستقبلية، وأشد من أن تسمح بمراجعة ما آل إليه النظام الديمقراطى وما سيسفر عنه ازدياد الوعى بحدود هذا النظام القائم على التمثيل، ومن ثم ازدياد أعداد الراغبين فى إيجاد آليات تتيح تحقيق مشاركة فاعلة وليست شكلية. لم تُسمع أصوات الغاضبين فى الشوارع، مثلما لم يُنتبه إلى أفكار مثقفين كبار وطروحاتهم التى ساهمت فى نشر الوعى الذى عبرت انتفاضة 1968 عنه، مثل جان بول سارتر، وسيمون دوبوفوار، وبول ريكور، وجيل دولوز، وآلان باديو، وناتالى ساروت، وبالأخص ميشيل فوكو فى كتابه "الكلمات والأشياء"[2]، وجاك ديريدا فى كتابه "الكتابة والاختلاف"[3]، وهربرت ماركيوز فى كتابه الأكثر أهمية من زاوية تلك الانتفاضة "الإنسان ذو البُعد الواحد"[4].

وكان أهم ما أضافته تلك الأعمال تحليلاً عميقًا كان جديدًا فى حينه للعلاقات غير الظاهرة فى النظام الاجتماعى-الثقافى المستتر وراء ديمقراطية تمثيلية يخفت

فيها صوت المواطن ودوره وحضوره بمجرد إعلان نتيجة انتخابات، وحتى حلول موعد الانتخابات التالية لها. لم يتناول أى من هؤلاء المفكرين المسألة على هذا النحو تحديدًا، ولكن هذا ما كان سهلا استخلاصه من أعمالهم التى أثرت فى شباب بدأ يدرك أن تركيب السلطة فى النظام الديمقراطى التمثيلى، الذى يتضاءل حضور الشعب فيه، يؤدى إلى توظيف المعرفة والعلم والثقافة فى خدمة نخب ضيقة تستطيع تشكيل الوعى العام وصقله وفق مصالحها وأهدافها.

ولذا، كانت انتفاضة 1968 فى فرنسا بصفة خاصة اجتماعية-ثقافية، بمقدار ما هى سياسية. وكان درسها الجوهرى، الذى لم يُستوعب، هو أن الوعى يزداد بالحدود الضيقة للديمقراطية التمثيلية وسقفها المنخفض، وبما يؤدى إليه هذا الانخفاض وتلك المحدودية من سيطرة نخب محدودة على المواطنين المخاطبين، وتسويغ أشكال قمع معظمها خفى وغير مباشر. قمع سياسى ودينى وأبوى "بطريركى" أو عائلى، وتربوى-جامعى، وجنسى. ويقترن هذا الوعى، بالضرورة، بإدراك بعض من يملكون الحق فى الاقتراع، خاصةً فى أوساط الشباب، أن استخدامه لم يعد مجديًا، وأن الانتخابات تفقد قيمتها يومًا بعد يوم كلما ازدادت قدرة نُخب تقليدية محدودة على إدارتها بوسائل تضمن حصر التداول على السلطة فى أضيق حدود، وإضعاف قدرة الناخبين على تحقيق تغيير حقيقى. وكان هذا إدراكًا مبكرًا أخذ فى الازدياد ببطء، ولكن بإطراد.

والمهم أن انتفاضات 1968 كانت بداية تحول التذمر الصامت من انخفاض سقف المشاركة والتأثير فى الديمقراطية التمثيلية إلى غضب ناطق فى صورة احتجاجات شعبية تدل فى حد ذاتها على أن الآليات المتاحة فى هذه الديمقراطية لم تعد كافية للتواصل بين قطاعات متزايدة من المواطنين الناخبين، ومؤسسات الدولة. كما أسهمت فى تحقيق مزيد من الوعى فى أوساط المتطلعين إلى الديمقراطية فى بلدان لم تعرف إلا شكلها، أو قطعت شوطًا محدودًا فى الطريق إليها فى مناطق عدة فى العالم.

ولكن البحث ينصب بالأساس، فى كتابنا هذا، على التحول الذى يحدث فى الدول التى وصلت ممارسة الديمقراطية التمثيلية إلى أعلى مستوى. تحول بطىء،

ولكنه مُطرد ويتجه لأن يشمل مختلف مناحى الحياة، على النحو الذى يمكن ملاحظته على سبيل المثال فى الطابع الغالب فى الاحتجاجات الشعبية عام 2020، الذى شهد جائحة كورونا "كوفيد 19". وبرغم أن خطر هذه الجائحة طغى على ما عداه، فقد حدثت احتجاجات شعبية فى بعض الدول الأكثر ديمقراطية ضد بعض الإجراءات التى اتُخذت سعيًا للحد من انتشار العدوى، وخاصة إجراءات الإغلاق. ورصدت مؤسسة كارينجى للسلام الدولى أكثر من 30 احتجاجًا كبيرًا بين مارس وأكتوبر 2020. وعبرت الشعارات التى رُفعت فى كثير منها عن عدم الثقة فى صانعى سياسات مواجهة الجائحة، الأمر الذى يعد مؤشرًا آخر إلى أن القرن الحادى والعشرين يحمل فلى طياته ما يدل على انه سيدخل التاريخ بوصفه نقطة فارقة فى مسار الديمقراطية فى العالم، مثلما كان القرن الثامن عشر فاصلاً فى هذا المسار.

2- الانفصال بين النُخب والجمهور.. وعدم استيعاب القادمين الجدد:

أدى تراكم تداعيات القصور فى الديمقراطية التمثيلية إلى انفصال ازداد تدريجياً بين النخب السياسية والجمهور، وتجلى فى فقدان الأحزاب مع الوقت قدرتها على اجتذاب القادمين الجدد إلى الساحة السياسية، وتنامى عدم ثقة الناخبين فى جدوى الانتخابات وما يترتب عليها. وبرغم أن أية علاقة بين طرفين تنتج عنها تفاعلات يشتركان فيها، يصعب قبول فكرة المسؤولية المشتركة بين الفرد والسلطة عن العوامل التى أدت إلى انصراف أعداد متزايدة من المواطنين-الناخبين من العملية السياسية، وابتعاد بعضهم عن المجال العام. يتحمل المواطن-الناخب بطبيعة الحال مقدارًا من هذه المسؤولية، ولكن ليس نصفها أو القسم الأكبر منها، بخلاف ما يعتقده من يتحدثون عن أن الديمقراطية تتطلب وجود مواطنين ديمقراطيين، أو أنه لا ديمقراطية بلا ديمقراطيين[5].

ويعود أصل هذه الفكرة إلى نظرية انسجام أنماط السلطة التى تقوم على أن الديمقراطية تعمل بشكل أفضل فى حالة وجود مقدار معقول من الانسجام بين أنماط

السلطة فى مؤسسات الحكم والمجتمع معًا. ويُقصد بمؤسسات المجتمع، هنا، الأسرة والمدرسة وغيرهما من المؤسسات الأولية، ومؤسسات المجتمع المدنى من روابط ونقابات وجمعيات وغيرها، ومؤسسات المجتمع السياسى أى الأحزاب وغيرها من المنظمات السياسية. ووفق هذه النظرية، يتعذر وجود نظام ديمقراطى تمثيلى، أو استمراره، بدون توفر ممارسة ديمقراطية فى مؤسسات المجتمع، الأمر الذى يستلزم وجود ثقافة ديمقراطية لدى المواطنين-الناخبين. وإذا أُنشئ نظام ديمقراطى فى غياب هذا الشرط، يصعب استمراره أو استقراره[6]. ولا يعنى الانسجام تماثلا كاملاً، إذ يقر هارى اكتشاين صاحب هذه النظرية بأن التفاعلات فى مؤسسات المجتمع لا يمكن أن تكون ديمقراطية بشكل كامل، خاصة الأسرة والمدرسة، وأن التنشئة الاجتماعية تفترض تفاعلات إكراهية فى مجالات عدة. ولكنه يقصد ضرورة توفر مقدار معقول من الديمقراطية فى داخلها، أو على الأقل توافر الشكل الديمقراطى. كما يتصور إمكان التدرج فى الانسجام بين مؤسسات الحكم أو النظام السياسى ومؤسسات المجتمع. وفى هذه الحالة تكون الأحزاب والمنظمات السياسية هى الأكثر انسجامًا، وتليها مؤسسات المجتمع المدنى، وهكذا.

وعلى هذا الأساس طرح إكتشاين أن النظام الديمقراطى يستقر فى ثلاث حالات مرتبة تنازليًا. الأولى إذا كانت أنماط السلطة فى مؤسسة المجتمع متطابقة مع مؤسسات الحكم. والثانية أن يكون هناك تدرج فى اقتراب أنماط السلطة فى مؤسسات المجتمع عن نظيرتها فى مؤسسات الحكم. والثالثة إذا توفرت درجة عالية من التشابه فى الهياكل المجتمعية القريبة بحكم وظائفها من مؤسسات الحكم مثل الأحزاب والمنظمات السياسية وجماعات الضغط، مع ضعف الممارسة الديمقراطية أو غيابها فى هياكل المجتمع الأبعد عن مؤسسات الحكم[7].

وهو يرى أن الحالة الثالثة هى الأكثر إمكانية للتحقق من الناحية العملية. ولكن الإقرار بذلك يُضعف نظريته، لأنه ينطوى على قبول ضمنى بأن وجود ثقافة ديمقراطية فى المجتمع ليس شرطًا صارمًا للنظام الديمقراطى التمثيلى. كما أن الدليل التجريبى الذى يستند عليه ليس متماسكًا. وهذا الدليل مستمد من مقارنة أجراها بين حالتى بريطانيا وجمهورية فايمار الألمانية (1919-1933)، إذ توصل إلى أن الانسجام أقوى فى الأولى منه فى الثانية التى لم تستمر لأكثر من 15 عامًا

لأن الممارسة الديمقراطية كانت ضعيفة أو غائبة فى مؤسسات المجتمع، برغم أن النظام السياسى فى تلك الجمهورية كان أحد الأنظمة الأكثر ديمقراطية فى أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى، سواء من حيث الإطار الدستورى أو النظام القانونى أو الفرص المتاحة للمشاركة. غير أن ذلك النظام الديمقراطى، حسب طرحه، طُبق فى مجتمع سادته علاقات سلطوية صارمة بدءًا من عائلاته وحتى أحزابه السياسية. ووفق تعبيره هيمن آباء وأزواج طغاة على الأسر، ومعلمون مستبدون على المدارس، وانفردت نخب محددة باتخاذ القرارات فى بقية مؤسسات المجتمع[8].

والصحيح فى نظرية انسجام أنماط السلطة هو الحاجة إلى مقدار معين من التفاعلات الديمقراطية فى مؤسسات المجتمع. ولكن هذا لا يعنى تحميل المواطنين-الناخبين مسؤولية مساوية لمؤسسات الحكم عن ضعف النظام الديمقراطى التمثيلى، أو الاختلالات فى أدائه. فنظام التمثيل بطابعه يجعل هذه المؤسسات هى المسؤول الأول عن الاختلالات التى أدت إلى تنامى عدم ثقة قطاعات معتبرة من المواطنين الناخبين فى هذا النظام بعد أن ازداد وعيهم بسقفه المنخفض تدريجيًا. فقد تخلى عدد متزايد من الأحزاب التقليدية عن دورها بالأساس بوصفها وسيطًا أو حلقة وصل بين المواطنين-الناخبين ومؤسسات الدولة، وهو الدور الذى يجعلها الأداة الأساسية، وربما الوحيدة، المؤهلة لتجميع المصالح Interest Aggregation، والتعبير عن هذه المصالح Interest Articulation، وفق ما طُرح فى بعض الإسهامات المبكرة فى أدبيات السياسة المقارنة Comparative Politics، خاصة كتاب ألموند وباول الصادر عام 1966[9].

وانعكس هذا فى انخفاض الخط البيانى للالتحاق بالأحزاب فى الدول الأوروبية وبلدان أخرى فى مناطق مختلفة، خاصة فى أمريكا الجنوبية والوسطى، وتذبذب معدلات المشاركة فى الانتخابات العامة. وكان الميل المتزايد للانصراف عن الانضمام إلى الأحزاب فى أوساط الأجيال الجديدة نتيجة للجمود السياسى الذى سبقت الإشارة إليه، وسبباً لمزيد من هذا الجمود فى الوقت نفسه، إلى أن أخذت أعداد متزايدة من المنصرفين عن المؤسسات التقليدية فى الالتحاق بتيارات شعبوية صاعدة، يمينية ويسارية على حد سواء. وتحولت هذه التيارات إلى ظاهرة يتنامى اهتمام الباحثين بها، فى الوقت الذى وصل أعداد من ينضمون إلى الأحزاب

التقليدية إلى أدنى معدلاتها خلال نصف القرن الأخير، وفق دراسة مهمة نُشرت عام 2013[10]، أى قبل أن يزداد الإقبال على تلك التيارات مقارنة بما كان عليه فى العقد الماضى.

وهذا تطور طبيعى، إذ يسهل فهم لماذا يُقبل مواطنون ازداد تذمرهم من جمود النظام السياسى فى ظل الديمقراطية التمثيلية على تيارات تُقدَّم خطابات جديدة، وتضفى من ثم حيوية على ساحات سياسية صارت رتيبة بفعل هذا الجمود، فضلا عن أن فى بعض تلك الخطابات تعبيرًا عن تطلع إلى تجاوز هذا النمط الديمقراطى، أو تطويره عبر "تعطيمه" بأشكال من الديمقراطية المباشرة. ولعل هذا يرتبط الطابع الشعبوى Populist لهذه الخطابات.

وتفيد متابعة الانتخابات العامة التى أُجريت فى الديمقراطيات التمثيلية الأكثر رسوخًا فى غرب أوروبا فى العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين وجود انحسار متفاوت، ومتذبذب أحيانًا، فى معدلات المشاركة فيها، بسبب تراجع الثقة فى جدواها. وربما يرتبط تفاوت معدلات هذا التراجع، وتذبذبه، بنجاح تيارات شعبوية راديكالية صعدت فى هذا العقد فى جذب قطاعات من الناخبين الذين فقدوا الثقة فى الانتخابات نتيجة غضبهم على الأحزاب التقليدية. وقد عبرت حركات اجتماعية غاضبة فى بعض الدول الأوروبية عن الثقة المتراجعة فى الانتخابات، باستخدام شعارات أكثرها شيوعًا وتكرارًا شعار "نستطيع الاقتراع .. ولا نملك الصوت"، و "الانتخابات فخ للمغفلين"، أى أن الذهاب إلى صناديق الاقتراع لا يكفى، لأن الصوت الانتخابى لم يعد مؤثرًا.

والأرجح أن معدلات المشاركة فى الانتخابات العامة فى الديمقراطيات التمثيلية الأكثر تقدمًا سترتبط فى الفترات التالية فى القرن الحادى والعشرين بمدى قوة التنافس المترتب على صعود تيارات جديدة، وخصوصًا فى الحالات التى يساهم فيها هذا التنافس فى تغيير صورة سلبية شائعة عما آلت إليه الانتخابات فى هذه الديمقراطيات بفعل استشراء الجمود فيها، وهى أنها لا تُنتج تمثيلا سياسيًا حقيقيًا أو أقرب إلى الواقع بسبب ازدياد قدرة النخب السياسية التقليدية على تطوير

آليات للتأثير فى اتجاهات قطاعات من الناخبين، والتلاعب بمشاعرهم، واستخدام المال والإعلام، أى أتقنت فنون تفريغ العملية الانتخابية من محتواها.

ولذا، فكلما تمكنت بعض النخب السياسية التقليدية من تصحيح أدائها، واستمر صعود تيارات جديدة، من خارج هذه النخب، ازدادت إمكانات استعادة التنافس السياسى والانتخابى، وإضعاف قدرة محترفى إدارة الانتخابات، ودفعهم إلى تجديد أحزابهم وتطوير أدواتهم. ويعنى هذا أن إيجابيات صعود تيارات جديدة، بما فيها الحركات والأحزاب الشعبوية، لا يقل عن سلبياته، لأنه يعيد التنافس، ويفرض على الأحزاب التقليدية مراجعة أدائها كما فعل الحزب الاشتراكى الإسبانى مثلاً فى انتخابات أبريل 2019. كما أن الحركات والأحزاب الشعبوية يمكن أن تصبح أكثر براجماتية عندما تصل إلى الحكم، كما هى الحال فى اليونان (ائتلاف اليسار الراديكالى "سيريزا") عام 2015، وإيطاليا (تحالف رابطة الشمال اليمينية الشعبوية وحركة النجوم الخمس الشعبوية شبه اليسارية) عام 2018. وقد يدفع الخائفون من صعود هذه التيارات بأن حالتى اليونان وإيطاليا لا تكفيان، وأن الحالتين الأمريكية والبرازيلية مختلفتان. وهذا الدفع صحيح ولكن ليس على إطلاقه، إذ يرتبط جزئيًا باختلاف النظام السياسى (الرئاسى) فى الولايات المتحدة والبرازيل عن كل من النظام البرلمانى، والنظام شبه الرئاسى، السائدين فى أوروبا، والعالم كله تقريبًا، إذ لا يوجد النظام الرئاسى الآن إلا فى عدد قليل للغاية من دول العالم. وبرغم أن الرئيس يلعب دورًا محوريًا فى هذا النظام، إلا أنه مقيد بضوابط وتوازنات دقيقة Check and Balance تتيح الحد من تأثير للشعبوية عند الوصول إلى الرئاسة. وهذا مما تسهل ملاحظته فى عهد دونالد ترامب فى الولايات المتحدة، عبر متابعة العلاقة بين الرئيس ومؤسسات السلطة التنفيذية، وخصوصًا وزارتى الخارجية والدفاع، وليس المؤسسة التشريعية "الكونجرس" فقط.

وبرغم أن الجدل حول الآثار السلبية والإيجابية لصعود التيارات الشعبوية فى أوروبا سيتواصل، فالملاحظ أنه حتى نهاية العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين كانت الأحزاب المعبرة عن هذه التيارات تبدى مرونة عندما تصبح فى الحكم، سعياً للمحافظة على تأييد نالته، فيقل ميلها الشعبوى حتى إذا كان هذا الميل ساهم فى

وصولها إلى السلطة، لكى لا تفقد أصواتًا احتجاجية ذهبت إليها رفضًا للأحزاب التقليدية، وليس اقتناعًا بها فى الأساس.

وبرغم أن فهم أبعاد وحدود شعبوية معظم التيارات الشعبوية فى أوروبا بطريقة منهجية يتطلب دراستها فى العمق فى بحث مستقل، فثمة مؤشرات تدفع إلى ترجيح صحة فرضية مؤداها أن لهذه الشعوبية طابعاً وظيفياً، وليس عقائدياً، أو أكثر منه عقائدى، وهو ما سنعود إلى اختباره فى الفصل الرابع فى هذا الكتاب، انطلاقًا من افتراض أن هذه الشعبوية تؤدى وظيفة تعبوية لشعبويى اليمين واليسار على حد سواء، إذ تساعدهم فى التمدد فى المساحات التى فرغّها الجمود بعد أن تحولت السياسة من نشاط يشارك فيه معظم المواطنين إلى مشهد يتفرج عليه كثير منهم. ولا يعنى هذا أن نتغاضى عن مشكلة أساسية فى نمط التفكير السائد فى أوساط الشعبويين بشأن نظرتهم إلى الشعب. فهناك مفاهيم عدة للشعب ينبغى التمييز بينها عند الحديث عن الديمقراطية. أولها الشعب من حيث هو كتلة تجمعها هوية وطنية مشتركة عابرة للانتماءات السياسية والفكرية. وثانيها الشعب من حيث هو مجتمع متعدد ومتنوع طبقياً ودينيًا ومذهبيًا وعرقيًا ولغويًا، ومختلفة فئاته الاجتماعية فى مصالحها. وثالثها الشعب من حيث هو هيئة ناخبة، أى مجموع المواطنين الذين يملكون الحق فى الاقتراع.

ومشكلة النمط السائد فى التفكير الشعبوى أنه ينظر إلى الشعب من حيث هو كتلة واحدة، ويركز على هويته الثقافية، ويقفز من ثم فوق انتماءات أفراده المختلفة، ويسعى بالتالى لأن يكون الشعب-الهوية، وليس الشعب-المجتمع، هو الغالب فى الانتخابات.

وبدون أن نستبق تحليل شعبوية القرن الحادى والعشرين فى الفصل الرابع، نقف برهة للتفكير فى الخلط الشائع بينها وبين القومية المتشددة. فالملاحظ أن هذا الخلط ينتج عن إغفال ثلاثة فروق بينهما. أولها يتعلق بمفهوم القومية لدى كل من الطرفين. القوميون المتشددون يدافعون عن الأصل أو العرق فى المقام الأول، ثم ثقافة المنحدرين من هذا العرق أو ذلك الأصل فى المرتبة الثانية. أما الشعبويون فيدافعون عن ثقافة الشعب بالأساس، وينظرون إلى القومية من زاوية الهوية

الثقافية، ويأتى الأصل أو العرق فى مرتبة تالية. وهذا اختلاف لا يصح أن نغفله برغم الارتباط الوثيق بين ثقافة أمة معينة وأصلها. ويظهر أهم تجليات هذا الاختلاف فى رفض القوميين المتشددين أى آخر، ومن ثم اضطهاد مختلف الأقليات أو إقصائها حال وصولهم إلى السلطة. أما الشعبويون فيقتصر رفضهم على من يعتقدون، أو يظنون، أنه يُمثِّل خطرًا على ثقافة مجتمعهم.

والفرق الثانى أن القوميين ينطلقون من خلفية فكرية أو إيديولوجية أو نظرية محددة المعالم، ويؤمنون بها أشد الإيمان، ويتعصبون لها، فى حين أن الشعبويين يتخذون مواقفهم نتيجة ظروف أو متغيرات تثير قلقًا شعبيًا، أو فى ظل أزمة تؤثر فى المجتمع، ولا يستندون على نسق فكرى أو أيديولوجى.

أما الفرق الثالث، الذى قد يُعد نتيجة الاختلافين المتضمنين فى الفرقين السابقين، فهو أن القوميين أكثر ميلاً إلى اتخاذ مواقف عنصرية، دون أن يعنى ذلك أنهم كلهم عنصريون بالضرورة فى كل وقت ومكان يوجدون فيهما. القومية المتشددة أكثر تعصبًا من الشعبوية فى الموقف تجاه الآخر. ولذا، يزداد احتمال اللجوء إلى العنف فى أوساط القوميين المتشددين فى بعض الأحيان، بخلاف الحال فى دوائر الشعبويين التى يقل فيها الميل العنفى. وعندما نُدقق فى اتجاهات الجماعات الصغيرة التى تُحرِّض على العنف ضد المهاجرين المسلمين أو تستخدمه فى أوروبا، نجد أنها قومية متشددة، ولدى كل منها فى الأغلب الأعم "مانفستو" يقوم على أساس إيديولوجى. مثل كتاب رونو كامو "الاستبدال الكبير" الصادر عام 2011. وينتمى كامو إلى مدرسة قومية فرنسية تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر.

وكان مفهوم "الاستبدال الكبير" لديها يعنى الخوف من سيطرة اليهود على المفاصل الأساسية للدولة، فى مرحلة كان هذا الخوف منتشرًا فى أوروبا فيما عُرف باسم "المسألة اليهودية"، التى كان كتاب كارل ماركس "المسألة اليهودية" أهم ما كُتب فيها من زاوية السعى إلى فهم طبيعة التطورات التى جعلت اليهود مشكلة فى كثير من البلدان الأوروبية فى القرن التاسع عشر، وكيفية حل هذه المشكلة عن طريق علمنة الدولة. وناقش ماركس استنكار القوميين فى ألمانيا أن يطالب اليهود بالتحرر فى الوقت الذى كان الألمان فى مجملهم يعانون الاستبداد، ونقد دعوة

المفكر الألمانى برونو ياور لأن يتخلى اليهود، وغيرهم من البشر، عن أديانهم حلا للمشكلة بسبب عدم واقعية هذا الحل، ورأى أن الحل الحقيقى هو فصل الدين عن الدولة حتى إذا كانت أغلبية الشعب متدينة[11]. فقد نظر القوميون، وفئات مجتمعية فى أوروبا، إلى اليهود فى تلك المرحلة بوصفهم خطرًا ينبغى مواجهته، على النحو الذى حدث مثله بشكل مختلف تجاه المهاجرين الأجانب مع صعود الموجة الشعبوية فى أوائل القرن الحادى والعشرين. وتجدر، هنا، ملاحظة أن غير قليل من الشعبويين يرفضون التوسع فى الهجرة إلى بلادهم بوجه عام، حتى إذا كان القادمون من أبناء الثقافة نفسها. وهذا أحد عوامل سعيهم فى عدد من الدول الأوروبية إلى مغادرة الاتحاد الأوروبى.

ولكن نظرية "الاستبدال الكبير" الشائعة فى أوساط القوميين المتشددين فى أوروبا تقوم على رفض المهاجرين من أصول أو أعراق أخرى، لأنها مبنية على فكرة التغيير السكانى أو الديموجرافى، إذ يعتقد المؤمنون بها أن ثمة مؤامرة، أو مؤامرات، وراء ازدياد أعداد المهاجرين، بهدف امتلاكهم نفوذ قوى وتمكينهم فى المجتمع، على حساب الأوروبيين الأُصلاء البيض، مما يؤدى إلى استبدال ديموجرافى يدعون إلى مواجهته عبر استبدال مضاد.

ويبنى كامو "نظريته" فى التغيير الديموجرافى على أن هناك مؤامرة تهدف إلى استبدال مهاجرين شرق أوسطيين وشمال إفريقيين بالأوروبيين، بهدف تدمير العرق الأبيض. وهذه "نظرية" تبسيطية للغاية تقوم على أن الهجرة المتزايدة تُمثِّل خطرًا على الأوروبيين الأُصلاء البيض، لأنها تؤدى إلى إحلال آخرين مختلفين محلهم، استنادًا على أن الأُصلاء المهدَّدين بالاستبدال لا يزيدون ديموجرافيًا، فى حين أن لدى من يُهددونهم أحد أعلى معدلات الإنجاب فى العالم. ولذا، فهو يرى فى الهجرة استعمارًا استيطانيًا لأوروبا، ويدعو إلى التصدى لها للمحافظة على هوية الدول الأوروبية.

ومؤامرة الاستبدال الكبير، كما يتصورها كامو، تشارك فيها، وتتواطأ عليها، أطراف عدة منها المفوضية الأوروبية، والأحزاب المعتدلة أو الوسطية التى يتهمها بانعدام الوعى والاستهانة بأخطار ازدياد المهاجرين، والأوليجاركية المالية التى

تستفيد من قوة عمل المهاجرين الرخيصة من الأفارقة عمومًا، والمغاربيين بصفة خاصة، أى أن الخطر لديه ليس دينيًا، بل عرقياً فى الأساس، إذ يتحدث عن عرب وأفارقة وملونين، إلى جانب كونهم مسلمين.

وقد أثرت هذه النظرية فى شباب غربيين متعصبين عرقياً ضد المهاجرين، ودفعت بعضهم إلى ارتكاب أعمال قتل ومذابح كان أكثرها شهرة فى العقد الثانى فى القرن الحادى والعشرين مذبحة مسجد النور فى نيوزيلندا التى وقعت فى 15 مارس 2019، وأسفرت عن مقتل 51 شخصًا، وارتكبها الشاب الاسترالى برينتون تارانت الذى وضع أفكاره فى نص مكتوب على موقع "فيس بوك" قبل أن يرتكب جريمته، تحت عنوان "الاستبدال الكبير". وفى هذا النص تلخيص للاتجاهات الأساسية فى النظرية، وأهمها وفق تعبيرات تارانت أن الشعوب البيض تتعرض لخطر عظيم نتيجة شكل جديد من الهجرة، وهو هجرة آخرين واستقرارهم فى بلاد هذه الشعوب وتناسلهم وتكاثرهم وحصولهم على الجنسية، وأن واجب من يدركون هذا الخطر هو التصدى للمهاجرين الذين يسميهم غزاة، وطردهم أو ترويعهم بشتى السبل ليغادروا "بلادنا"، لكى يبقى الغرب لشعوبه الأصلية.

وإذا كان الشعبويون يرفضون الهجرة، ويعادون بدورهم المهاجرين، فهم يتخذون هذا الموقف كرد فعل، وليس استنادًا على نسق فكرى أو إيديولوجية قومية أو إيمان بتفوق العرق الأبيض. ولذا، ينبغى الانتباه إلى خطأ الخلط بين الشعبوية والعنصرية، برغم الفرق الكبير بينهما. ويمكن تلخيص هذا الفرق فى أن العنصرية موقف كلى شامل موجه ضد من ينحدرون من عرق أو أصل معين، أو ذوى لون محدد، وينطوى على تمييز مستمر ضدهم، وقد يصل إلى السعى إلى استئصالهم، ومن ثم ممارسة عنف تجاههم. ولكن الشعبوية، بوصفها حالة، ليست كذلك. ولكن يمكن أن يتخذ هذا الشعبوى أو ذاك موقفًا ينطوى على عنصرية فى مجرى انخراطه فى صراع ما، أو اشتباكه فى معركة سياسية ضد أشخاص بعينهم، وغالبًا ما يكون هذا موقفًا عابرًا أو قصير المدى، فضلاً عن أنه لا يوجه عادة ضد العرق أو الأصل الذى ينتمى إليه الطرف الآخر فى هذه المعركة أو ذلك الصراع.

ولذا، سنركز فى الفصل الرابع على وضع شعبوية القرن الحادى والعشرين فى سياقها، على أساس افتراض مؤداه أنها ظاهرة وظيفية وأداة تعبوية تفيد من يستخدمونها فى استغلال الإحباط من أداء المؤسسات السياسية. وإذ ينتج هذا النوع من الإحباط عن شعور قوى بالتهميش، يفيد الخطاب ذو الطابع الشعبوى فى تقليل هذا الشعور. فأحد أهم العوامل المؤثرة فى جذب المهمش إلى ساحة انصرف عنها هو مخاطبته بلغة تصله من أقرب طريق، وتجعله يشعر بأن الخطاب السياسى موجه إليه، وأن ثمة علاقة مباشرة تربطه بمرسل هذا الخطاب. وإذا ثبتت صحة هذه الفرضية، سيتراجع القلق من الشعبوية وتأثيرها فى مستقبل الديمقراطية، على نحو قد يؤدى إلى استنتاج أن هذه الشعبوية ليست ضد الديمقراطية، بل على العكس قد تساهم فى فتح الباب، الذى ازداد الطرق عليه فى الأعوام الأخيرة، باتجاه "تطعيم" الديمقراطية التمثيلية بأشكال من ديمقراطية ذات طابع مباشر. ونظرًا لأهمية هذا الموضوع فى فهم مستقبل الديمقراطية، لنا عودة فى الفصل الرابع فى هذا الكتاب إلى الظاهرة الشعبوية بقدر من التفصيل لا غنى عنه للتوصل إلى استنتاجات أولية حول تداعيات مؤسسها فى دول بلغت الديمقراطية التمثيلية فيها أعلى مبلغ.

3- ازدياد دور المواطن الفرد وتأثيره فى عصر الثورة الرقمية:

ربما ما بلغ التذمر من قصور الديمقراطية التمثيلية، التى تضع سقفاً منخفضاً لأقصى مستوى فى المشاركة السياسية، وتفرض على الناخب تحمل أخطائه إذا أساء اختيار من يمثله أو يحكمه حتى يحل موعد الانتخابات التالية، وقد تنشأ فى ظلها مراكز قوى انتخابية تضعف قدرة الناخب على التغيير، بدون التحولات الكبرى التى جعلت المواطن الفرد أكثر قدرة على التأثير، وأوفر شعورًا بالاستغناء عمن يمثلونه. صحيح أن التذمر من قصور الديمقراطية التمثيلية، وحدودها الضيقة، كان فى ازدياد تدريجى قبل ظهور مواقع التواصل الاجتماعى، ثم توسع نطاق الإقبال على استخدامها، وتحولها إلى جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية لأعداد مهولة ومتزايدة من البشر. لكن ربما تطلب الأمر وقتاً أطول لكى يبلغ التذمر من

الديمقراطية التمثيلية مبلغه الراهن، حيث أخذ فى التحول منذ مطلع القرن الحادى والعشرين إلى غضب متفاوت فى حدته من مجتمع إلى آخر، ومن فئة اجتماعية إلى غيرها فى المجتمع نفسه.

والأرجح أن هذا التحول، الذى غير نمط حياة الإنسان خلال نحو ثلاثة عقود بدرجة تفوق ما تغير فيها على مدى القرون الثلاثة التى شهدت جنى ثمار عملية الانتقال إلى العصر الحديث، عجل بتسارع معدلات التذمر من الديمقراطية التمثيلية، التى لم تكن حدودها الضيقة ظاهرة بمثل هذا الوضوح قبل ذلك. فقد أخذت أعداد متزايدة من المواطنين فى البلدان التى تعرف هذه الديمقراطية فى إدراك انخفاض سقف الديمقراطية التمثيلية نتيجة تحولات الثورة الرقمية.

فقد أصبح فى إمكان كل مواطن فرد أن يكون هو بشخصه حزبًا، أو ناشر صحيفة، عبر هاتفه المحمول. يستطيع أن يبدى رأيه فى أى أمر، وفى أى وقت، وأن يختلف أو يتفق، ويؤيد أو يعارض، دون أن يبحث عن منصة يعبر عن طريقها عما يريد أن يقوله. كما تتيح مواقع التواصل الاجتماعى، عبر الإنترنت، فرصًا لانهائية للتفاعل ولتبادل الآراء، والتشاور، وتنسيق الجهود، وليس فقط للاشتباك والتناحر اللذين يمثلان أهم سلبياتها. ويحدث هذا فى أوقات قياسية. ولذا، لم تكن مصادفة أن معظم الاحتجاجات السياسية والاجتماعية، خلال العقد الثانى فى القرن الحادى والعشرين، بدأت عبر هذه المواقع منذ ثورات الربيع العربى فى مطلعه، وحتى موجة الاحتجاجات الواسعة التى عمت العالم من هونج كونج إلى أمريكا الوسطى والجنوبية فى عام 2019.

فقد كان عام 2019 أكثر الأعوام "ثورية" بمعيار عدد الاحتجاجات الشعبية التى حدثت خلاله. وكانت الدعوة إلى انتخابات رئاسية أو برلمانية مبكرة، أو إلى إعادة انتخابات، حاضرة بوضوح الاحتجاجات، خاصة فى أمريكا الجنوبية والوسطى، الأمر الذى يعنى بداية إدراك شعبى فى بعض الدول لأهمية تطعيم الديمقراطية التمثيلية بأشكال من الديمقراطية المباشرة. فتُعد الانتخابات المبكرة، التى يدعو إليها قطاع يعتد من الشعب، أحد هذه الأشكال التى يزداد الاهتمام بها،

وتُطرح أفكار لتقنينها وتنظيها، على النحو الذى سنعود إليه فى الفصل الأخير فى هذا الكتاب.

كانت أمريكا الجنوبية والوسطى والكاريبى مسرحًا لأكبر عدد من الاحتجاجات التى حدثت عام 2019. وكان أكثر هذه الاحتجاجات قوة، من حيث معدلات المشاركة فيها والنتائج المترتبة عليها، فى شيلى وأكوادور وبوليفيا، بدون أن يعنى هذا تقليل أهمية الاحتجاجات التى حدثت فى بيرو وهندوراس وكولومبيا ونيكاراجوا وهايتى. وطرح المشاركون فى تلك الاحتجاجات مطالب ديمقراطية وأخرى اجتماعية، مثل المطالبة باستقالة رئيس (الرئيس اينان دوكى فى كولومبيا، والرئيس خوان أورلاندو فى هندوراس)، ورفض نتائج انتخابات الرئيس التى أسفرت عن إعادة انتخاب ايفو مورالیس فى بوليفيا، وحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة ورفض الفساد (بيرو)، واستنكار تردى الأحوال المعيشية ورفض إلغاء دعم المحروقات (أكوادور)، والمطالبة بالعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات وتعديل الدستور وإنهاء الفساء (شيلى)، والاحتجاج ضد نقص المحروقات وبعض المواد الغذائية فى الأسواق والمطالبة بإقالة الحكومة (هايتى).

وإلى جانب أربعة بلدان عربية (شهدت احتجاجات متفاوتة فى قوتها ونتائجها خلال ذلك العام (السودان والجزائر ولبنان والعراق)، كانت فرنسا مركز أكبر حركة احتجاجات فى أوروبا، وهى حركة السُترات الصفر التى سبق الإشارة إليها، وسنعود لمعالجتها بقدر من التفصيل فى هذا الفصل، وتفاوتت الاحتجاجات الأخرى فى المجر وبولندا وأوكرانيا وتشيكيا، فى الوقت الذى مثلت احتجاجات هونج كونج نقطة تحول فى الحركة الشعبية التى مازالت ضعيفة فى شرق آسيا.

والمهم، هنا، أن كم الاحتجاجات الكبير الذى شهده عام 2019، على نحو غير مسبوق فى أى عام آخر بما فى ذلك الأعوام التى حدثت فيها موجات ثورية أو انتفاضية، مثل عام 1848، و1968، و1989، و2011، ليس وحده ما ميز تلك الاحتجاجات. فالتطور الذى يتعين أن نقف أمامه فى التفاعلات المرتبطة باحتجاجات عام 2019 هو محدودية القمع الذى استخدمته أنظمة الحكم التى

اندلعت هذه الاحتجاجات فى مواجهتها، بما فى ذلك أنظمة غير ديمقراطية، ولجوئها إلى التفاوض مع المحتجين والاستجابة لبعض مطالبهم والوعد بتحقيق إصلاحات.

وربما يجوز أن نعد هذا التطور نقلة بقيت محدودة، حتى نهاية العقد الثانى فى القرن الحادى والعشرين، باتجاه تحقيق مقدار من التوازن فى القوى بين أنظمة الحكم التى تملك السلاح وغيره من أنماط القوة المادية، والشعوب التى لا تملك سوى القوة المعنوية النابعة من الظلم الواقع عليها حين يرتقى وعى قطاعات متزايدة فيها، وتجد القيادة القادرة على التعبير عن مطالبها، وتتمتع هذه القيادة بقدرة على التنظيم والتوافق وتجنب نشوب صراعات بين أطرافها تؤدى إلى انقسامها، وتُضعف بالتالى التحرك الذى تقوده، فيختل ميزان القوى مجددًا لمصلحة سلطة الحكم.

وتقدم حالة شيلى[12] مثالاً مهمًا فى هذا المجال. فقد بدأت الاحتجاجات محدودة فى أكتوبر 2019 ضد زيادة أسعار المترو، وحدثت فيها أعمال عنف، ولكنها لم تلبث أن استعادت سلميتها عندما توسع نطاقها وأخذت طابعًا مليونيًا عقب الكلمة، وليس بالمعنى المجازى الذى شاع فى انتفاضات عام 2011 وثوراته. وبعد أن أنزل نظام سباستيان بنييدا قوات الأمن إلى الشوارع، اضطر إلى سحبها، ودخل فى مفاوضات بدأها بتقديم ما يؤكد جدواها، إذ أعلن تخصيص 5.5 مليار دولار فى صورة استثمارات عامة لخلق مائة ألف وظيفة جديدة، والتزم بتقديم إعانات شهرية لمليون وثلاثمائة ألف نسمة فقيرة، ورفع الحد الأدنى للأجور، وإجراء استفتاء حول تعديل دستور لم يعد يلبى طموحات الفئات الحية فى المجتمع وتطلعها إلى مزيد من المشاركة والتأثير.

فقد ازدادت أعداد مستخدمى مواقع التواصل الاجتماعى بإطراد. كان ما يقرب من نصف سكان العالم (حوالى 45% منهم) لديهم حسابات على واحد من هذا المواقع، أو أكثر، فى نهاية العقد الثانى فى القرن الحادى والعشرين. وخلال 15 عامًا فقط، منذ إطلاق موقع "فيس بوك" عام 2004، وصل عدد مستخدميه إلى 2.7 مليار شخص، أى أكثر من 40% من سكان العالم. ويعنى هذا أن أغلبية مستخدمى مواقع التواصل الاجتماعى يفضلون موقع "فيس بوك" برغم معرفتهم أنه لا يحمى

بياناتهم والمعلومات الخاصة بهم، علمًا بأن هذا الموقع هو الأكثر ملائمة للناشطين السياسيين الذين يرغبون فى بناء شبكات، أو تنظيم احتجاجات.

ولا يعنى هذا التحول الكبير أن المواطن الفرد صار أكثر حرية بالمطلق. فهذه الحرية، التى تجعله أكثر قدرة على المشاركة والتأثير، تقابلها قيود غير مرئية لأن أدوات الثورة الرقمية نفسها تضعه تحت مراقبة من يرغب فى أن يعرف أين يوجد، وماذا يفعل، وكيف يفكر، من خلال أنظمة المراقبة بأنواعها المختلفة، والكاميرات المثبتة فى كل مكان، والتحكم فى البنية التحتية الرقمية[13]. كما تتيح الثورة الرقمية للشركات الكبرى أن تستخدم البيانات الشخصية المثبتة لديها لدعم قدراتها التسويقية عبر معرفة السلوك الشرائى لأصحاب هذه البيانات. ويعنى هذا ازدياد التفاوت بين من يملكون البيانات الضخمة Big Data، وتشتد قوتهم لقدرتهم على استخدامها، ومن يصبحون ضعفاء إزاء هذه القوة الجديدة[14].

غير أن إضعاف المواطن الفرد بسبب قدرة الحكومات على مراقبته، والإمكانات التى تملكها الشركات الكبرى وتتيح لها استخدام بياناته، لا يقلل أهمية القوة التى اكتسبها إزاء مؤسسات السلطة، وما ستؤدى إليه من تغيير فى قواعد اللعبة السياسية التى قامت على أساس الديمقراطية التمثيلية، لأن المؤسسات الأساسية فى هذا النمط الديمقراطى ستكون تحت ضغط يُرجح أنه سيزداد، ليس لتغيير سياساتها فقط، ولكن لإعادة توزيع السلطة على نحو يتيح أشكالاً جديدة من المشاركة التى سيكون بعضها مباشرًا.

وهذا أثر إيجابى يفوق ما أحدثته وسائل الاتصال السابقة، منذ اختراع الراديو الذى أفاد النُخب والأقوياء بأكثر من الشعوب، وتمكن الحكام الطغاة من استخدامه لتزييف الوعى العام. وكان أول من نجح فى هذا الاستخدام الدكتاتور الفاشى الإيطالى بنيتو موسولينى. فقد أمر بتوزيع 40 ألف جهاز راديو مجانًا، وتوفيره فى كل مدرسة، إلى جانب خفض أسعار مئات آلاف الأجهزة، عندما وجد أن عدد المستمعين قليل فى البداية. كما أسس شبكة من مكبرات الصوت مرتبطة بالبث الإذاعى ليفرض الاستماع إلى خُطبه الكثيرة والطويلة فى كل مكان.

وفعل مثله تقريبًا أدولف هتلر، سواء فى خفض أسعار أجهزة الراديو، أو فى توصيل البث الإذاعى إلى كل مكان فى ألمانيا عن طريق تطوير أعمدة متنقلة كانت تُستخدم فى أنشطة الحزب النازى ومهرجاناته فى مختلف المناطق[15].

4- ازدياد التفاوت الاجتماعى وتأثيره فى النظام السياسى:

لا يقتصر التفاوت الاجتماعى، فى عصرنا هذا، على ازدياد الفجوة وتوسعها بين الأثرياء والفقراء، بل يشمل أيضا تنامى معدلات التهميش نتيجة توسع المسافات بين المركز، أو المراكز، والمناطق المهمشة فى معظم بلدان العالم، وربما فيها كلها.

وعندما يجتمع الفقر والتهميش الاجتماعى، يقوى تأثير التفاوت فى المجتمع، وتزداد احتمالات نشوب احتجاجات متفاوتة. أما حين تحدث هذه الاحتجاجات فى مرحلة تشهد تذمرًا متزايدًا بسبب انخفاض سقف المشاركة فى ظل الديمقراطية التمثيلية، فهى تصبح تعبيرًا عن هذا التذمر، وقد تتحول غضبًا لا يقتصر على تداعيات التفاوت الاجتماعى فقط، بل يتجه ضد انخفاض سقف هذه الديمقراطية أيضا. وليست احتجاجات أصحاب "السترات الصفر"، ذوى الخلفيات المختلفة، فى فرنسا عام 2019 إلا مثالاً على هذا الغضب. كان رفع أسعار الوقود هو السبب المباشر لنشوب هذه الاحتجاجات. ولكنها جاءت نتيجة تراكمات مستمرة ببطء منذ انتفاضة 1968، بسبب ازدياد غضب الفقراء والفئات الدنيا فى الطبقة الوسطى والمهمشين تجاه سياسات منحازة للشرائح الاجتماعية الأكثر ثراء والفئات العليا فى الطبقة الوسطى والشركات الكبرى العابرة للحدود، الأمر الذى أدى إلى تعميق الفجوة بين عالمين على طرفى نقيض.

كانت احتجاجات "السترات الصفر" صرخة ليس فقط ضد الفقر والتهميش، ولكن أيضًا فى مواجهة عجز آليات النظام الديمقراطى التمثيلى عن التعبير عن مصالح المتضررين من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وفشله فى استيعاب المهمشين الذين لعبوا دورًا كبيرًا فيها، وجعل قضية التهميش الاجتماعى فى قلبها. وتجلى ذلك فى اختيار ميدان الشانزليزيه وقوس النصر برمزيتهما موقعاً للتعبير

عن غضب المهمشين فى الضواحى ضد المركز الذى تمثله بالنسبة إليهم فئات تثير غضبهم. كما أن كثرة أعداد أبناء الضواحى فى احتجاجات "السترات الصُفر" فى بدايتها يعد مؤشرًا آخر على تأثير التهميش الاجتماعى، وازدياد التذمر فى أوساط شباب لا يعتبرون فقراء وفق المعايير المقبولة، ولكنهم يتألمون لشعورهم بأن المركز يتجاهلهم، ويقلل شأنهم، ولا يضعهم ضمن حساباته، الأمر الذى يرونه ماسًا بكرامتهم الإنسانية، كما بمبدأ المواطنة، فى آن معًا.

ويشمل المركز، فى مثل هذه الحال، فئتين أساسيتين. الأولى الطبقة الاجتماعية الأعلى التى يعتقدون أنها تحتقرهم، وتسلبهم حقوق المواطنة، وليست حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية فقط، وتُخرجهم من حساباتها. أما الفئة الثانية فهى الطبقة السياسية التى فقدوا الثقة فيها، كما فى المؤسسات التى تعمل من خلالها، والانتخابات التى تأتى بهذه الطبقة التى يتهمونها بأنها منفصلة عنهم، وتعيش فى عالم آخر. ويعنى هذا، ضمن ما يعنيه، أن احتجاجات أصحاب "السترات الصُفر" حدثت نتيجة لمقدمات موضوعية من بينها ازدياد التفاوت الاجتماعى، وليست مجرد تعبير عن "ثقافة مجتمعية تنزع إلى التمرد"، بخلاف ما ذهب إليه بعض من استخفوا بها، ولم يدركوا دلالاتها. وقد جاء الرد على هذه المجادلة، ضمنيًا، من وكالة بلومبيرج فى تقرير نشرته فى 2 يوليو عام 2019 حول تنامى ثروات أثرياء فرنسا خلال النصف الأول من العام نفسه بوتيرة أسرع منها فى أية دولة أخرى. وتضمن تقرير "بلومبيرج" بيانات موثقة تؤكد هذا الاستنتاج، وأهمها مقارنة بين معدل زيادة ثروات أغنى 14 شخصاً فى فرنسا، ونظرائهم فى دول أخرى. ووفق هذه المقارنة، بلغت الزيادة فى ثروات أغنى أثرياء فرنسا 35% من قيمة ثرواتهم، مقابل 17% بالنسبة إلى أكبر أثرياء الصين،[16] التى لفت ازدياد التفاوت الاجتماعى فيها الأنظار منذ بداية القرن الحادى والعشرين.

لكن التوسع الشديد فى التفاوت الاجتماعى فى فرنسا لم يلفت انتباه النخبة الجديدة التى وصلت إلى الحكم مع الرئيس إمانويل ماكرون فى مايو 2017، برغم أنه لم يُقدر لها تولى السلطة إلا لآمال راودت قطاع معتبر من الناخبين فى أنها مختلفة عن النخبة التقليدية التى أحبطتهم. فقد صُدم الفرنسيون، الذين دعموا احتجاجات أصحاب "السترات الصفر" بعد عام واحد فقط تقريبًا على دخول ماكرون

قصر الإليزيه، فى أسلوب تعامله معهم فى مجملها، وليس فى سياسته المهتمة بالانحياز للأثرياء فقط، بعد أن توالت المؤشرات إلى طريقته الأحادية فى إدارة شئون البلاد، وتعديه على دور الحكومة وتهميش رئيسها، وغضبه على من يخالفه الرأى (قسوته مثلاً على رئيس الأركان حين أبدى رأيه بشأن ميزانية الجيش).

خالف ماكرون، تقريبًا، كل ما انتخبه من أجله الناقمون على جمود المؤسسات والنخب السياسية. فتوقعوا، أو بالأحرى تمنوا، أن يضخ دماء جديدة فى هذه النخب، ويعالج الاختلالات التى أدت إلى جمود المؤسسات، وتراجع الثقة فيها، ويقدم نموذجًا فى تجديد النظام الديمقراطى. وقد تراضوا عليه، دون غيره، لأنه بدا لهم شابًا ذا خلفية تكنوقراطية، وغير منغمس فى الأوحال التى تراكمت بفعل ركود هذا النظام، وليس متورطًا بخلاف عدد متزايد من الساسة التقليديين فى لعبة المصالح.

فقد تميز ماكرون على منافسيه فى هذا السياق بأنه لم ينخرط حين بدأ صعوده السياسى فى مؤسسات تزداد النقمة عليها، بل مر عليها مرور العابرين، وحافظ على مسافة من الحزب الاشتراكى حين التحق بحكومته، ثم استقال من منصبه الوزارى، وأسس كيانًا جديدًا كان فيه شئ من الحركة السائلة ومن الحزب المنَّظم فى آن معاً (فرنسا إلى الأمام)، وفى غضون أشهر قليلة، كان قد شق طريقه إلى الرئاسة، ثم قاد حزبه أو حركته إلى فوز كبير فى الانتخابات التشريعية فى يونيو 2017، معتمدًا على وجوه جديدة معظمها شباب، ومُبشرًا برفع سقف الديمقراطية التمثيلية الذى بات منخفضًا فى نظر قطاع متزايد من الناخبين.

غير أن هذه الأمنيات سرعان ما تراجعت، وخسر المراهنون على ماكرون رهانهم، إذ لم تمض أشهر قليلة حتى تبين أنه أبعد ما يكون عن الصورة التى رسموها له فى خيالهم. فقد بدأت المسافة بين تلك الصورة والواقع تتضح بسرعة شديدة. وبدا سلوك ماكرون، منذ الطقوس التى صاحبت إلقاء خطاب النصر الرئاسى فى 16 مايو 2017، وحتى مشهد الاحتفال بالعيد الوطنى الفرنسى فى 14 يوليو من العام نفسه، وكأنه "امبراطور" على النمط البونابرتى (نسبة إلى كل من بونابرت الأول بين 1805 و 1815، وبونابرت الثالث بين 1850 و1870).

والأهم من ذلك منهجه فى تحديد الأولويات. فبعد أن بشر خطابه عن الإصلاح خلال حملته الانتخابية بأنه قد يهتم بتجديد الدماء، وتصحيح أداء المؤسسات، واستعادة الحيوية السياسية فى المجتمع، وتبنى سياسات تُوازن بين متطلبات النمو الاقتصادى وضرورات الرعاية الاجتماعية وتحسين ظروف العمل، مع فتح حوار عام حول هذه القضايا وغيرها، فاجأ المراهنين عليه بأن هذا الإصلاح يبدأ بتوسيع صلاحياته، الأمر الذى يعنى مزيدًا من إضعاف المؤسسات الديمقراطية. وبعد أن أبدى تبرمه من الإعلام، جمع مجلسى البرلمان اللذين لا يلتئمان معًا إلا فى ظرف استثنائى، وألقى خطابًا يدل على أنه أساء فهم الأغلبية التى حصل عليها، واعتقد أنها تعنى تفويضًا كاملا ً أو شبه كامل. كما خرق تقليدًا يقضى بأن يسمع ردود ممثلى الكتل البرلمانية المختلفة على هذا الخطاب، الذى أظهر ميلاً إلى تجاوز صلاحياته الدستورية، الأمر الذى ذكَّر من راهنوا عليه، ومن لم يراهنوا، بالتاريخ المأساوى للصيغة البونابرتية، التى انتهت فى تجربتيها نهاية كارثية. فقد هُزم بونابرت الأول هزيمة ساحقة فى ووترلوا عام 1815، ومات منفيًا فى جزيرة سانت هيلانة، وهُزم بونابرت الثالث شر هزيمة فى سيدان عام 1870، ومات منفيًا فى إنجلترا[17].

ولذا، كان من الطبيعى أن يبدأ بسرعة قياسية تراكم جديد باتجاه تسريع معدلات التعبير عن الاستياء المتراكم سابقًا بسبب خيبة الأمل فى فعالية الديمقراطية التمثيلية، إلى أن حدث الانفجار عندما اقترن هذا الاستياء ببلوغ الغضب المتراكم من قبل أيضًا نتيجة ازدياد التفاوت الاجتماعى. فكان قرار زيادة الرسوم على الوقود، بعد خفض الضرائب على الفئات الاجتماعية العليا والأكثر ثراء، النقطة التى التقى عندها هذا الغضب وذاك الاستياء، فى صورة احتجاجات بدأت واسعة واتخذت من "السترات الصفر" رمزًا لها، ثم تقلصت تدريجيًا بعد أن تراجع ماكرون عن ذلك القرار، وأصدر فى الوقت نفسه بضع قرارات لتهدئة الانفجار.

والمتوقع أن يزداد هذا الاتجاه فى الدول، التى بلغت الديمقراطية التمثيلية فيها أعلى مستوى، بمقدار ما يؤثر التفاوت الاجتماعى فى الطبقات الوسطى. ويوجد اعتقاد واسع فى أن الطبقة الوسطى تتراجع فى هذه الدول، وأن هذا التراجع يزداد، نتيجة استمرار التفاوت الاجتماعى. فى الولايات المتحدة، مثلاً، تحدث رئيس

الاحتياطى الفيدرالى جيروم باول فى مايو 2019 عن الحاجة إلى مراجعة السياسات العامة لمساعدة الطبقة الوسطى التى تتراجع بإطراد، لأن (معدل دخل أسر الطبقة الوسطى ينمو بشكل أبطأ مقارنة بذوى الدخول المرتفعة)، مما يؤدى إلى أن (أكثر من 80% من شباب الطبقة الوسطى الأمريكية فى الخمسينات كانوا قادرين على جنى أموال أكثر من آبائهم، بينما لا يحقق ذلك إلا نصف هذه النسبة فقط الآن)، وأن (الأسر ذات الدخول المنخفضة لديها فرص أقل للصعود إلى الطبقة الوسطى، وتحقيق مستوى كاف من الأمن الاقتصادى).[18] وفى العام نفسه، سلطت منظمة أوكسفام الضوء على التفاوت الكبير فى توزيع الثروات فى العالم، وذلك فى تقريرها السنوى الذى قدر أن إجمالى ثروة ألفى ملياردير فى العالم ارتفعت بنسبة 13% بين مارس 2017 ومارس 2018، وأن طريقة تنظيم معظم الاقتصادات تؤدى إلى تركز الثروة بصورة متزايدة وغير منصفة فى أيدى قلة محظوظة، فى حين أن الملايين من البشر يستطيعون بالكاد البقاء على قيد الحياة، ويُحرم أطفالهم من التعليم.

وبرغم وجود تقديرات أخرى أقل تشاؤمًا، وصعوبة التحقق من المدى الذى بلغه التفاوت الاجتماعى فى العالم بدقة كاملة، فالقدر المتيقن أنه ازداد منذ سبعينات القرن العشرين. وكان أستاذ الاقتصاد توماس بيكيتى قد أثبت عام 2014 كيف ازداد التفاوت الاجتماعى فى العالم منذ ذلك الوقت، اعتمادًا على تحليل إحصائى رياضى عميق، الأمر الذى يجعل كتابه فى هذا الموضوع "رأس المال فى القرن الواحد والعشرين[19] العمل الأكثر أهمية فى مجاله منذ كتاب جون كينز الصادر عام 1936" النظرية العامة فى العمل والفائدة والنقود".

قاد بيكيتى فريق عمل متخصص رجع إلى مصادر أولية مثل قوائم توزيع الدخل وسجلات الضرائب فى 25 دولة، وتتبع السلاسل الزمنية لهذا التوزيع، وتوصل إلى أن ثروات الفئات الأكثر دخلاً تميل إلى الازدياد بمعدل يفوق النمو الاقتصادى، ويصل إلى مثلي هذا المعدل فى بعض الفترات. كما وجد، من واقع سجلات الضرائب، ميلاً متزايداً لتركز الثروة لدى فئة محدودة فى أعلى الهرم الاجتماعى لا تقتصر على كبار أصحاب الأعمال ومالكى الأصول الرأسمالية، بل تشمل أيضا كبار المديرين الذين ازداد دورهم فى إدارة الشركات منذ ثمانينات

القرن العشرين، وكذلك المستوى الأعلى فى المصارف الكبرى، فضلاً عن تعاظم وزن الأموال الموروثة ودورها فى هذا التركز على مر أجيال متوالية.

ويصعب التشكيك فى سلامة النتائج التى توصل إليها بيكيتى وفريقه، بسبب منهجه فى قياس قيمة الثروة، إذ ابتكر طريقة متقنة لتجنب تأثير اختلاف التقييم بسبب تباين قيمة العملة، وصعوبات الترجيح بوزن محدد، سواء كان نقديًا أو عينيًا، واستخدم معلومات مستمدة من مصادر أولية فى معظمها لتحديد القيمة الوسطية للثروة منسوبة إلى الدخل القومى. وقد أتاح هذا المنهج بناء نسق متكامل لقياس التفاوت الاجتماعى، ومن ثم الجزم بأنه يزداد فى داخل الدول، كما بينها فى العالم، مع شرح ديناميكية الارتباط بين هذا التفاوت فى داخل الدول الأكثر تقدمًا فى الغرب، وبين هذه الدول وبلدان أخرى فى العالم.

وأهم ما يعنينا، فى الإسهام الكبير الذى قدمه بيكيتى، هو ملاحظة أن ازدياد التفاوت الاجتماعى على هذا النحو يؤدى إلى انزلاق الدول الديمقراطية باتجاه نوع من حكم القلة "الأوليجاركية"، والبطريركية "السلطة الأبوية"، تسود فى ظله قيم الأقليات الأكثر ثراء. ويدخل هذا الاستنتاج ضمن العوامل المؤدية إلى ازدياد التذمر من انخفاض سقف الديمقراطية التمثيلية، ومن ثم يزداد الشعور فى مجتمعات الدول، التى بلغت ممارسة هذه الديمقراطية فيها أعلى مبلغ، بأن أدواتها لم تعد تسمح بتغيير يضع حدًا للانزلاق نحو "أوليجاركية" تثير غضب فئات اجتماعية متزايدة فى تلك المجتمعات، و"بطريركية" تثير حنق قطاعات متزايدة من الشباب فيها.

مصادر الفصل الثالث

1- قدم فرانسيس فوكوياما عام 2014 فى إطار مراجعته وتراجعه عن فكرة "نهاية التاريخ" الخرقاء، تحليلاً مهمًا، لكنه ليس كاملًا، لاختلالات النظام الديمقراطى الأمريكى ينطبق أكثره على الديمقراطيات التمثيلية الأكثر تقدمًا ورسوخًا فى الدول الغربية وغيرها من البلدان التى صار هذا النمط راسخًا فيها. انظر:

Frencis Fukuyama, Political Order and Political Decay, From the Industrial Revolution to Globalization of Democracy, New York, Farrar, Strass and Gerauz, 2014.

2- ميشيل فوكو، الكلمات والأشياء – أنطولوجيا العلوم الإنسانية، ترجمة مطاع صفدى وبدر الدين عرودكى وجورج أبى صاغ وسالم نيوت، وكمال اسطفان، ومراجعة جورج زينای ومطاع صفدى: بيروت، مركز الإنماء القومى ودار الفارابى، الطبعة الثانية، 2013. وقد نشر فوكو هذا الكتاب بالفرنسية عام 1966 تحت عنوان Les Mots et les Chases.

3- جاك دريدا، الكتابة والاختلاف، ترجمة كاظم جهاد: الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، الطبعة الثانية، 2000. وقد نشر دريدا هذا الكتاب باللغة الفرنسية عام 1967 تحت عنوان: Scripture et Difference.

4- هربرت ماركيوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة جورج طرابيشى: بيروت، دار الآداب، 1970. وقد نشر ماركيوز هذا الكتاب عام 1964 تحت عنوان One Dimension Man.

5- انظر على سبيل المثال: جوفانو تربرى وروجر أوين وجان ليكا وجوردون كريم وغسان سلامة ومحمد عبد الباقى الهرماس، وعزيز العظمة، ديمقراطية من دون ديمقراطيين – سياسات الانفتاح فى العالم العربى- الإسلامى، بحوث الندوة الفكرية التى نظمها المعهد الإيطالى "مؤتمر آسيونى إينى أنريكو" مايتى: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

6- Harry Eckstein, Division and Cohesion in Democracy. Study of Norway: Princeton: Princeton University Press, 1966.

7- Ibid., pp. 236-239.

8- Ibid., pp. 241-249.

9- Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell, Comparative Politics – A Developmental Approach. Boston, Citle & Brown, 1966.

وهذا هو الكتاب العُمدة عن دور الأحزاب فى تجميع المصالح والتعبير عنها. وانظر أيضًا:

Gabriel A. Agmond G. Bingham Powell, Jr. Russel, Jr. Dalton, Karre Straw, Comparative Politics Today, A World View, 11 edition: New York, Addison Wesley, Longman, 1990.

وقد تُرجم هذا الكتاب إلى اللغة العربية. انظر:

جابرييل ألموند، جى بنيامين باويل، جى روسيل، جى. دالتون، كارى ستروم، السياسة المقارنة فى وقتنا الحاضر، نظرة عالمية، ترجمة هشام عبد الله: عمَّان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.

10- Peter Mayle, Ruling the Void – The Hollowing of Western Democracy: Brooklyn, Verso Books, 2013, pp. 28-41.

11- كارل ماركس، المسألة اليهودية، ترجمة وتحقيق محمد تميانى: دمشق: دار دمشق للطباعة والصحافة والنشر، 2004. وقد نُشر هذا الكتاب للمرة الأولى عام 1844 باللغة الألمانية تحت عنوان Zur Judefrage.

12- Jackson Diel, 2019 Protests, Washington Post and Bloomberg News Service, December 10, 2019.

13- توقع جورج أورويل مبكرًا عام 1945 أن يؤدى تطور التكنولوجيا إلى وضع الإنسان فى كل مكان تحت رحمة "أخ كبير" يراقبه فى كل مكان. لكنه لم يتخيل المستوى الذى بلغته إمكانات المراقبة فى أوائل القرن الحادى والعشرين عن طريق تتبع الهاتف الذكى الذى يحمله أى شخص، والمدى الذى يمكن أن تصل إليه.

راجع:

جورج أورويل، 1984، ترجمة شفيق أسعد فريد: القاهرة، دار أفق للنشر والتوزيع، 2017.

14- Sjasjama Zimpff, The Age of Surveillance – The Light for a Human Future at the New Frontier of Power: New York, Public Doffairs Books, 2018.

15- ندى حطيط، صناعة الدكتاتور (تلخيص لكتاب فرانك ديكوتر Frank Dikotter تحت عنوان الدكتاتوريون – عبادة الفرد فى القرن العشرين، الصادر عن دار بلومزبرى للنشر فى مطلع عام 2020)، صحيفة الشرق الأوسط، 24 سبتمبر 2020.

16- https://www.bloomberg.com, 2/7/2019.

17- د. وحيد عبد المجيد، ماكرون يُفضّلها بونابرتية .. فهل يُعَمِّق أزمة الديمقراطية؟، صحيفة الحياة، 27 أغسطس 2017.

18- جيروم باول أمام مؤتمر أبحاث التنمية فى واشنطن، وكالة الأنباء الفرنسية، 10 مايو 2019. https://www.opp.com.

19- Thomas Piketty, Capital in the Twenty-First Century, Translated to English by Arthur Gold hammer: Cambridge, Harvard University Press, 2014.

انظر أيضًا: ملخصًا جيدًا لهذا الكتاب نشرته دار الثقافة الجديدة فى القاهرة: توماس بيكيتى، رأس المال فى القرن الحادى والعشرين، ترجمة وتقديم محمود الشاذلى: القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 2015.

الفصل الرابع

شعبويات القرن الحادى والعشرين .. والمسألة الديمقراطية

يُثير صعود اتجاهات وحركات شعبوية جديدة تتبنى مواقف تبدو جذرية "راديكالية" تجاه عدد من القضايا فى أوروبا والولايات المتحدة، وفى بعض الدول الأخرى التى وصلت الديمقراطية التمثيلية فيها إلى أعلى مستوى، أو إلى مستويات متقدمة، سؤالاً كبيرًا حول تداعياتها على النظام الديمقراطى، وهل تُمثل تهديدًا يواجهه، وإلى أى مدى، أم يجوز مقاربتها من زاوية أن بعض تداعياتها تنطوى على رصيد فى تطلع قطاعات من الرأى العام إلى مزج هذا النظام بأشكال من الديمقراطية المباشرة.

أولاً: خصائص الموجة الشعبوية فى القرن الحادى والعشرين:

كان الاعتقاد غالبًا، فى أواخر العقد الثانى فى القرن الحادى والعشرين، فى أن صعود الاتجاهات والحركات الشعبوية، سواء اليمينية أو اليسارية، يُعد تهديدًا للنظام الديمقراطى التمثيلى، وليس رصيدًا لأى تطوير يُبتغى فيه. وكانت هناك، فى الوقت نفسه، مؤشرات تفيد أن هذا الاعتقاد، الذى ينطوى على تشاؤم من وجهة نظر أنصار الديمقراطية، انطلق من القياس على شعبويات سابقة عرفها العالم منذ أواخر القرن التاسع عشر. فقد رافقت مولد مصطلح الشعبوية حالة نفور وقلق من كل ما يدل عليه، منذ سبعينات القرن التاسع عشر عندما بدأ استخدامه لوصف "تمرد" مزارعين فى بعض أرياف روسيا القيصرية أدى إلى ظهور حركة النارودينكيين، وفى الولايات المتحدة حيث ظهر حزب الشعب متبنيًا مطالب "المتمردين" الريفيين أيضًا، وكذلك فى فرنسا التى تبنت الحركة البولانجية بينها مطالب مشابهة لتلك التى

طرحها مزارعون روس وأمريكيون. وكان الطابع اليسارى المتعلق بالعدالة الاجتماعية غالبًا فى تلك المطالب.

وعزز سلوك شعبويات ظهرت فى فترات تالية ذلك النفور والقلق، وكان أهمها تلك التى برزت فى ستينات القرن العشرين وسبعيناته فى أمريكا الجنوبية والوسطى بدءًا من الحركة البيرونية فى الأرجنتين. كما يرى بعض الدارسين أن الحركات الفاشية، التى بدأت فى إيطاليا فى عشرينات القرن العشرين، وامتدت إلى ألمانيا النازية فى العقد التالى، ثم إلى إسبانيا عقب الحرب الأهلية فيها 1936-1939، تُعد جزءًا من الظاهرة الشعبوية التى تتسم بسيولة تجعل من الصعب تحديد ما يدخل فيها بدقة وما لا يصح إدخاله ضمنها، بفعل ما يرى عالم السياسة الفرنسى برتران بادي أنها (عوامل اجتمعت فى التاريخ المعاصر تجعل تعريف الشعبوية رجراجًا متقلبًا وغير يقينى)، وتؤدى بالتالى إلى اختلاف فى تقييمها من حيث علاقتها بالشعب التى يراى أنها (علاقة ماجدة حينًا وشائنة حينًا آخر) حسب اللغة التى استخدمها نصير مروة مترجم مقدمته المهمة لكتاب "عودة الشعبويات".[1]

وتبدو هذه المقدمة من أهم ما كُتب فى نهاية العقد الثانى فى القرن الحادى والعشرين عن الشعبوية، إذ اتبع بادي منهجًا مقارنًا فى دراسة الاتجاهات والحركات التى وُصفت بأنها شعبوية منذ ظهورها، وقدم تحليلاً مهمًا للمشتركات والاختلافات بينها فى الزمان والمكان.

ويمكن تلخيص أهم ما خلص إليه بادي فى أن الشعبوية حالة تعبر عن أزمة، وتتضمن نمطًا معينًا للاحتجاج والتعبئة ضد أوضاع اجتماعية-اقتصادية وسياسية تعانى فى ظلها قطاعات متزايدة من المواطنين، على نحو يُيَّسر عملية تعبئتهم ضد سياسات ومؤسسات قائمة، أى أنها حالة سياسية وليست نظامًا سياسيًا أو إيديولوجية يقوم على نسق فكرى ما، بل هى –بمعنى ما- ضد الأدلجة من حيث أنها تنطوى على عدم ثقة أصلاً فى النظريات، ويقف بعضها ضد فكرة النظرية.

ولكن ما يؤخذ على هذا التحليل لطبائع الشعبوية أو خصائصها أنه يدل على حالة الموجة الشعبوية التى ظهرت فى مطلع القرن الحادى والعشرين، وتصاعدت فى عقده الثانى، أكثر من الموجات السابقة التى شهدت حركات وأحزابًا ذات طابع

إيديولوجى حتى إذا لم تكن مرجعياتها الفكرية متماسكة، وأخرى مُتحررة من هذا الطابع.

كما أن أهم ما استنتجه بادي فى هذا المجال إنما يدل على موجة القرن الحادى والعشرين أكثر من سابقاتها، مثل استنتاجه أنها تتكون عبر ممارسات متقاربة تتولد فى أجواء سياسية غير صحية أو مَرَضية، وتؤدى إلى انصراف قطاعات متزايدة من المواطنين عن المؤسسات القائمة، وتراجع ثقتهم فيها، والتنديد بالنُخب السياسية ورفض كل ما يتعلق بها أو معظمه، أى أنها تتغذى من الشكوك التى تزداد تدريجيًا فى المجتمع، وإن ليس فى اتجاه واحد دائمًا، وتقتات على مشاعر التهمش والاستلاب التى لا تبقى محصورة فى هذه الحالة فى المناطق المهمشة. كما أنها تنتشر بمقدار ما تُنكر النُخب والمؤسسات القائمة هذا الواقع، أو تستهين به، ولا تتحرك بالتالى فى الاتجاه الذى يؤدى إلى معالجة أزمات ولَّدته، أو يتسم تحركها ببطء لا ينسجم مع طبيعة الحالة ومقتضياتها.

ويزداد الميل فى ظل الشعبوية إلى استحضار الركيزة القومية للشعوب ولكن فى حدود معينة، كما سبقت الإشارة فى الفصل الثالث، ويحتل الحديث عن السيادة مكانًا مميزًا فى خطاباتها السياسية، وهو ما ينطبق أيضًا على الموجة الشعبوية فى القرن الحادى والعشرين، حيث يُعد رفض المهاجرين واللاجئين، و"فوبيا" الأجانب، وتثمين الهوية، ورفض العولمة أو الحذر تجاهها، والميل إلى الانكفاء النسبى، قواسم مشتركة بين معظم حركاتها والاتجاهات المعبرة عنها. ولكن أهم ما يلاحظه بادي، هنا، أن السيادة فى الخطابات الشعبوية تُعد سيادة محافظة أكثر منها، "وستفالية" نسبة إلى بزوغ مفهومى السيادة والدولة-الأمة أو الدولة الوطنية Nation State عقب صلح وستفاليا الأوروبى، الذى نتج عن معاهدتى سلام وقُعتا عام 1648 وأنهتا حروبًا امتدت لعقود طويلة، وأرستا أسس التطور نحو نظام أوروبى، ثم عالمى، مختلف عما قبلها.

ولا يغفل باري التنوع الذى تتسم به شعبويات القرن الحادى والعشرين، وتعدد الحركات التى تعبر عنها، إذ نجد بينها حركات يمينية وأخرى يسارية[2]، وهو ما سنعود إليه لاحقًا فى هذا الفصل بشئ من التفصيل، فى إطار مناقشة موقعها فى

المسألة الديمقراطية. ولذا، لا يصح حصر هذه الشعبويات فيما يسميه البعض، وربما كُثر فى أوساط القلقين منها على الديمقراطية، غلاة اليمين الأوروبى لأن التعقيد سمة أساسية فيها. كما أن هذا اليمين ليس محصورًا فى بعض الأحزاب والحركات الشعبوية.

وبرغم صعوبة تحديد تعريف جامع مانع لشعبويات القرن الحادى والعشرين، فأهم ما يجمعها أنها تُعبر عن حالة رد فعل، أكثر مما هى فعل، ولكنها تصبح عند ظهورها فاعلاً مؤثرًا، وقد يفوق تأثيره فاعلين أساسيين فى السياسة والمجتمع.

الشعبوية، بهذا المعنى وفى الأغلب الأعم، رد فعل على فشل المؤسسات القائمة فى أداء وظائفها، وازدياد الاختلالات فى أدائها، وانصراف قطاعات متزايدة من المواطنين عنها. وكذلك على تداعيات فتح الحدود بالكامل بين الدول الأوروبية فى إطار الاتحاد الذى يجمعها، على نحو يُلحق الأذى بفئات من مجتمعات هذه الدول، وخاصة ذات الاقتصادات الأكبر والأقوى. فمن الطبيعى أن يسعى بعض مواطنى دول أوروبية أخرى أقل تقدمًا إلى البحث عن فرص عمل فى الدول الأقوى اقتصاديًا، ويكونون مستعدين لقبول أجور أقل من نظرائهم فى الدول التى يتوجهون إليها.

ولذلك نجد أن المتضررين من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى يمثلون كتلاً كبيرة بين ناخبى الأحزاب والحركات الشعبوية، وفى مقدمتهم عمال وموظفون ومهنيون يضرهم فتح الأبواب أمام أقرانهم فى بلدان أوروبية أخرى، وكذلك مزارعون يركد إنتاجهم لوجود مثله منقول من بلدان أوروبية أخرى إلى أسواق بلادهم بأسعار أقل.

ويعنى هذا أن ناخبى الأحزاب والحركات الشعبوية لا يقتصرون على القلقين والخائفين من هجرة ذوى ثقافات مختلفة إلى بلادهم، وإن كان وزن هؤلاء يزداد فى الفترات التى يطرق فيها أعداد غفيرة من المهاجرين أبواب بلادهم. فى هذه الفترات يشتد خوف قطاعات فى المخيمات الأوروبية من اجتياح سكانى يُنظر إليه فى أوساطها بوصفه خطرًا على ثقافتها، كما حدث عامى 2015 و2016 اللذين تدفق خلالهما أعداد كبيرة من المهاجرين من سوريا بسبب اشتداد حدة الصراعات

المسلحة فى داخلها، ومن العراق فى لحظة تمدد تنظيم "داعش" فى أهم مدنه الشمالية، ومن بلدان أخرى فى الشرق الأوسط أيضًا.

وتصادف أن الأزمة المالية-الاقتصادية الكبيرة التى بدأت عام 2008 فى الولايات المتحدة، وامتدت تدريجيًا إلى دول أخرى، بلغت ذروتها فى تلك الفترة (منتصف القرن الحادى والعشرين) فى بلدان أوروبية اضطرت حكوماتها إلى تبنى سياسات تقشف حادة تحت ضغوط مكثفة من مفوضية الاتحاد الأوروبي، خاصة اليونان وإسبانيا.

وكانت العلاقة بين الأزمات المالية والاقتصادية الكبيرة وصعود اتجاهات لا تُعد جزءًا مما يُسمى التيار الأساسى Main Stream موضع خلاف إلى أن أكدتها بدرجة ما دراسة أجراها عدد من أساتذة الاقتصاد والاجتماع الألمان، وحللوا فيها بيانات تغطى عددًا كبيرًا من الانتخابات العامة والمحلية فى دول ذات اقتصادات قوية بين عامى 1870 و2014. وخلصوا إلى أن هذه الاتجاهات حققت زيادة فى معدلات الأصوات التى حصلت عليها متوسطها العام نحو 30% خلال السنوات التالية للأزمات المالية والاقتصادية الكبرى، بسبب اعتقاد قطاع من الناخبين فى أن هذه الأزمات نتجت عن سياسات فاشلة، وبالتالى تحميل المسئولية عنها على الأحزاب التقليدية التى توجد فى الحكم وقت حدوث تلك الأزمات[3].

وفى هذا السياق، تختلف دوافع صعود الحركات والأحزاب الشعبوية، وكذلك بعض أدوارها، من بلد إلى آخر وفق الظروف التى تنشأ وتتطور فى ظلها. وقد تتباين هذه الأدوار أيضًا فى البلد نفسه من وقت إلى آخر، وفق الظروف التى تحيط كلاً منها، مادام وجودها يُعد رد فعل على هذه الظروف.

ولكن يجمع هذه الحركات والأحزاب أنها ترفض النُخب التقليدية سواء فى الحكم أو خارجه، وتنظر إلى هذه النخب بالمعنى الأوسع الذى لا يحصرها فى قادة الأحزاب والحركات السياسية، إذ صارت تشمل "الكبار" أو من يُعدون كذلك بحكم نفوذهم أو أموالهم وثرواتهم، فى مختلف المجالات فى الاقتصاد والمجتمع.

وتختلف الموجة الشعبوية فى أوروبا والدول الأكثر ديمقراطية فى القرن الحادى والعشرين عن سابقاتها، بما فى ذلك الموجة التى شهدتها أمريكا الوسطى

والجنوبية فى النصف الثانى من القرن العشرين، وظلت امتدادات بعضها مستمرة فى العقدين الأول والثانى فى القرن التالى. والملاحظ أن الخلط بين الموجتين يساهم فى الالتباس الذى يعترى فهم اتجاهات الحركات والأحزاب الشعبوية فى الدول التى وصلت فيها الديمقراطية التمثيلية إلى أعلى مستوى لها، ربما لأن رفض المؤسسات القائمة والنُخب التقليدية يمثل قاسمًا مشتركًا بينها.

غير أن ما يتعين الانتباه إليه، هنا، أن شعبوية القرن الحادى والعشرين فى الدول الأكثر ديمقراطية، خاصةً فى أوروبا، لا ترفض هذه المؤسسات فى ذاتها، بل تحتج على جمودها وسوء أدائها وخضوعها لهيمنة نُخب تقليدية تعيد إنتاج نفسها، ولسيطرة الاتحاد الأوروبى ومفوضيته فى بروكسل أيضًا. وهى لا تهدف، والحال هكذا، إلى تقويض مؤسسات الديمقراطية التمثيلية، بل إلى إصلاحها جذريًا، ولا تريد إلغاءها بل إعادة هيكلتها على نحو يمكن أن يؤدى إلى توسيع نطاق المشاركة الشعبية، سواء قصدت الاتجاهات والحركات المعبرة عن هذه الموجة ذلك، أو لم تقصده. كما لا يهدف بعضها إلى الانسحاب من الاتحاد الأوروبى، وإنما إلى إصلاحه ليصبح اتحادًا بين شعوب لتحقيق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة، وليس بين نُخب غارقة فى الاهتمام بمصالحها الخاصة. وتتبنى الأحزاب الشعبوية اليسارية بصفة خاصة هذا الاتجاه إلى إصلاح الاتحاد الأوروبى.

وبرغم أن بعض الحركات والأحزاب الشعبوية التى ظهرت فى أوائل القرن الحادى والعشرين تصدرها قادة أقوياء، فقد حدث هذا من خلال تفاعلات طبيعية، وليس عن طريق عمليات منظمة، لأنها لا تدعو إلى تقديس القائد أو عبادة الفرد، ولا تسعى إلى اختزال إرادة الشعب فى شخص قائد مُلهم، بخلاف شعبويات الموجة السابقة فى أمريكا الوسطى والجنوبية، والتى ظل بعضها قائماً فى الوقت الذى ظهرت الموجة الأحدث. ولكن الشعبويات الباقية من الموجة السابقة (فى ستينات القرن العشرين وسبعيناته)، خاصة التى وصلت أحزابها وحركاتها إلى الحكم وانفردت به، بلغت الأزمة فيها ذروتها بالتزامن تقريباً مع موجة القرن الحادى والعشرين، كما حدث فى فنزويلا على سبيل المثال.

فقد اقترنت شعبويات الموجة السابقة بتبجيل القائد، وغلق المجال العام بمقدار ما استطاع نظام الحكم المعبر عنها فِعله، وتأميم المجتمع ومنظماته بما فى ذلك، وبالأخص أحيانا، النقابات والاتحادات العمالية حين تحاول المحافظة على أدوارها الحقيقية، برغم شعارات "الاشتراكية البوفارية" التى رفعتها الشعبوية فى فنزويلا وأشكال أخرى من الاشتراكية القومية المنبتة الصلة بكل من الاشتراكية العلمية والاشتراكية الديمقراطية. ولا نجد ذلك فى شعبويات القرن الحادى والعشرين، التى يتمحور كل منها أو على الأقل معظمها حول اتجاهات عامة ومواقف، وليس حول أشخاص، بخلاف ما ذهب إليه بادي فى مقدمته المشار إليها. فالشعبويات فى مجملها عنده تشمل ما يسميه (التعبُد للرئيس الذى يتواصل حُكمه ويستمر عبر الاعتناء المقصود بالاتصالات التى تبدأ بلقاءات جماهيرية ترقى إلى مرتبة القداسة، وتكون مليئة بالرموز والأيقونات وصولاً إلى إبراز الزعيم ورفع صور مضخمة له).

ولكن عندما أراد بادي التدليل على مجادلته هذه، لم يجد إلا صورة ثلاثية الأبعاد لرئيس حزب فرنسا الأبية الشعبوى اليسارى جان لوك ميلانشون نُصبت خلال حملته الانتخابية فى انتخابات الرئاسة عام 2017.[4]

والأرجح أن نصب هذه الصورة كان نوعاً من التعبئة المعنوية فى لحظة حماس زائد خلال حملة انتخابية بالغة السخونة، وربما أراد بعض أعضاء حزب فرنسا الأبية إيجاد مكان لمرشحهم فى تلك الحملة، فلجأوا إلى صورته وضخَّموها سعياً إلى منافسة مرشحين أقدم ومعروفين أكثر مثل إيمانويل ماكرون، ومارين لوين.

والحال أننا لا نجد حزباً شعبويًا فى القرن الحادى والعشرين يُسمى باسم رئيسه، أو مؤسسه، علمًا بأن الكثير من هذه الأحزاب أُنشئت فى غمار عمليات تفاعل وليس بمبادرة فردية، بخلاف أحزاب موجات شعبوية سابقة منها على سبيل المثال الحركة البولانجية فى فرنسا، والحركة البيرونية فى الأرجنتين. ولكن لدى بعض قادة شعبويات القرن الحادى والعشرين كاريزما سياسية مميزة سنعود إليها لاحقا.

ولذلك، يتعين تجنب الخلط بين الموجات الشعبوية السابقة التى كانت أمريكا الوسطى والجنوبية مركز الموجة الأخيرة فيها، وموجة الشعبوية فى القرن الحادى والعشرين والتى تُعد أوروبا مهدها. وهذا مدخل ضرورى لفهم مغزى صعود حركات وأحزاب شعبوية يمينية ويسارية فى الدول التى وصلت ديمقراطيتها التمثيلية الكاملة إلى بداية طريق مسدودة فى مطلع القرن الحادى والعشرين، بعد أن قطفت الشعوب التى نعمت بها ثمارها كلها، وصارت قطاعات متزايدة فيها تتطلع إلى المزيد، فى مرحلة بلغ التفاوت الاجتماعى والانسداد السياسى أعلى مبلغ، ولم تعد قنوات المشاركة الشعبية المتاحة فى ظل هذه الديمقراطية كافية للإصلاح والتصحيح.

فقد أدى تراكم تداعيات القصور فى أداء النظام الديمقراطى التمثيلى إلى انفصال أخذ فى الازدياد تدريجيًا بين النُخب وقطاعات من المواطنين، وإن بدرجات متفاوتة من بلد إلى آخر. وتجلى هذا الانفصال فى فقدان الأحزاب فى الدول الأكثر ديمقراطية قدرتها على اجتذاب القادمين الجدد إلى الساحة الساسية، وتنامى عدم ثقة المواطنين - الناخبين فى جدوى الانتخابات وما يترتب عليها، كما سبقت الإشارة فى الفصل الثالث فى هذا الكتاب.

ثانيا: هل الشعبوية الجديدة مُفزعة أم فزْاعة؟:

هذا سؤال يثيره القلق الواسع من شعبوية القرن الحادى والعشرين، سواء فى الدول الديمقراطية التى ظهرت فيها أو خارجها.

وبرغم أن للفزع من هذه الشعبوية ما يُبرره فى غياب معرفة كافية بأحزابها وحركاتها، توجد مؤشرات كافية إلى أن هذه الأحزاب والحركات تُستخدم للتفزيع من أى مسعى إلى تغيير فى النظام الديمقراطى التمثيلى، وتخويف من يشاركون، أو يفكرون فى المشاركة فى الاحتجاجات التى تعبر عن إحباط متزايد من امكان تحقيق مشاركة شعبية فاعلة، وتهدف إلى مراجعة سياسات تؤدى إلى ازدياد التفاوت الاجتماعى، وتفاقم الاختلالات فى المجتمع، أى تُستعمل كفزاَّعة.

وفى هذا التفزيع جانب عفوى عندما يأتى من سياسيين ومثقفين محافظين يُزعجهم أى نوع من عدم الاستقرار، ويخشون أن تؤدى الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية إلى حالة من الفوضى بدرجة أو بأخرى. ولكن فيه أيضا جانبًا قد يكون منظمًا أو موجهًا من أصحاب المصالح فى المحافظة على أوضاع قائمة، وبالتالى على النظام الديمقراطى التمثيلى كما هو، ورفض تطعيمه بأشكال من الديمقراطية المباشرة لإخراجه من أزمته التى تفاقمت منذ مطلع القرن الحادى والعشرين، فيستخدمون صعود التيارات الشعبوية فزاَّعة للتخويف من هذا التغيير. ولا يفرقَّ كثير من أصحاب هذه الفزاعة بين الشعبوية اليمينية واليسارية، فيما يضطر بعضهم إلى التفريق بينهما والإقرار بوجود تفاوت فى ما يرونه خطراً مترتباً على صعود هذا أو ذاك منهما.

ومن الطبيعى أن يكون استخدام هذه الفزاَّعة أوسع نطاقاً فى حالة التيارات الشعبوية اليمينية، لسببين. أولهما الشعبية التى حظيت بها أحزاب معبرة عن هذه التيارات فى عدد متزايد من الدول الأوروبية فى العقدين الأول والثانى من القرن الحادى والعشرين، فى الوقت الذى بقى صعود التيارات الشعبوية اليسارية فى حدود أضيق. والثانى سهولة التخويف من الشعبوية اليمينية عبر المجادلة بأنها إما فاشية، أو شبه فاشية، أو ستُعيد إنتاج الفاشية التى يفترض البعض أنها ليست تجربة معزولة فى التاريخ، بل قابلة للتجدد، وأنه ليس هناك ما يحول دون إعادة إنتاجها فى صور أخرى[5].

وهذه مجادلة تُطلق على عواهنها، فى صورة أحكام مطلقة، وتغفل الاختلاف الكبير بين الظروف التى ظهرت فيها الفاشية، وشقيقتها النازية، بعد الحرب العالمية الأولى، وأوضاع العالم فى بداية القرن الحادى والعشرين، وتُعد هذه المجادلة أحد تجليات استخدام مصطلح الفاشية فى غير قليل من الحالات بخفة بعيدًا عن سياقه، لشن هجوم ضد خصوم سياسيين أو فكريين، والسعى إلى شيطنتهم، فصار أحد المصطلحات التى تفتقد الدقة فى دلالاتها بسبب كثرة استخدامه فى غير محله.

لقد ظهرت الفاشية فى البلدان المهزومة فى الحرب العالمية الأولى، والتى شعرت قطاعات واسعة من شعوبها بالإذلال، وفقدت مساحات من أراضيها،

وخاصة ألمانيا، وإيطاليا، مما أدى إلى تشدد قومى حاد استغله سياسيون مغامرون عبر أحزاب تشبه فى بعض جوانبها الحركات الشعبوية، لكنها تختلف عنها فى مسألة جوهرية، وهى الموقف تجاه الإجراءات الديمقراطية بما تعنيه من تعدد حزبى وسياسى، وانتخابات دورية حرة، وتوازن بين السلطات، وقبل ذلك مجال عام مفتوح للمشاركة الشعبية بمختلف أشكالها. غير أنه لا توجد أدلة مقنعة بأن شعبوية القرن الحادى والعشرين ضد الديمقراطية. ولا نجد فى مواقف التيارات الشعبوية، وخطاباتها، ما يمكن أن نعده رفضًا للديمقراطية، أو عداءً ضدها، بالمعنى الذى أوضحناه عند تدقيق المصطلحات فى الفصل الأول.

ثالثاً: مواقف الأحزاب والحركات الشعبوية

بين الديمقراطية والفاشية:

لا ترفض هذه الأحزاب والحركات التعدد السياسى، أو التنافس فى الانتخابات، والمشاركة الشعبية، بل يرغب بعضها فى تدعيم هذه المشاركة عبر بعض الآليات التى تضفى على الديمقراطية التمثيلية طابعاً مباشراً. ولم يأت الاسم الذى اختاره بعضها لائتلافهم فى البرلمان الأوروبى Europe Freedom and Direct Democracy (EFDD)، أى أوروبا الحرية والديمقراطية المباشرة، من فراغ. وربما لهذا السبب، أى صعوبة، أو عدم امكان، إثبات أن الحركات والأحزاب الشعبوية فى أوروبا تعادى الديمقراطية، أو ترفضها، يبحث بعض من يرونها كذلك عما يعتقدون أنه قد يسند تصورهم فى سلوك قادة بعض هذه الحركات، خاصة ماتيو سالفينى رئيس حزب الرابطة الإيطالى، الذى صعد نجمه بقوة فى العقد الثانى فى القرن الحادى والعشرين، وبلغ ذروة نجوميته فى انتخابات البرلمان الأوروبى فى مايو 2019. غير أن هذه النجومية تعود إلى خصائص شخصيته الآثرة القوية "الكاريزماتية"، ولم يتوفر حتى نهاية ذلك العقد ما يدل على أنها ترتبط بميل استبدادى أو تسلطى، ناهيك عن أن يكون فاشياً كما سبق توضيحه فى الفصل الثالث.

والحال أن النجومية المرتبطة بكاريزما سياسية قوية لا تعبر بالضرورة، أو حتى فى معظم الأحوال، عن ميل تسلطى أو أحادى، ناهيك عن أن يكون فاشيًا حين يكون النظام السياسى ديمقراطيًا. ولكن المرحلة الفاشية فى تاريخ إيطاليا (منذ وصول الحزب الفاشى إلى الحكم وتوليه رئاسة الحكومة فى أكتوبر 1922، وحتى الهزيمة فى الحرب العالمية الثانية)، تُغرى صحفيين وإعلاميين، وحتى بعض الباحثين غير المدققين، بمحاولة إيجاد أوجه شبه، أو تخيلها، بين بنيتو موسولينى زعيم ذلك الحزب الذى انتهى مقتولاً بأيدى خصومه السياسيين، وماتيو سالفينى.

وعندما نتأمل ما يبدو أنه قاسم مشترك، نجده شكلياً بالأساس. فكل منهما قائد قوى بدأ يساريًا ثم تحول صوب اليمين، وتبنى مواقف راديكالية تجاه قضايا تحظى باهتمام قطاع واسع من الشعب، ونجح فى جذب أعداد متزايدة للالتفاف حوله.

لكن الفرق كبير فى موقف كل منهما تجاه الديمقراطية. فقد أسفر موسولينى عن استهانته بها مبكراً، قبل أن يكشف موقفه العدائى ضدها منذ أن انشق عن حزب العمال الوطنى (يسارى ماركسى) عام 1914 لاعتراضه على رفض هذا الحزب دخول إيطاليا الحرب العالمية الأولى، واتجه إلى تأسيس ميليشيات يرتدى أعضاؤها قمصاناً سوداء، وأسماها "الحزم المقاتلة". ومن هنا جاء مصطلح الفاشية بعد ذلك، لأن حِزم هى جمع حزمة التى تُكتب باللاتينية Fasci. وكانت تلك القوات نواة الحزب الذى أُعلن عام 1919، وضم فرقاً شبه عسكرية "أصحاب القمصان السود" كان هدفها إرهاب الخصوم، وفى مقدمتهم أعضاء حزب العمال الوطنى اليسارى الذى هزم حزب موسولينى هزيمة ساحقة فى الانتخابات البرلمانية فى ذلك العام (1919).

ولم يصل حزب موسولينى إلى السلطة، والحال هكذا، عبر الانتخابات بعكس اعتقاد شائع، وبخلاف حالة الحزب النازى فى ألمانيا، بل عن طريق التهديد بالعنف فى لحظة كان النظام الديمقراطى الذى لم يترسخ حينها يترنح بفعل نتيجة الحرب. فقد استغل موسولينى عجز الحكومات التى توالت بين 1919 و1922 عن حل الأزمات العميقة التى ولدَّتها الهزيمة المُرة فى الحرب العالمية الأولى، والمشاكل المتراكمة التى سبقتها، وتمكن من تعبئة مشاعر الإحباط الناتج عن تلك الهزيمة،

وتفاقم الأزمة الاقتصادية، ونجح فى أن يتقرب إلى قطاعٍ يُعتد به فى أوساط الرأسمالية الخائفة وقتها من الاحتجاجات العمالية، معتمداً على قيام فرقه شبه العسكرية بقمع أكبر تلك الاحتجاجات، ثم نظم مظاهرة ازدادت المشاركة فيها بعد أن التحق بها عاطلون عن العمل، وجنود مسرحون، وبلاطجة أو فلول جماعات إجرامية منظمة، الأمر الذى أغراه بتوجيه إنذاره المشهور فى أول أكتوبر 1922 (إما أن يُعهد إلينا بالحكم، أو سنسير إلى روما)، بينما جمهوره يهتف مؤيداً السير إلى روما "مارسياسو روما".

وإزاء تفاقم الارتباك فى روما، وعجز الحكومة الديمقراطية عن احتواء أزمة متصاعدة، عهد إليه الملك عمانويل الثالث بتشكيل الحكومة فى آخر أكتوبر 1922، فشرع من توه فى إخضاع المؤسسات المنتخبة، وقتل معارضيه، ثم حظر الأحزاب والتظاهر، وألغى الأحزاب السياسية، وفرض نظام الحزب الوحيد، وملأ الشوارع بصوره وتماثيله. واستغل، فى ذلك كله، الإحباط الحاد الذى ساد البلاد، وتطلع كثير من الإيطاليين إلى "مُنقذ" فى صورة قائد أو زعيم قوى ينقذهم، ويعيد إليهم الأمل فى المستقبل.

فأين هذا كله من ماتيو سالفينى الذى التزم بالقواعد الديمقراطية فى مسيره السياسى المتدرج الذى بدأ فى ميلانو عضوا فى مجلس محلى عام 1999، ثم فى مجلس النواب عام 2008، وأخذ نجمه يبزغ بعد أن تولى قيادة حزب رابطة الشمال فى ديسمبر 2013، وحوله من حركة موجودة فى شمال إيطاليا تبنت نزعة انفصالية إلى حزب شعبوى يمينى ازدادت شعبيته بسرعة فى أنحاء الدولة كلها، وقاد تحالفا يمينيًا متعدد الاتجاهات إلى مركز الصدارة فى الانتخابات النيابية فى إيطاليا عام 2018، بدون أن يحصل على الأغلبية. ولكن حزبه الذى حصل منفرداً على 17.5 من المقاعد لم يستطع تشكيل حكومة إلا مع حركة النجوم الخمس الشعبوية التى تجمع فى داخلها اتجاهات عدة تحظى مجموعات يسارية بعضها راديكالى بوزن أكبر فيها، وتولى منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية. ولم يلبث أن قاد حزبه إلى إنجاز أكبر بسرعة فائقة بعد عام واحد فى انتخابات البرلمان الأوروبى فى مايو 2019، إذ حصل على 34% من المقاعد المخصصة لإيطاليا فيه.

ولم يُلاحظ فى مسيره هذا ميل إلى خرق قواعد الديمقراطية، أو استهانة بها، حتى عندما بلغ هجوم خصومه عليه أعلى مبلغ، واتهمته وسائل إعلام بتلقى أموال من روسيا، إذ اكتفى بنفى ما نشرته مجلة L'Espresse الأسبوعية فى هذا الشأن فى آخر فبراير 2019. وعندما فشل سعيه إلى إرغام حركة النجوم الخمس الشعبوية، التى أسست ائتلافًا حكوميًا مع حزبه، على قبول سياسات تتعارض مع اتجاهاتها الأكثر ميلاً نسبيًا إلى اليسار، ثم محاولة تبكير موعد الانتخابات البرلمانية عبر الانسحاب من هذا الائتلاف، ونجاح حليفته السابقة فى بناء ائتلاف مع الحزب الديمقراطى ذى الاتجاه اليسارى التقليدى، غادر وحزبه السلطة بشكل فورى، على نحو يناقض الاعتقاد فى أن شعبوية القرن الحادى والعشرين ضد الديمقراطية.

والحال أن هذا الاعتقاد قائم على افتراضات لم تثبت صحة أى منها حتى نهاية العقد الثانى فى القرن الحادى والعشرين، على نحو ما نجده فى كتاب أولبرايت الذى سبقت الإشارة إليه، وفى كتابات أخرى من أهمها كتاب ويندى براون[6] الذى يخلط بين أحزاب اليمين الشعبوى، وجماعات فاشية ونازية جديدة صغيرة، وأكثرها قزمية.

وليس حزب سالفينى "الرابطة" فقط الذى لم يتوفر ما يدل على ميل مضاد للديمقراطية لديه، بل الأحزاب والحركات الشعبوية التى صعدت فى أوائل القرن الحادى والعشرين بوجه عام. فلم يتخذ أى من هذه الأحزاب والحركات مواقف إقصائية تجاه منافسيها فى الساحة السياسية، بل ربما تكون هى التى أُقصيت فى بعض الحالات، كما حدث عقب انتخابات البرلمان الأوروبى عام 2019 عندما اتفقت الكتل التى تضم الأحزاب الوسطية فى هذا البرلمان على منع كتلة "حرية وديمقراطية"، التى يقودها حزب الرابطة الإيطالى (حزب سالفينى) وحزب التجمع الوطنى الفرنسى من المناصب القيادية الخمسة الأساسية، وفى مقدمتها رئاسة المفوضية الأوروبية، وكذلك حرمان هذه الكتلة من الحصول على أى من مناصب نواب رئيس المفوضية، برغم أن عددهم أربعة عشر، فضلاً عن إبعادها من رئاسة أى من اللجان البرلمانية المهمة.

ولأن الميل الإقصائى يخلق ميلًا مماثلاً فى نوعه، ومضادًا له فى اتجاهه، يمكن أن يتنامى مثل هذا الميل لدى بعض الأحزاب والحركات الشعبوية فى حالة استمرار تعرضها لمثل هذا الإقصاء.

ولكى نستكمل بحث مواقف هذه الأحزاب والحركات تجاه الديمقراطية، يتعين أن نقف عند موقفها ضد المهاجرين. وهنا، تجدر ملاحظة أنها تتخذ هذا الموقف ضد مهاجرين جدد ليسوا طرفاً فى العملية الديمقراطية. كما أن مواقف بعضها بل كثير منها تجاه المهاجرين القدامى المقيمين لا تنطوى على أى اتجاه لحرمانهم من حقوقهم السياسية، بل تدخل فى إطار الخلافات على قضية الهوية، والتى تُدار عبر الآليات الديمقراطية.

كما أن بعض هؤلاء المهاجرين القدامى ناشطون فى صفوف أحزاب شعبوية، اعتقاداً منهم فى أن تدفق مهاجرين جدد بأعداد كبيرة يتعارض مع مصالحهم، ويؤثر فى أوضاعهم. فقد نجحت هذه الأحزاب فى جذب من أقنعتهم بأن المهاجرين الجدد يأخذون منهم وظائفهم، ويمثلون ضغطاً على الاقتصاد المُثقل بمشاكل فى معظم الدول الأوروبية، ويتسببون فى خفض مستوى معيشتهم. وإذ تسعى أحزاب شعبوية إلى تعبئة رافضى الهجرة، والقلقين منها، فهى تمارس إحدى الوظائف الحزبية الأساسية فى النظام الديمقراطى، وهى تجميع المصالح. أما الكراهية التى تخلقها أو تُزيدها ضد المهاجرين الجدد، فهى تُشينها، ولكنها لا تُعد قرينة، ناهيك عن أن تكون دليلاً، على موقف ضد الديمقراطية.

كما لا يوجد ما يُدعم الخلط بين أحزاب يمينية شعبوية تشارك فى الانتخابات، وتسعى إلى إقناع الناخبين بمواقفها، ومجموعات عنصرية تُحرِّض ضد المهاجرين، سواء الجدد أو القدامى، وتتخذ مواقف متطرفة على أساس عرقى، أو دينى أو كليهما، وتدعو إلى أو تُحبذ ممارسة العنف ضد المختلفين. وحتى عندما يتضمن خطاب حزب يمينى شعبوى أو آخر موقفاً يتسم بالعنصرية فى مناسبة أو أخرى، فالمعتاد أن يكون موقفاً سياسياً، وليس عقائدياً أو إيديولوجياً بخلاف مواقف المجموعات الصغيرة التى تقوم على أساس عنصرى واضح، كما سبق تفصيله فى الفصل الثالث فى هذا الكتاب.

لكن الأحزاب الوسطية الموصوفة بأنها معتدلة، والتى تصعد الاتجاهات الشعبوية على حسابها، والمؤسسات السياسية ومعظم وسائل الإعلام، ترسم صورة قاتمة للاتجاهات الشعبوية عمومًا. وهى صورة منتشرة فى الإعلام العربى أيضاً. وفضلاً عن سطحيتها، فهى تنطوى على مغالطات مبنية على التخويف من شعبوية هذه الاتجاهات، تأسيساً على إعطاء الشعبوية ما ليس فيها، إذ يكثر الحديث عنها مثلاً كما لو أنها نظرية أو إيديولوجية، ويوصف الشعبويون بأنهم عنصريون بالضرورة، ويذهب البعض إلى مدى أبعد فى ذمهم، فيوصفون بأنهم فاشيون، أو ينتمون إلى الفاشية، كما سبقت الإشارة.

ويقع كثير ممن يخافون الاتجاهات الشعبوية، دون أن يكونوا منافسين لها أو لديهم مصلحة فى تشويهها، فى خطأ شائع يعود إلى وصم أى خطاب سياسى غير مألوف بأنه شعبوى، خاصة حين يتسم بالحدة والسعى إلى التأثير فى مشاعر الجمهور، حتى إذا كان صاحب هذا الخطاب نخبوياً.

وربما نجد الحالة الأكثر وضوحاً فى الجمع بين النخبوية، وشئ من الشعبوية، فى أداء بوريس جونسون الذى تولى رئاسة حزب المحافظين والحكومة البريطانية فى آخر يوليو 2019، بعد أن انشق على سابقته تيريزا ماى، وقاد المعارضة ضدها من داخل هذا الحزب سعياً إلى التعجيل بالخروج من الاتحاد الأوروبى "بريكست" حتى إذا لم يتيسر التوصل إلى اتفاق معه، ورفضاً لعدة مشاريع اتفاقات قدمتها بناء على مفاوضات أجرتها مع قيادة هذا الاتحاد.

يُعد جونسون نخبويًا حتى النخاع برغم مظهره، وأسلوبه، اللذين يتسمان ببعض سمات الشعبوية، وخطابه الذى يتوسل قبول الجمهور اعتمادًا على أسلوب بسيط، وأحيانًا على مزحة أو نكتة مستغلاً خفة ظله. تعود نخبوية جونسون إلى دراسته فى كلية "إيتون"، التى تعد المنبع الأساسى للنخبوية فى بريطانيا، إذ تخرج فيها عشرون رئيس وزراء. ولم يُعرف عنه ميل شعبوى ظاهر، باستثناء استخدام خفة ظله فى خطابه السياسى، خلال مساره السياسى، والصحفى قبله.

وبرغم ذلك وُضع فى مقدمة قائمة القادة الشعبويين الذين صعدوا فى الغرب فى العقد الثانى فى القرن الحادى والعشرين، بل أُطلق عليه "ترامب بريطانيا"

لمجرد أنه وعد بأن يسعى لأن تكون بريطانيا أعظم دولة فى العالم، مثلما فعل ترامب، إضافة إلى موقفه ضد الهجرة ومع "البريكست". وتجاهل من اعتبروه "ترامب بريطانيا" خلافاته مع الرئيس الأمريكى فى قضايا عدة بينها القضية الأساسية التى كثر الحديث عن تشابه موقفهما تجاهها، وهى قضية الهجرة. فقد اتخذ جونسون موقفًا أقل تشددًا بوضوح من ترامب، إذ قبل العفو عن المهاجرين القدامى المخالفين الذين استقروا فى بريطانيا، ووافق على رفع سقف الهجرة الذى حددته رئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماى.

كما وُصف جونسون، وإن على نطاق أقل انتشاراً، بأنه عنصرى، برغم أن تشكيلة الحكومة التى اختارها خلفاً لحكومة ماى قد تدل على العكس. فقد عبرت تلك التشكيلة عن التنوع العرقى فى بريطانيا، إذ ضمت على سبيل المثال وزيراً مسلماً (ساجد جاويد وزير المالية وأحد أبرز عناصر النخبة الاقتصادية فى حزب المحافظين)، ووزيرة من أصل هندى "طُردت أسرتها من أوغندا فى عهد عيدى أمين (بريتى باتيل وزيرة الداخلية)، ووزير يهودى من أصل تشكى لجأت أسرته إلى بريطانيا (دومنيك راب وزير الخارجية)، أى أهم ثلاث وزارات فى حكومته[7].

ولا يقتصر استخدام الشعبوية فزاَّعة للتخويف من إصلاح الديمقراطية التمثيلية فى الغرب، وتطعيمها بأشكال من الديمقراطية المباشرة، على اتجاهاتها اليمينية التى يُخلط عمداً أو بدون قصد بينها وبين الفاشية، بل يشمل تياراتها اليسارية التى تبدو فى كثير من الكتابات والخطابات كما لو أنها كلها اشتراكية راديكالية، على نحو يثير قلق دوائر المال والأعمال والمرتبطين بها فى كثير من فئات المجتمع.

رابعًا: الشعبوية اليسارية وقضية الاشتراكية:

صكت مجلة الإيكونومست، فى عددها الصادر فى 16 فبراير 2019، مصطلح اشتراكية جيل الألفية Millennial Socialism للدلالة على اتجاهات شعبوية يسارية بازغة فى الغرب، على أساس أن جاذبية هذه الاتجاهات تتركز فى أوساط الجيل الذى وُلد أبناؤه فى العقدين الأول والثانى فى القرن الواحد والعشرين، والسنوات القليلة التى سبقتهما.

لكن مصطلح الاشتراكية يحتاج ضبطاً وتدقيقاً فى هذا السياق، لأنه قد لا يصلح للدلالة على المواقف السائدة فى أوساط الاتجاهات الشعبوية اليسارية التى يلتحق بها أو ينضم إليها كثير من أبناء جيل الألفية. فهذا المصطلح ليس مُستخدماً فى خطاباتها السياسية إلا فيما قل أو ندر (حالة بيرنى ساندرز وبعض – وليس كل – أنصاره فى الحزب الديمقراطى الأمريكى مثالاً). والثانى أن هذه الاتجاهات كلها تقريبًا بما فيها الاتجاه الذى يمثله ساندرز لا ينطلق من رؤية فكرية، ولا يعنى أصلاً بالأفكار والنظريات، بمقدار اهتمامها بالسياسات العامة.

وهذا فضلاً عن أن هذه الاتجاهات مختلفة فى غير قليل من طروحاتها، لأنها تطرح مواقفها وهى فى حالة حركة، وتُعيد تموضعها فى الخريطة السياسية من وقت إلى آخر وفق ما يراه قادتها حاجات مجتمعية، لأنها تتحرك فى الفراغ الذى ينتج عن جمود الأحزاب والمؤسسات التقليدية، وعجزها عن التجدد، مثلها فى ذلك مثل الاتجاهات الشعبوية اليمينية التى تحظى باهتمام أوسع فى العالم، لأن بعض المواقف التى تتخذها تثير قلقًا أو خوفًا أكبر وفق الصورة النمطية التى رُسمت لها.

لا ضرورة، إذن، للتعجل فى تصنيف الاتجاهات الشعبوية اليسارية فى الغرب فكرياً، وهى التى تفتقر إلى التبلور الإيديولوجى، ولا تُعنى به أساسًا. وبمقدار ما يبدو الافتقار إلى إيديولوجية أو خلفية فكرية إيجابيًا من زاوية الموقف تجاه الديمقراطية، لأنه يعنى عدم وجود إمكانية للتمترس وراء مواقف حادة تتبناها بعض هذه الاتجاهات أحيانًا، ويضمن مراجعة هذه المواقف، فهو يؤثر سلبيًا عليها، أو على بعضها لأنه يؤدى إلى تخبط، أو تبنى خطابات عشوائية فى بعض الحالات.

ولعل أبرز مثال فى هذا المجال حزب فيتز الشعبوى الذى حقق حضورًا واسعًا فى أوساط العمال وقطاعات فى الطبقة الوسطى فى فنلندا، وتبنى مطالبهم بشأن الأجور وظروف العمل، وازدادت فرصته فى المشاركة فى الحكم عشية انتخابات نوفمبر 2019 البرلمانية. لكن عشوائية خطابه، الذى توجه به إلى فئات اجتماعية مختلفة مصالحها، أعطى انطباعًا بأنه يحاول خداع الجميع. ولذلك خسر أمام تحالف خمسة أحزاب تقليدية قاده الحزب الاشتراكى، الذى تولت رئاسته سيدة عمرها 34 عامًا قبل أسبوع واحد من إجراء تلك الانتخابات.

ويكفى، فى مطلع العقد الثالث فى القرن الحادى والعشرين، أن نصف الأحزاب والحركات الشعبوية اليسارية بما قد تكون الصفات الأقرب إليها، مع إدراك أنها كانت حينئذ فى حالة تطور لم يكتمل، خاصة أن صعودها لم يرتبط بمنظومة أو منظومات فكرية محددة. وهذا فضلاً عن أنها صعدت فى فترة وجيزة خلال العقدين الأول والثانى فى القرن الحادى والعشرين. فلم يكن أى منها موجودًا حتى مطلع الألفية الجديدة. ولذا، فالمقصود بصعودها هنا معنى تاريخى، أى نشوء ظاهرة جديدة، بغض النظر عن تذبذب المؤشرات الكمية المتعلقة بشعبيتها والأصوات الانتخابية التى تنالها من عام إلى آخر.

ولعل أكثر ما يمكن أن توصف به أنها اتجاهات تسعى إلى إصلاح راديكالى، أو شبه راديكالى فى النظام السياسى، بدون أن تتبنى بالضرورة سياسات راديكالية، وتناهض الأحزاب والمؤسسات التقليدية، بما فى ذلك الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية التى تصعد غالبًا على حسابها، ولكنها تضطر التعاون أو حتى التحالف معها أحيانًا. كما أن بعضها يتميز بمواقف لا تخلو من راديكالية بدرجات متفاوتة تجاه التفاوت الاجتماعى المتزايد، ولكن بعيدًا عن أنماط التفكير الاشتراكى التقليدية، وفى اتجاه أقرب إلى إصلاح النظام الرأسمالى من داخله وفق تصورات جديدة لإجراء هذا الإصلاح، بطريقة قاعدية ولامركزية.

وربما يكون التغيير الذى أحدثته الأحزاب والسياسات الليبرالية الجديدة "النيوليبرالية"، وقوضت بمقتضاه أو قلصت سياسات الرعاية الاجتماعية فى معظم الدول الأكثر ديمقراطية، هو ما يتيح وصف بعض المواقف الشعبوية اليسارية بأنها راديكالية أو يجعاه صحيحًا. ولكن حين نُدقق فى هذه المواقف، نجد أن الإصلاحات التى تهدف إليها تتركز فى الأغلب الأعم فى إعادة النظام الاقتصادى-الاجتماعى فى هذه الدول إلى ما كان عليه قبل أن تؤدى "النيوليبرالية" إلى توسيع التفاوت الاجتماعى، الذى سبق تضييقه بدرجات متفاوتة فى مرحلة ما أُطلق عليها دولة الرفاه Welfare State، وهى المرحلة التى بدأت عقب الكساد الكبير، الذى ضرب الرأسمالية فى مطلع ثلاثينات القرن الماضى، واستمرت حتى أجهزت حكومات "نيوليبرالية" على أهم السياسات الاجتماعية التى ميزت تلك المرحلة بدءًا من سبعينات القرن العشرين.

ولذلك، ربما لم يكن ممكنًا أن نصف مواقف تتخذها أحزاب وحركات شعبوية يسارية بأنها "راديكالية" ما لم يحدث التغيير – التراجع، الذى تهدف معظم هذه الأحزاب والحركات إلى العودة عنه، إلى جانب مزيد من تضييق التفاوت الاجتماعى الذى كان قد ضاق نسبيًا فى مرحلة دولة الرفاه.

كما تتخذ هذه الحركات والأحزاب، بحكم طابعها، مواقف راديكالية أو شبه راديكالية ضد المؤسسات والأحزاب التقليدية، وتلجأ إلى استخدام بعض أساليب العمل القاعدى Grassroots، وتجريب بعض سبل التواصل المباشر مع الناس أقله على مستوى الخطاب السياسى، برغم أن مشاركة معظمها فى الانتخابات يفرض عليها خيارات تجعلها فى منزلة بين الشعبوية والنخبوية، خاصة عندما تصل إلى الحكم، أو تخوض مفاوضات ائتلافية للمشاركة فى تشكيل حكومة هنا أو هناك.

وكان ظهور اتجاهات شعبوية يسارية أحد معالم التغير فى الخريطة السياسية فى عدد متزايد من الدول الأوروبية فى العقد الأول فى القرن الحادى والعشرين. وحقق بعض الحركات والأحزاب التى تعبر عن هذه الاتجاهات حضورًا لافتًا، وظهرت تيارات قريبة منها فى دول ديمقراطية خارج أوروبا، فى العقد الثانى من هذا القرن. غير أنها ظلت ظاهرة أوروبية بالأساس حتى نهاية العقد الثانى فى القرن الحادى والعشرين، لأن تجلياتها فى دول ديمقراطية أخرى تمثل امتداداً لها فى أشكال أخرى أهمها فى الولايات المتحدة عام 2019.

وتختلف هذه الاتجاهات عن التيارات اليسارية الاشتراكية الكبرى المتعددة والمتنوعة التى عرفها العالم فى القرنين السابقين، وأهمها الاشتراكية المثالية "الطوباوية" بروافدها كافةً، والاشتراكية العلمية أو الماركسية التى صارت "ماركسيات" عدة، والاشتراكية الديمقراطية، واليسار الجديد الذى انبثق من انتفاضات شعبية لعب الطلاب والعمال دورًا أساسيًا فى معظمها عام 1968، على نحو ما سبق توضيحه.

وسعت الحركات والأحزاب الشعبوية اليسارية إلى حجز مكان لها فى الخرائط السياسية-الحزبية مدفوعة بتحولات كبرى اجتماعية وثقافية واقتصادية، وسياسية بالطبع، فى أوروبا والولايات المتحدة ودول أخرى يجمعها أنها تُعد الأكثر

ديمقراطية، ولكن النظام الديمقراطى التمثيلى وصل فيها إلى أعلى مستوياته، ولم تعد آلياته وإجراءاته كافية لتطلع قطاعات متزايدة من الشعوب إلى مشاركة حقيقية مستمرة فى إدارة الشأن العام.

لقد وُلدت هذه الأحزاب والحركات، إذن، من رحم تحولات كبرى اجتماعية واقتصادية وثقافية، وسياسية بالطبع، وتتيح متابعة مواقفها استخلاص أربع خصائص رئيسة تجمعها، وتمثل سماتها العامة التى توجد فى كل منها بدرجات مختلفة، وأشكال متفاوتة، فى العمق والمدى.

1- الشعبوية اليسارية ضد النخبوية:

القضية المركزية لدى الأحزاب والحركات الشعبوية اليسارية هى مواجهة النخبوية المرتبطة بجمود المؤسسات القائمة، وضعف أدائها وانفصالها عن الجمهور. والنخبوية، هنا، سياسية واقتصادية-اجتماعية فى آن معاً، أى سيطرة نُخب محدودة على المجال العام، سواء فى الأحزاب والبرلمانات والحكومات، أو فى الأنشطة الاقتصادية والمالية. وتعد النخبوية بهذا المعنى نوعاً من "الأوليجاركية"، أى حكم القلة، ولكن فى أنظمة ديمقراطية يُفترض أن يكون الحكم فيها للأغلبية. وتبدو هذه "أوليجاركية" جديدة لا تؤسس نفسها فى بنية النظام السياسى فقط، بل فى المجتمع الذى تهدف الشعبوية اليسارية إلى تعبئة القطاعات المحبطة فيه، وإعادتها إلى الساحة السياسية، وتفعيل دورها.

ولذا، فهى لا تسعى إلى إعادة توزيع الثروة فقط لأن الرأسمالية ليست قضيتها الأولى، بل إلى إعادة توزيع القوة السياسية التى تحتكرها نخب تحترف إدارة الانتخابات، وتغلق الطريق أمام الأجيال الجديدة أيضًا. وهى تختلف، هنا، عن التيارات اليسارية الأخرى التى تسعى للاعتماد على السلطة من أجل إعادة توزيع الثروة. فقد أصبحت السلطة نفسها محتكرة فى نظر كثير من أنصار الشعبوية اليسارية، مثلها مثل الثروة. ولم تعد الانتخابات الحرة النزيهة تؤدى وظيفتها الأساسية فى الديمقراطية التمثيلية، وهى التداول على الحكم بالمعنى الواسع الذى لا يقتصر على انتقال أحزاب من المعارضة إلى السلطة، والعكس، لأن أعداداً متزايدة

من الناخبين تتصرف عن هذه الانتخابات حين تجد أن محترفى الفوز فيها، ومُمولوها الأثرياء، هم الأقدر على التأثير فى نتائجها.

ولذا، تسعى الشعبوية اليسارية إلى جذب هؤلاء المنصرفين، والمهمشين بأنماطهم المختلفة، إلى الساحة السياسية. ويلجأ معظم حركاتها وأحزابها إلى خطابات شعبوية، تبدو، والحال هكذا، أداةً تعبوية قبل كل شئ، خاصة فى غياب مرتكزات فكرية محددة. والشعبوية اليسارية تعنى، إذن، بتعبئة من وُضعوا، أو اضطروا لوضع أنفسهم خارج المجال العام، وآخرين فى الأجيال الجديدة وغيرها، لتحريرهم من احتكار النخب السياسية القديمة، بما فيها الأحزاب اليسارية التقليدية، والنخب الاجتماعية-الطبقية.

وهذا هو المقصود بأن الشعبوية اليسارية ضد النخبوية، وليس ضد الرأسمالية فى الأساس. لا تسعى هذه الشعبوية إلى إحلال ملكية عامة محل الخاصة، أو اقتصاد مركزى محل اقتصاد السوق، بل تهدف إلى إصلاح الرأسمالية.

وبرغم عدم وجود أساس فكرى ونظرى لموقف الشعبوية اليسارية تجاه الرأسمالية، ربما تكون أفكار جوزيف ستيجلز حائز جائزة نوبل فى الاقتصاد عام 2001 عن الرأسمالية التقدمية هى الأكثر تعبيرًا عنها حتى الآن. وتدور هذه الأفكار حول إصلاح المنظومة الرأسمالية من داخلها، وتصحيح اختلالات ناتجة عن حركية "ديناميكية" العولمة، وكبح تجاوزات القوى المالية، وتحقيق توازن بين الفاعلية الإنتاجية والعدالة التوزيعية[8].

2- الشعبوية اليسارية إنسانية وليست طبقية:

لا تنطلق الشعبوية اليسارية من موقف طبقى، ولا يعنى معظم أنصارها بفكرة الصراع بين الطبقات، مع ملاحظة أن مواقفهم الجذرية ضد النُخب الاقتصادية والاجتماعية تنطوى على موقف طبقى بالضرورة. فقد تغيرت البنى الاجتماعية التى ظهرت فى ظلها، وبتأثيرها، وبفعل التفاعلات فى داخلها، التيارات اليسارية-الاشتراكية التى قامت على الانتصار للطبقات العاملة، وطبقات تُعد قريبة منها مثل

الفلاحين الفقراء والبورجوازيات الصغيرة. كما أن الصراعات صارت فى داخل الطبقات، وليس بينها فقط.

لا ترث الشعبوية اليسارية أيًا من اتجاهات الماركسية بمختلف تياراتها التى انطلقت كلها من وجود صراع بين الطبقات. كما تختلف عن الاشتراكية الديمقراطية التى آمن أنصارها بدورهم بوجود صراع بين الطبقات، لكنهم رأوا أن حله ممكن عن طريق آليات النظام الديمقراطى التمثيلى، ولم يحصروا حركتهم فى أوساط الطبقات الأدنى فى السلم الاجتماعى، بل توجهوا إلى الطبقة الوسطى، وتمكنوا من تحقيق بعض الإصلاحات فى النظام الرأسمالى، قبل أن يؤدى صعود القوى الليبرالية الجديدة وتوسع نطاق العولمة إلى تقليص هذه الإصلاحات.

تنطلق الشعبوية اليسارية من رؤية إنسانية تتجاوز المسألة الطبقية، الأمر الذى ينعكس فى اتجاهات عامة تتبناها الحركات والأحزاب التى تُدرج فى إطارها، ومواقف تعبر عن هذه الاتجاهات. ومنها على سبيل المثال مبدأ الحق، أياً يكون موقع صاحبه فى البناء الاجتماعى. تدافع الشعبوية اليسارية وأحزابها عن الحق فى العمل، وفى المسكن، وغيرهما من الحاجات الأساسية، لكن أغلبها يعطى الأولوية للحق فى الكرامة الإنسانية. ويتسم دفاعها عن الحق بواقعية مرتبطة بتعقيدات الأوضاع الاقتصادية فى عالمنا، خاصة فى الدول التى توجد فيها.

وإذا أخذنا الحق فى العمل مثالاً، نلاحظ أن الكثير من الحركات والأحزاب الشعبوية اليسارية تقبل – ضمنيًا على الأقل – تقليص ضمانات الأمان الوظيفى من أجل توفير مزيد من فرص العمل، ولكن مع توفير حماية معقولة ضد فصل العاملين تعسفيًا فى حالة عملهم وفق عقود غير محددة المدة ويمكن لصاحب العمل أن يُنهيها فى أى وقت.

ولعلنا نلاحظ هنا أن الشعبوية اليسارية إذ تُبدى مرونة بشأن الالتزام بحقوق طبقات معينة إنما تتجه إلى السعى لإعطاء كل ذى حق حقه بغض النظر عن موقعه فى البناء الاجتماعى. كما توجه عناية خاصة إلى من يقفون فى أطراف هذا البناء أو هوامشه، انطلاقًا من مبدأ الحق فى الإندماج فى المجتمع، والذى يساوى

فى قيمته الحق فى تحسين نمط الحياة، بعد أن توسع نطاق الاستبعاد أو التهميش، فصارت مواجهته مقدمة لديها على مقاومة الاستغلال الطبقى.

وهذا بعض ما قد يُجيز استنتاج أن الاتجاهات الشعبوية اليسارية تنطلق من احترام الإنسان بوصفه إنساناً، وليس لانتمائه الطبقى، أو موقعه فى المجتمع، أو صفته الحزبية، أو المؤسسية.

3- الشعبوية اليسارية محلية وليست أُممية:

وُلد اليسار فى مستهل القرن التاسع عشر أُمميًا. تضمنت الدعوة الاشتراكية، فى مختلف أفكارها وفلسفاتها وتياراتها وأحزابها، اتجاهًا أُمميًا منذ يومها الأول. وظل هذا الاتجاه مستمرًا بأشكال ودرجات مختلفة. وعلى سبيل المثال، رأى هنرى دو سان سيمون الاشتراكى المثالى الأممية نتيجة طبيعية لتقدم العلوم والتكنولوجيا فى العصر الصناعى، الذى كان واثقًا فى أنه سيربط أطراف العالم المتباعدة فى ذلك الوقت.

كما حملت دعوة كارل ماركس، منذ ولادتها أيضًا، رؤية أممية عبر عنها شعار "ياعمال العالم اتحدوا". وعندما أُعلن تأسيس الأممية الأولى عام 1864 بواسطة مفكرين ومثقفين ونقابيين، تضمن بيانها: (بعد اليوم، لن تقف الحدود والولاءات القديمة عائقاً أمام مصالح الأغلبيات الكبرى فى دول العالم).

لكن الشعبوية اليسارية ليست كذلك. لا تتبنى موقفًا أمميًا، ولا تجمع حركاتها وأحزابها أفكار أو برامج سياسية متشابهة، إذ يُعنى كل منها ببلده فى المقام الأول، الأمر الذى يجعل الطابع المحلى غالبًا. لكن هذه الحركات والأحزاب ليست مغلقة على نفسها تمامًا، لأنها توجد بالأساس فى أوروبا التى يجمعها اتحاد على نحو يفرض على بعضها التنسيق فى بعض الأحيان، خاصة عندما يحل موعد انتخابات البرلمان الأوروبى. ولكن هذا التنسيق يختلف عن العلاقات بين الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية فى إطار منظمة دولية تجمعها، أو تضم معظمها.

وهذا أحد أهم ما يميز الشعبوية اليسارية التى لا يؤثر التنسيق بين بعض أحزابها فى طابعها المحلى الذى يبدو سمة ملازمة لها، برغم صعوبة تجنب الروابط الأممية فى العصر الراهن.

وتزداد شعبية الأحزاب الشعبوية اليسارية وحركاتها فى أوساط جيل الألفية الذين وُلدوا منذ بداية القرن الحادى والعشرين كما سبقت الإشارة. فالملاحظ أن هذا الجيل لم يعاصر التجارب الاشتراكية السابقة، وأهمها تجربة الاتحاد السوفيتى السابق والدول التى دارت فى فلكه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة، والتجارب المستنسخة، أو القريبة منها. ومن الطبيعى، بالتالى، أن يكون هذا الجيل أقل تأثراً بالإخفاق الذى انتهت إليه تلك التجارب. كما أن الصورة المُنفرة التى رُسمت للاشتراكية فى الغرب، ومناطق عدة فى العالم أو بلدان فى هذه المناطق، وصارت أكثر تنفيراً بعد سقوط الأنظمة التى اقترنت بها، أخذت تضعف مع الوقت، كما يحدث عادة.

لم تُحدث هذه الصورة، التى رُوجت على نطاق واسع، الأثر المبتغى منها، بل كان الواقع الذى خلقه بعض من روجوها أكثر تأثيراً فى اتجاهات قطاعات فى جيل الألفية. إنه واقع النكوص عن الإصلاحات الاجتماعية التى أُنجز أهمها فى الربع الثالث فى القرن العشرين، وأضفت رونقاً على الرأسمالية، وحققت قدراً من العدالة التى كانت مفقودة فيها، وساعدت فى الحد من التفاوت الاجتماعى. وارتبط التراجع عن بعض هذه الإصلاحات هنا، وعن كثير منها هناك، بمتغيرات كان أهمها فشل الاشتراكية وهزيمة معسكرها الأساسى فى الحرب الباردة، الأمر الذى خلق شعوراً بالاطمئنان فى كثير من أوساط المال والأعمال، واعتقاداً فى أن "الخطر" الذى ترتب على ظهور الاشتراكية انتهى.

ولا تقتصر تداعيات تراجع السياسات الاجتماعية على جيل الألفية بطبيعة الحال. غير أنه ربما يكون إدراك العلاقة بين المعاناة من ازدياد التفاوت، وتراجع السياسات الاجتماعية، موجودًا فى هذا الجيل أكثر منه فى أجيال أكبر. كما أن من وعوا هذه العلاقة فى جيل الألفية أكثر استعداداً للتعبير عن استيائهم، ليس فى صورة احتجاجات بالضرورة، بل عبر البحث عن قوى جديدة يعملون من خلالها

لتغيير الأوضاع التى تثير تذمرهم أو غضبهم، أو يشاركون فى تأسيسها. ووجد بعض هؤلاء ضالتهم فى الأحزاب الشعبوية اليسارية وحركاتها، فيما يتجه أكثر منهم فى الأجيال الأخرى صوب اليمين الراديكالى.

وهذا أمر طبيعى لأن خطاب الشعبوية اليمينية بشأن المسألة الاجتماعية شديد التبسيط، إذ يُحمِّل المهاجرين المسئولية الأولى عن ازدياد الفقر والبطالة والتهميش، ويُلقى باللوم أيضاً على المفوضية الأوروبية فى هذا المجال. ويسهل ترويج هذا الخطاب التبسيطى مقارنة بالخطاب الشعبوى اليسارى، الذى يُركِّز على مسئولية السياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية فى المقام الأول، إلى جانب الهجرة وتدخل المفوضية الأوروبية. ولذا، تُحقق الشعبوية اليمينية تأثيراً أقوى فى المجتمع عمومًا، ولكنه ليس متساويًا فى مختلف الأجيال. ولابد أن نوضح، هنا، عدم وجود إحصاءات، أو استطلاعات موثوقة، يمكن الاعتماد عليها لقياس اتجاهات الأجيال المختلفة، بما فيها جيل الألفية حتى الآن فى أوروبا، باستثناء فرنسا، حيث اقترع أكثر من ثلث الناخبين بين 18 و24 عامًا لمصلحة مرشح حزب فرنسا الأبية (شعبوى يسارى) جان ميلونشون فى الانتخابات الرئاسية الفرنسية "الجولة الأولى" عام 2017. وساهم جيل الألفية، بالتالى، بنصيب يُعتد به فى تفوق هذا الحزب على الحزب الاشتراكى التقليدى فى تلك الانتخابات (19.58% مقابل 6.36%).

غير أن الاستنتاج المتعلق بأن الشعبوية اليسارية يحظى بشعبية فى أوساط هذا الجيل يعتمد أساساً على حالة الولايات المتحدة. فقد حصل بيرنى ساندرز أبرز المعبرين عن هذا اليسار على نصيب من أصوات جيل الألفية أكبر مما نالته منافسته حينئذ هيلارى كلينتون، فى الانتخابات التمهيدية فى الحزب الديمقراطى عام 2016. كما حافظ ساندرز على تفوقه النسبى فى أوساط جيل الألفية فى الانتخابات التمهيدية لانتخابات 2020 داخل الحزب الديمقراطى، برغم أن متسابقين يساريين آخرين حاولوا الاقتراب من أبناء الجيل نفسه فى هذا الحزب.

ولذا، تبدو صحيحةً - إلى أن يثبت العكس – فرضية أن غضب هذا الجيل يصب بدرجة أكبر فى اتجاه الشعبوية اليسارية لسببين: الأول، والأكثر أهمية، أن اليسار كان عادةً قِبلة الناقمين الذين يزيد عددهم فى أوساط الأجيال الجديدة مقارنةً

بغيرها. وليس هناك ما يدل على أن الشعبوية اليسارية استثناء فى هذا المجال. أما الثانى فهو أن مستوى الوعى فى أوساط جيل الألفية يمكن أن يكون أعلى مقارنة بأجيال تالية، لأن هذا الجيل نشأ فى قلب ثورة الاتصالات والمعلومات، ودخل أبناؤه العصر الرقمى منذ أن شب كل منهم عن الطوق، بخلاف الأجيال التالية.

كما أن هذا الجيل هو الأكثر معاناة من جمود المؤسسات السياسية، وازدياد الفجوة التى تفصلها عن المجتمع، وتدنى معدلات التجديد فيها، نتيجة إعادة تدوير النخب. ويشمل هذا الجمود الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية وغيرها من الأحزاب اليسارية، التى عجزت عن تجديد هياكلها وبرامجها وسياساتها، وأخفقت فى تقديم رؤى تميزها عن الأحزاب المحافظة والليبرالية، فضاقت الفروق بينها، وبددت فرصة لاحت لها عندما بدأت الأزمة المالية العالمية عام 2008. لم تكن هذه الأحزاب مستعدة لتقديم بدائل للسياسات التى أنتجت تلك الأزمة، وظلت تراوح فى مكانها الذى بقيت فيه منذ أن تكيفت مع الرأسمالية.

كما لم تتمكن من التعامل مع متغيرات ارتبطت بتحولات فى الهياكل الاجتماعية، وربما لم يدرك بعضها هذه المتغيرات، أو لم يُقدرها حق قدرها، خاصة تلك المتعلقة بانكماش الطبقات العاملة الصناعية "البروليتاريا القديمة"، التى كانت تُمثل قسماً أساسياً فى قاعدتها الاجتماعية والانتخابية. وليس واضحًا الآن من هم الذين تُمثلهم الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، التى لم تعد سياساتها التقليدية ملائمة لمواجهة مشاكل وأزمات جديدة أكثر تعقيدًا. ولذا، خلق جمودها وعجزها عن التجدد فراغاً سعت الأحزاب والحركات الشعبوية اليسارية لأن تملأه. وإذا صح أن نقمة جيل الألفية على الجمود الحزبى، والمؤسسى، أكبر من الأجيال الأخرى، لكونه الأكثر تضررًا من هذا الجمود، يصبح انتقال بعضهم من الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية إلى الأحزاب والحركات اليسارية الشعبوية مفهوماً.

خامسًا: العلاقة بين الشعبويتين اليسارية واليمينية:

لا يخلو توازى صعود هاتين الشعبويتين من دلالة نبدأ البحث عنها عبر تحديد المصطلحات وتحريرها من أثقالها التاريخية. فقد ارتبط مفهوما اليمين واليسار

تاريخيًا بالمسألة الاجتماعية، وكيفية فهمها، وطريقة التعامل معها، والموقف تجاهها.

وقد استُخدم مفهوم اليسار لفترة طويلة للتعبير عن أفكار واتجاهات ونظريات تنطلق من مواجهة مظالم اجتماعية، وطبقية بالأساس، مترتبة على آليات عمل النظام الرأسمالى، والدعوة بالتالى إلى وضع حد لهذه المظالم، أو إنهائها، عبر تحقيق عدالة تعددت مناهج التفكير فيها، وتنوعت الطروحات المتعلقة بالسبل المؤدية إليها.

وتوسع استخدام مفهوم اليسار منذ نهاية القرن التاسع عشر، وخلال القرن العشرين، فشمل الدعوة إلى إصلاح النظام الرأسمالى والسعى إلى ترشيده، بعد أن كان الاتجاه السائد فى العقود السابقة من ذلك القرن يرمى إلى القضاء عليه. ودارت الأفكار المتعلقة بإصلاح النظام الرأسمالى حول سياسات تهدف إلى زيادة الأجور، وتوفير رعاية اجتماعية، وتمكين العاملين بأجر من التحرك لتحقيق مطالبهم عبر إنشاء نقابات، والدخول فى مفاوضات حول قضايا العمل. وظهرت، فى سياق ذلك التطور، اتجاهات وُضعت فى مساحة سياسية-اجتماعية أُطلق عليها يسار الوسط.

وربما يجوز اختزال الاتجاهات الأساسية فى أوساط اليسار التقليدى، ومعه قسم معتبر من يسار الوسط، بشئ من التبسيط، فى منظومتين فكريتين سياسيتين محوريتين. تقوم الأولى على استبدال ملكية عامة بالملكية الخاصة، واقتصاد مركزى بالاقتصاد الحر. وتعتمد الثانية على وضع ضوابط للاستثمار الخاص من أجل تقليص التفاوت الاجتماعى، والاعتماد على الأداة الضريبية بديلاً عن التوسع فى الملكية العامة عن طريق زيادة الضرائب والرسوم على الشرائح الأعلى وخفضها بالنسبة للفئات الأدنى، وتبنى سياسة توزيعية تهدف إلى نشر ثمار النمو الاقتصادى وتوسيع نطاق الاستفادة منها.

وفى المقابل، استُخدم مفهوم اليمين تعبيرًا عن الاتجاهات التى تؤمن بحرية الاقتصاد والسوق المفتوحة، وتقليص سياسات الرعاية والحماية الاجتماعية، وخفض الضرائب من أجل تشجيع الاستثمار وتحفيز أكبر عدد ممكن من الناس للاتجاه إلى العمل الحر، اعتقاداً فى أن العدالة الاجتماعية تتحقق عن طرق رفع

معدل النمو، وتعظيم الناتج المحلى الإجمالى، أى زيادة حجم "الكعكة" الاقتصادية على نحو يؤدى إلى ازدياد فرص رفع الأجور، وتحسين شروط العمل، وخلق وظائف جديدة، بدون الحاجة إلى سياسة توزيعية، أو اعتمادًا على أقل القليل منها.

وشمل هذا المفهوم اتجاهات عدة محافظة وليبرالية تقليدية تطورت نظرة كثير من الأحزاب والمنظمات المعبرة عنها باتجاه قبول ضوابط لتنظيم الاستثمار الخاص، وتدخل حكومى جزئى لمعالجة أزمات اقتصادية أو اختلالات فى عمل السوق الحرة، خاصة منذ أزمة الكساد العالمى الكبير وظهور ما عُرف بـــ"الكينزية" نسبةً إلى الاقتصادى الإنجليزى الكبير جون مينارد كينز، وكتابه الذى أحدث تغييراً مهماً عقب إصداره عام 1936 "النظرية العامة فى التوظيف والفوائد والنقود"[9]. كما شمل، أيضاً، الاتجاهات الليبرالية الجديدة التى ظهرت فى سبعينات القرن العشرين، وتبنت السياسات والمجادلات الأكثر تشدداً فى الدفاع عن حرية الاقتصاد والاستثمار الخاص، وسعت إلى العودة إلى ما قبل "الكينزية"، وذهبت إلى مدى أبعد عبر المحاججة بأن التفاوت الاجتماعى لا يُعد اختلالاً، ولا يُمثِّل خطراً، ولا يتطلب بالتالى إجراءات لمعالجته، كونه أمراً طبيعياً ناتجاً عن الاختلاف فى قدرات البشر وإمكاناتهم ومستوى طموحاتهم ومعدلات ذكائهم[10].

لم يرث كل من الشعبويتين اليسارية واليمينية إلا القليل من هذا الميراث الاجتماعى-الاقتصادى. ويكاد هذا الإرث أن يُحصر فى الموقف تجاه السياسات التوزيعية، إذ يميل الشعبويون اليساريون فى الأغلب الأعم إلى رفع الضرائب على الفئات الأعلى فى السلم الاجتماعى، وتوفير نوع من الحماية الاجتماعية. كما يميل الشعبويون اليمينيون، فى الأغلب الأعم أيضًا وليس بشكل حصرى، إلى خفض الضرائب على الفئات الأعلى فى السلم الاجتماعى، ويؤمنون بضرورة تحفيز الاستثمار الخاص بوصفه السبيل إلى تحقيق الخير العام. ولكن قسمًا معتبرًا فى هذا اليمين الشعبوى يدافع عن العمال، وحقهم فى العمل، ويبنى أحد أهم ركائز موقفه المتشدد ضد الهجرة واللجوء على أساس أن المهاجرين الأجانب يسلبون هذا الحق من أصحابه، وأصحاب البلد أيضاً، حيث يمتزج الموقف تجاه المسألة الاجتماعية باتجاه قومى ذى طابع خاص. كما أن قسمًا آخر فيه يدافع عن العمال، والمستثمرين المحليين الذين ينتجون فى الداخل ولا يعتمدون على تصدير منتجاتهم، ويبنى أحد

أهم ركائز موقفه ضد العولمة وحرية التجارة على أساس أنها تُلحق الضرر بهم، سواء عبر نقل الشركات والمصانع الوطنية عملها إلى دول أخرى، أو عن طريق تدفق السلع والمنتجات الأجنبية، الأمر الذى يظهر فى تبنى سياسات حمائية.

ويبدو فى كثير من الحالات أن الخلاف بين الشعبويتين اليسارية واليمينية بشأن المسألة الاجتماعية أقل منه بين نظرائهما التقليديين، سواء السابقين عليهما أو المعاصرين لهما. فقد أصبح ما يفصلهما على صعيد أنماط الملكية، وآليات عمل السوق، وحدود دور الحكومات فى النظام الاقتصادى، أقل من ذى قبل.

وبرغم أن الميل الشعبوى يدفع فى الأغلب الأعم إلى تبنى مواقف متشددة تجاه قضية الهجرة، يبدو اليمين الشعبوى أكثر حدة فى هذه المواقف. وتتخذ الأحزاب والحركات المعبرة عن هذا اليمين المواقف القصوى، أو مواقف الحد الأقصى، تجاه هذه القضية، فيما تتبنى تلك التى تعبر عن اليسار مواقف أقل حدة فى الأغلب الأعم.

وقل مثل ذلك، فى صورة ما، بشأن قضية الاتحاد الأوروبى، الذى يتبنى اليمين الشعبوى بمختلف أحزابه وحركاته مواقف الحد الأقصى التى تتراوح بين تفضيل الخروج منه، والسعى مؤقتاً إلى مراجعة العلاقة معه وتقليص تدخل مفوضيته العامة فى بروكسل فى الشئون الداخلية فى هذا البلد أو ذاك، إذ لا يوجد ما يدل على أن من يتبنون مواقف إصلاحية تجاه العلاقة مع الاتحاد الأوروبى، يؤمنون بأن إصلاح هذه العلاقة هو نهاية المطاف على المدى الطويل، الأمر الذى يثير سؤالاً بشأن التكتيكى والاستراتيجى فى هذه المواقف.

أما اليسار الشعبوى فتتراوح مواقفه بين تقليص دور المفوضية الأوروبية وتدخلها فى سياسات الحكومات، وتحقيق إصلاح فى هيكل الاتحاد نفسه يكون أكثر ديمقراطية، أو يصبح اتحادًا بين الشعوب، وليس النُخب. وعندما يتبنى أحد أحزابه موقفاً أكثر راديكالية، لا يلبث أن يراجعه، كما فعل ائتلاف نحو الجذور "سيريزا" فى اليونان عندما تولى رئاسة الحكومة عقب انتخابات 2015، إذ تخلى عن رفضه الصارم سياسة التقشف المالى القاسية التى فرضتها المفوضية الأوروبية، بعد أن أكد فى برنامجه الانتخابى التزامه بإلغائها واستبدال سياسة أكثر عدالة بها.

وبرغم أن الخلافات بين اليسار واليمين الشعبويين تجاه المسألة الاجتماعية، وقضيتى الهجرة والاتحاد الأوروبى، لا تبدو على هذا النحو جوهرية، ويمكن أن نعدها كمية أكثر منها نوعية، إلا أنها تظل موضوعاً للتنافس بينهما، ولا تُفيد بالتالى فى تفسير توازى صعودهما فى المشهد السياسى فى أوروبا ودول أخرى.

ولعل أكثر ما يفسر هذا التوازى، وأهم ما يجمع اليسار واليمين الشعبويين أيضًا، فى آن معاً، هو الموقف ضد المؤسسات السياسية، بما فيها الأحزاب التقليدية اليسارية واليمينية، التى صارت توصف بأنها وسطية بعد صعودهما وتموضعهما على يسارها ويمينها.

فقد ظهر كل من اليسار واليمين الشعبويين فى مواجهة المنظومة السياسية السائدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتلبيةً لحاجة موضوعية نشأت نتيجة انصراف قطاعات متزايدة من الجمهور فى المجتمعات الأكثر ديمقراطية فى العالم عنها.

أدى جمود هذه المنظومة، مؤسسات وأحزاباً، إلى إضعاف حركية "ديناميكية" أنظمة الحكم، وتقليص فرص تصحيح الأخطاء ومعالجة الاختلالات، فى المجتمعات التى صعد فيها اليسار واليمين الشعبويان. فقد تراكمت هذه الاختلالات، وتجلت فى إخفاق المؤسسات والأحزاب التقليدية فى تلبية حاجات قطاعات متزايدة من المواطنين، وازدياد الوعى بعدم قدرة هذه المؤسسات والأحزاب على تجديد نفسها وضخ دماء جديدة فى شرايينها، وتطوير آليات التجنيد والتصعيد فى هياكلها، ولجوئها إلى إعادة تدوير نخب محدودة فى مستوياتها القيادية والوسيطة، فضلاً عن الإمعان فى إنكار وجود الأزمة المترتبة على جمودها، أو حصر محاولة معالجتها فى مراجعة خطاباتها.

وكان طبيعياً أن يؤدى هذا كله إلى إقبال بغض المنصرفين عن الأحزاب التقليدية على اتجاهات تُقدم خطابات جديدة، وتعيد الحيوية المفقودة فى الساحة السياسية التى كانت قد صارت رتيبة بفعل الجمود، خاصةً أن هذه الخطابات قُدمت فى الأغلب الأعم بطريقة شعبوية بهدف الوصول إلى من انصرفوا أو هُمشوا،

وإعادة الاعتبار إلى من شعروا بأنهم صاروا مجرد أرقام لا يُنظر إليها إلا عند إجراء الحسابات الانتخابية.

ولذا، ازداد الإقبال على بعض حركات اليسار الشعبوى فى بدايتها، مثل تنسيقية قادرون "بوديموس" فى إسبانيا، التى انضم إليها فى الشهر الأول بعد إعلانها حزباً سياسياً فى يناير 2014 أكثر من مائة ألف عضو. وتشير تقارير لم يتسن تدقيقها بدرجة كافية أن هذا العدد تضاعف فى نهاية العام نفسه، الأمر الذى جعل "بوديموس" الحزب الثالث من حيث عدد الأعضاء، قبل أن تتناقص عضويته تدريجيًا بعد ذلك.

وإحدى النتائج الأساسية، التى يمكن استخلاصها من دلالة توازى صعود اليسار واليمين الشعبويين، هى أن العوامل المشتركة الدافعة إلى هذا الصعود تتيح فرصًا للتعاون بينهما بفعل تشاركهما فى مواقف نقدية متفاوتة فى مدى قوتها وحدتها، كما فى سبل التعبير عنها، ضد المنظومة السياسية التقليدية، ومؤسساتها وأحزابها. ويقدم كل من اليسار واليمين الشعبويين نفسه فى مواجهة هذه المنظومة بوصفه معبراً عن عموم المواطنين، وليس عن فئات أو شرائح اجتماعية بعينها. وتتموضع أحزابهما فى المجال العام وفق رؤية كل منها للقضايا والمشاكل التى تبدو أكثر الحاحاً بالنسبة إلى قاعدة عريضة من الجمهور.

وتزداد فرص هذا التعاون عندما ينتقل التعبير عن رفض هذه المنظومة من الساحة السياسية إلى المجتمع، ويتجلى فى احتجاجات شعبية تدعمها الأحزاب والحركات التى تتبنى مواقف اليسار واليمين الشعبويين، ويشارك فيها بعض أعضائهما وأنصارهما. وتقل فرص التعاون، فى المقابل، بل قد تتلاشى فى الفترات التى تسبق الانتخابات العامة سواء الرئاسية والنيابية، أو المحلية، إذ يبلغ التنافس بين أحزابهما ذروته فى هذه الفترات لأنها تعتمد على القاعدة الانتخابية نفسها، والمتمثلة فى ناخبين مستائين أو غاضبين بسبب ركود المؤسسات السياسية، وضعف أدائها، وجمود الأحزاب التقليدية على النحو الذى سبق توضيحه.

وبرغم أن هذا النوع من الناخبين ليس الهدف الوحيد للاتجاهات المعبرة عن اليسار واليمين الشعبويين فى حملاتهما الانتخابية، لأنها تسحب أيضاً من رصيد

الأحزاب التقليدية، يبقى تنافسهما على الجمهور المنصرف أصلاً عن هذه الأحزاب والناقم على المؤسسات الديمقراطية التمثيلية فى مجملها، كافيا لتصاعد الصراع بينها فى فترة الانتخابات.

التعاون، إذن، ممكن بين الفريقين فى غير أوقات الانتخابات، خاصة فى فترات الاحتجاجات التى يكون الناقمون على المنظومة السياسية هم جمهورها الأساسى، سواء حدث هذا التعاون بشكل مباشر أى من خلال تفاهم أو تنسيق ما، أو بصورة غير مباشرة نتيجة تقارب خطاب الأحزاب والحركات المعبرة عنهما، وربما تشابهه، بشأن هذه الاحتجاجات.

ولكن، هل يعنى تلاشى فرص التعاون بين اليسار واليمين الشعبويين فى أوقات الانتخابات أنها ليست ممكنة فى حالة حصول اثنين من أحزابهما وحركاتهما، أو أكثر، على أصوات انتخابية تؤهلهما، أو تؤهلها، لتكوين حكومة ائتلافية؟

كان الوقت مبكرًا حتى إعداد هذا الكتاب للجواب عن السؤال لأننا إزاء ظاهرة كانت جديدة فى حينه. ولا تكفى حالة إيطاليا، عقب انتخابات 2018 البرلمانية لتقديم جواب عنه، سواء عندما تمكنت حركة خمس نجوم التى يوجد مكون يسارى شعبوى رئيسى فى داخلها من بناء حكومة ائتلافية مع حزب الرابطة (رابطة الشمال سابقاً) الشعبوية اليمينية، أو حين أخفقت هذه الحكومة فى الاستمرار وانهارت بعد أقل من عام على تأليفها.

وقد أظهرت الاحتجاجات الشعبية، التى بدأت إرهاصاتها فى فرنسا فى مايو 2018، وانفجرت فى نوفمبر فى العام نفسه، واستمرت لعدة أشهر عام 2019، ثم انحسرت بدون أن تلفظ أنفاسها تمامًا حتى آخر ذلك العام قبل أن يضع تفشى فيروس "كورونا" فى أوائل 2020 حدًا لها بشكل مؤقت، أن فرص التعاون بين اليسار واليمين الشعبويين تزداد بالفعل كلما انتقل التعبير عن الاستياء إلى قلب المجتمع، وأخذ صورة حركة فى الشارع.

وقف الحزبان الفرنسيان الأساسيان المعبران عن اليسار واليمين الشعبويين فى صف هذه الاحتجاجات التى بدأت، واستمرت، بدون قيادة، وأُطلق عليها احتجاجات أصحاب السُترات الصفر كما سبقت الإشارة.

أيد حزب فرنسا الأبية La France Ensoumise ، الذى يعبر عن اتجاهات يسارية عدة معظمها شعبوية، وأُعلن تأسيسه فى فبراير 2016، احتجاجات السُترات الصفر. وحاول زعيمه جان لوك ميلانشون استخدام خطابه الشعبوى المرتبط بقدرته على التواصل مع الجمهور لتعبئة قطاعات أوسع فى أوساط المهمشين للمشاركة فى التظاهرات. كما رفض حضور لقاء دعا إليه الرئيس الفرنسى ايمانويل ماكرون رؤساء الأحزاب فى أول ديسمبر 2018، ووضع شروطاً أهمها إعادة فرض الضريبة على الثروة.

وتتفاوت التقديرات بشأن ما إذا كان خطاب ميلانشون وحزبه قدم دعماً فعلياً، وليس سياسياً فقط، للاحتجاجات وأدى إلى ازدياد فى أعداد المشاركين بها من عدمه. لكن التقدير الأرجح أنه أثر محدود برغم حصوله على سبعة ملايين صوتاً (بنسبة 19.5%) فى الجولة الأولى فى الانتخابات الرئاسية التى أجريت فى 23 أبريل 2017، الأمر الذى جعله فى المرتبة الرابعة بين الأحزاب الفرنسية.

وربما أدرك ميلانشون، مثله مثل مارين لوبان زعيمة حزب الجبهة الوطنية المعبر عن اليمين الشعبوى، أن حشد عدد كبير من أعضاء حزبه وأنصاره للنزول إلى الشارع قد يُضعف الاحتجاجات، بدل أن يقويها، لأنه يغير طابعها الشعبى التلقائى الذى حرص عليه المبادرون بالدعوة إليها. كما أن تنوع تركيب حزب فرنسا الأبية اجتماعياً، والتشوش الفكرى لدى بعض مكوناته، وتقلب مواقف بعض قادته الآخرين، كان قيداً على مشاركة أعضائه بشكل واسع فى احتجاجات من هذا النوع، خاصة أنها اندلعت فى وقت كان على ميلانشون أن يسعى إلى معالجة تفكك داخلى تجلى فى مغادرة بعض أبرز مؤسسيه وقادته، مثل كورفينى دارلو، وشارلوت جيرار، وجورجى كوزمانو، وفرانسوا كوك، لأسباب تراوحت بين اختلالات تنظيمية أبرزها أساليب إدارة الحزب، ومواقف سياسية – فكرية حذر

أصحابها مما رأوا أنه خطر مترتب على تمييع خطه السياسى والحد من جذريته أو راديكاليته من أجل جذب جمهور أوسع لأسباب انتخابية.

لكن المهم، هنا، أن حزب فرنسا الأبية كان فى الموقع نفسه مع حزب الجهة الوطنية اليمينى الشعبوى خلال احتجاجات السترات الصُفر، التى دعمتها زعيمته مارين لوبان منذ البداية أيضًا. ولكن الفرق أن خطاب لوبان يفيد أنها سعت إلى استثمار هذه الاحتجاجات لإضعاف مركز الرئيس الفرنسى حينئذ إيمانويل ماكرون. ويبدو أن عينيها كانتا على الانتخابات الرئاسية عام 2022، أكثر منها على احتجاجات 2018 – 2019، وهى التى نافست ماكرون فى الجولة الثانية الحاسمة فى انتخابات 2017 الرئاسية. وبرغم خسارتها التى كانت متوقعة، فقد حصلت على ثلث أصوات الناخبين الذين اقترعوا (33.9%)، الأمر الذى زاد طموحها إلى الفوز فى الانتخابات التالية. وقد حصل حزبها بعد ذلك على 23.2% من أصوات الناخبين الفرنسيين فى انتخابات البرلمان الأوروبى فى 2019، مقابل 21.9% لحزب ماكرون، بينما تراجع حزب ميلانشون "فرنسا الأبية" فلم يحصل سوى على 7%.

وبخلاف إمكانات التعاون بين اليسار واليمين الشعبويين التى يمكن تعميمها بشئ من الحذر فى مواجهة المنظومة السياسية، يصعب مثل هذا التعميم عندما توجد فرصة لتشكيل حكومة ائتلافية تضم حزبين ينتمى كل منهما إلى أحد الاتجاهين. وتعود هذه الصعوبة إلى عاملين. الأول اختلاف الظروف الموضوعية، ومن ثم القضايا الأساسية التى يقوم عليها برنامج الحكومة الائتلافية، من بلد إلى آخر. كما أن احتمال التشارك فى ائتلاف حكومى يرتبط بمحددات فى مقدمتها مساحات الاتفاق والاختلاف فى القضايا الأساسية التى تدور حولها المفاوضات الائتلافية. أما العامل الثانى فهو يرتبط بأن أحزاب اليمين الشعبوى أكثر انسجاماً وتماسكاً مقارنةً باليسار. فقليلة الأحزاب اليسارية الشعبوية المنسحبة سياسياً وفكرياً، إذ يضم معظمها اتجاهات متعددة وقادةً منشقين على أو خارجين من أحزاب يسارية تقليدية، وآخرين بلا خبرات حزبية سابقة. وهذا يفسر لماذا بدأ كثير من أحزاب اليسار الشعبوى فى صورة ائتلافات أو تنسيقيات. والمعتاد، لهذا

السبب، أن يضم الحزب اليسارى الشعبوى مكونات عدة، سواء أخذت شكل أجنحة واضحة المعالم، أو لم تتبلور على هذا النحو.

ويظهر هذا الفرق بين أحزاب اليسار واليمين الشعبويين فى حالة حركة النجوم الخمس وحزب الرابطة اللذين شكلا ائتلافاً حكومياً عقب انتخابات 2018 البرلمانية فى إيطاليا. وهذه هى الحالة الوحيدة للتعاون بين اليسار واليمين الشعبويين فى الحكم حتى نهاية العقد الثانى فى القرن الحادى والعشرين، إذ تعد حركة النجوم الخمس أقرب إلى اليسار بخلاف ما يعتقده غير قليل من المحللين، برغم تعدد مكوناتها، وسرعة التغير فى بعض مواقفها، كما فى تموضعها فى الخريطة السياسية، وتفضيل قيادتها الانخراط فى أحد التحالفات اليمينية فى البرلمان الأوروبى (تحالف أوروبا الحرية والديمقراطية المباشرة EFDD).

فقد أسفرت الانتخابات، التى أُجريت فى مارس 2018 عن حصول حركة النجوم الخمس على 32.6% من مقاعد مجلس النواب، بينما نال حزب الرابطة 17.3%، وإن كانت أحزاب التحالف الانتخابى اليمينى الذى خاض الانتخابات فى صفوفه حصلت مجتمعة على 37.3% من المقاعد.

انفصل حزب الرابطة فور إعلان نتيجة الانتخابات عن التحالف اليمينى، وتحرك زعيمه ماتيو سالفينى ذو الطموح السياسى الكبير سعياً إلى المشاركة فى ائتلاف يوفر له فرصة لتوسيع نطاق شعبيته ودوره. ووجد ضالته فى حركة النجوم الخمس التى تعثر فى ذلك الوقت ائتلافها مع الحزب اليسارى التقليدى الأساسى "الحزب الديمقراطى" الذى حصل على 22.9% من المقاعد، بعد أن تصدر المشهد السياسى فى ثلاث دورات برلمانية.

بدا، حينها، فى ربيع 2018، أن شعبوية كل من حركة النجوم الخمس وحزب الرابطة يمكن أن تساعدهما فى تجاوز خلافات موضوعية على قضايا أساسية، مثل قضيتى الضرائب والبيئة اللتين يبلغ الخلاف بينهما ذروته فيهما، وقضية الاتحاد الأوروبى الذى لا ترغب الأولى فى أكثر من تصحيح العلاقة معه، فيما يهدف الثانى إلى الخروج منه تدريجيًا. غير أنه تبين، بعد أشهر قليلة على تشكيل الائتلاف بينهما، أن سالفينى أراده سلمًا يحقق بواسطته صعودًا إضافيًا. وقد نجح

فى استخدام الائتلاف الحكومى بالفعل لهذا الغرض، معتمداً على توليه وزارة الداخلية صاحبة الاختصاص فى قضية الهجرة، وجعلها منبرًا لخطابه الحاد بشأن هذه القضية، وتمكن من مضاعفة شعبية حزبه فى عام واحد، وفق ما أظهرته نتيجة اقتراع الناخبين الإيطاليين فى انتخابات البرلمان الأوروبى التى أُجريت فى أبريل 2019. وما أن اطمأن إلى تحقيق هدفه من الائتلاف مع حركة النجوم الخمس حتى قرر سحب حزبه منها، ولكنه لم يتمكن من الدفع باتجاه انتخابات برلمانية مبكرة، إذ تمكنت حركة النجوم الخمس من تشكيل ائتلاف بديل مع الحزب الديمقراطى فى سبتمبر 2019، فانتقل حزبه إلى المعارضة وبقى فيها حتى إعداد هذا الكتاب للنشر.

لكن فشل المحاولة الأولى للتعاون بين اليسار واليمين الشعبويين لا تكفى للجزم بعدم إمكان تحقيق هذا التعاون فى المستقبل، وربما لا تصلح مقياسًا فى هذا المجال كما سبقت الإشارة.

مصادر الفصل الرابع

1- برتران بادي ودومينيك فيدال، عودة الشعبويات، ترجمة نصير مروة، بيروت: مؤسسة الفكر العربى بالتعاون مع دار Le Decouvert الفرنسية، 2019.

2- المصدر السابق، ص18.

3- مايكل آرسترين، هل تختفى الشعبوية قريبًا، بلومبيرج، 18 سبتمبر 2019.

4- برتران بادي ودومينيك فيدال، مصدر سابق، ص19.

5- يتضمن كتاب مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية 1997-2001 إحدى المجادلات الواضحة فى التحذير من خطر الشعبوية فى الغرب، بوصفها إحدى صور الفاشية، إلى جانب المحاججة بأن ظاهرة دونالد ترامب فى الولايات المتحدة يمكن أن تكون أحد تجليات العلاقة بين الشعبوية والفاشية، راجع:

Madeleine Albright, Fascism-A Warning: New York, Harper Collins, 2018.

6- Wendy Brown, In The Ruins of New Liberalism: The Rise of Antidemocratic Politics in the West: California, California University Press, 2019.

7- د. وحيد عبد المجيد، جونسون ليس ترامب، صحيفة الأهرام، 17 ديسمبر 2019.

8- Joseph E. Steglinz, The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers our Future: New York, W.W.Warthorn and Company, 2012.

9- John Maynard Keynez, The General Theory of Employment, Interest and Money: Cambridge, Cambridge University Press, 1936.

ويمكن الإطلاع على ملخص واف للكتاب فى موقع:

///up-bs-JIcontent/uploads،2018/30/Keynes.jpg.quote

10- راجع التفاصيل فى الفصل الثالث فى:

د. وحيد عبد المجيد، الليبرالية .. نشأتها وتطورها وأزمتها فى مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015.

الفصل الخامس

نحو مزيج من الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية المباشرة

يوم مشهود وقفت فيه رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماى أمام الكاميرات، فى داخل مقر الحكومة "10 داوننج ستريت"، وشكت البرلمان إلى الشعب الذى قالت إنها تدعم حقه فى الاختيار، وتحترم نتيجة الاستفتاء عن الخروج من الاتحاد الأوروبى "بريكست" بخلاف معظم النواب الذين رفضوا مشروع اتفاق توصلت إليه مع الاتحاد الأوروبى. كان ذلك فى أول مارس 2019 عندما تابع العالم أحد المواقف الأكثر وضوحًا فى تعبيرها عن التحول الذى بدأت مقدماته فى أنماط التفاعلات السياسية فى الدول الديمقراطية.

لم تُتهم ماى فى أى وقت بأنها شعبوية، أو غوغائية "ديماجوجية". ولذا، حمل موقفها ذاك مغزى مهمًا بشأن حدود الديمقراطية التمثيلية، برغم أنها لم تلجأ إليه إلا بعد وصول محاولاتها لحل أزمة الخلاف على "بريكست" إلى طريق مسدودة، وباتت مضطرة إلى الاستقالة. غير أنه لم يتوفر ما يدل على أنها استوعبت مقاصد ناقدى هذا النمط الديمقراطى التمثيلى، والراغبين فى تجاوزه. وهذه إحدى أهم آفات الاتجاه السائد فى أوساط النخب السياسية، التى لا تُدرك مشكلة الديمقراطية التمثيلية، ولا تستوعب موقف من سئموا الحدود الضيقة المتاحة للمشاركة فى ظلها، الأمر الذى سيؤدى إلى ازدياد معدلات تحول التذمر الصامت إلى غضب ظاهر، وتوسع الفجوة بين المؤسسات السياسية والمواطنين الذين سيتنامى شعورهم بفشل هذه المؤسسات.

كان مفترضًا أن تدرك النخب السياسية البريطانية، خاصةً المؤيدة لـــ"بريكست"، هذه الحدود الضيقة. فقد واجهوا صعوبات جمة فى تحقيق إرادة أغلبية المقترعين الذين أيدوا الخروج من الاتحاد الأوروبى فى الاستفتاء العام الذى

أُجرى فى يونيو 2016. صحيح أن هذه الأغلبية كانت قليلة (نحو 52 فى المائة مقابل 48 فى المائة). ولكن الديمقراطية التمثيلية لا تعرف فرقًا بين أغلبية قليلة، وأخرى كثيرة، أو بين 51، و99 فى المائة مثلاً، ما لم يوجد نص دستورى أو قانونى على أغلبية خاصة. ولا ينص عادةً على أغلبية خاصة، بنسبة الثلثين فى الغالب، أو 75% فى حالات استثنائية. الخلافات فى هذه الديمقراطية تُحسم عبر ما يُسمى أغلبية مطلقة تساوى 50 فى المائة + 1 من إجمالى عدد المقترعين.

غير أن معارضى "بريكست" حاولوا الالتفاف على خسارتهم الأغلبية المطلقة فى الاستفتاء، اعتمادًا على أنهم كانوا أغلبية فى مجلس العموم المنتخب عام 2015. وهذا مؤشر آخر إلى أن الانتخابات قد لا تعبر عن الإرادة الشعبية، ما لم تتوفر فرصة إجرائها فى أى وقت، حين يكف المنتخبون عن أن يكونوا ممثلين للأغلبية. وبعبارة أخرى، تعبر الانتخابات عن الإرادة الشعبية فى حينها، وقد تبقى كذلك حتى موعد الانتخابات التالية، أو إلى أن يفقد المُنتخبون أو بعضهم ثقة قطاعات من الناخبين الذين اقترعوا لمصلحتهم فى وقت ما قبل حلول هذا الموعد.

وقد حدث شئ من ذلك فى بريطانيا خلال عام ونيف فقط، بسبب حدة الخلاف فى المجتمع على الموقف تجاه الاتحاد الأوروبى. فقد انتُخب مجلس العموم فى 2015، وكانت لحزب المحافظين أغلبية فيه. لكن هذه الأغلبية لم تلبث أن انقسمت تجاه قضية "بريكست"، فى الوقت الذى كانت معدلات رفض البقاء فى الاتحاد الأوروبى تزداد بسرعة. وعندما أظهر استفتاء ديسمبر 2016 أن أغلبية المقترعين يؤيد "بريكست"، كان الاتجاه الذى يرفضه فى مجلس العموم قد صار أغلبية، بعد انضمام أعضاء حزب المحافظين الذى تبينت معارضتهم له إلى نواب حزب العمال، وبات عدم التوافق واضحًا بين الأغلبية الشعبية والأغلبية البرلمانية.

وسعى معارضو "بريكست" فى مجلس النواب إلى الالتفاف على نتيجة الاستفتاء العام، منذ أن بدأت رئيسة الوزراء تيريزا ماى فى تفعيل عملية تنظيم الخروج من الاتحاد فى مارس 2017 على أساس أن تنتهى خلال فترة عامين أقصاها 29 مارس 2019. فقد رفضوا فى يناير 2019 مشروع الاتفاق الذى يُنظم

هذه العملية، بعد أن اتفقت الحكومة عليه مع الاتحاد الأوروبى، وتمت الموافقة عليه فى القمة الأوروبية التى عُقدت فى نوفمبر 2018.

جاء هذا الرفض قبل نحو شهرين فقط على الموعد المحدد للانتهاء من عملية تنظيم خروج بريطانيا من الاتحاد. وظلت العرقلة مستمرة، على نحو وضع ماي فى موقف حرج دفعها إلى الاستقالة فى يونيو 2019، ومن ثم أُجريت انتخابات برلمانية مبكرة فى الشهر التالى (يوليو) أسفرت عن ازدياد فى عدد أعضاء مجلس العموم المؤيدين لـــ"بريكست"، ولكن ليس بشكل حاسم، إذ سرعان ما خسر رئيس الوزراء الجديد فى ذلك الوقت بوريس جونسون الأغلبية التى صادقت على حكومته بسبب حدة الانقسام على بعض تفاصيل عملية تنظيم الخروج من الاتحاد، فلجأ إلى طلب إجراء انتخابات مبكرة ثانية، ووافق أغلبية المجلس على ذلك. وحصل الاتجاه المؤيد لـــ"بريكست" على أغلبية مريحة للمرة الأولى فى تلك الانتخابات، التى أُجريت فى ديسمبر 2019.

ويعنى هذا أن انتخابين مبكرين كانا ضرورين لإخراج بريطانيا من مأزق كبير كان ممكناً أن يستمر حتى انتهاء دورة مجلس العموم، المنتخب عام 2015، فى عام 2020. وهذا مؤشر واضح إلى أهمية نقنين الآلية التى تتيح لنسبة معينة من الناخبين، وليس لرئيس الوزراء أو البرلمان فقط، الحق فى الدعوة إليها. وتُعرف هذه الآلية باستدعاء الناخبين Recall، وهى إحدى آليات الديمقراطية المباشرة التى قد لا يكون ممكناً المحافظة على النظام الديمقراطى التمثيلى بدون إدخالها فيه، لمعالجة أوجه الخلل المتزايدة فى العملية السياسية فى الدول التى وصل فيها تطبيق هذه النظام إلى آخر مدى له، على النحو الذى سنعالجه فى هذا الفصل.

غير أنه برغم هذه التجربة التى مرت فيها بريطانيا، لم تُدرك النخب السياسية فيها، أو أغلبيتها الساحقة، حتى نهاية العقد الثانى فى القرن الحادى والعشرين، أن تطعيم الديمقراطية التمثيلية ببعض آليات الديمقراطية المباشرة أصبح ضروريًا. وربما يطول الوقت قبل أن تبدأ هذه النخب فى فهم ما آلت إليه حالة النظام الديمقراطى التمثيلى، ما لم يتوسع الضغط الشعبى ويزداد . فليس سهلاً أن تقر

نُخب سياسية تملك مقادير كبيرة من النفوذ فى هذا النظام بأنه بات فى حاجة إلى إصلاح جوهرى فى آلياته، ومن ثم فى طريقة عمله. ولم يكن يسيرًا بالتالى، أن تلاحظ النخبة البرلمانية البريطانية، التى شكتها تيريزا ماي إلى الشعب، دلالة العنوان الذى اختارته مجلة statesman الرصينة لغلافها فى 14 أبريل 2019، وهو "فشل النظام"، وقصدت به معنى يتجاوز أزمة "بريكست"، وهو ما أسمته التدنى غير المسبوق فى مستوى الثقة فى السياسيين، والتراجع الملموس فى شرعية البرلمان"[1].

وليس جديدًا توجيه نقد بشأن أداء البرلمان، وأعضائه، فى الدول الديمقراطية. فكثيرًا ما هوجم مجلس العموم البريطانى، مثل غيره من البرلمانات فى هذه الدول، وقُذف أعضاء فيه بالبيض والطماطم، مما أدى إلى وضع حاجز زجاجى كبير من الأرض إلى السقف يفصل قاعة النواب عن المكان المخصص لمواطنين راغبين فى متابعة جلساته عن قرب. لكن نقد البرلمانات بلغ فى العقد الثانى فى القرن الحادى والعشرين مبلغاً غير مسبوق، وهو الطعن فى تمثيله للناخبين، ومن ثم فى شرعيته.

وكان هذا التطور أحد مظاهر التعبير عن غضب على الديمقراطية التمثيلية فى بريطانيا، التى لا يحدث الاحتجاج فيها عبر النزول إلى الشارع وتنظيم تظاهرات ومسيرات واعتصامات، بل بأساليب هادئة، بخلاف فرنسا، مثلاً، حيث حدث الاحتجاج الأكبر ضد قصور الديمقراطية التمثيلية فى نهاية عام 2018، وأوائل عام 2019، وفق ما تبين من التحليل المتضمن فى الفصل الثالث. فقد بدأ هذا الاحتجاج ضد رفع أسعار الوقود، بعيد خفض الضرائب على الفئات الأكثر ثراء وإلغاء ضريبة الثروة، ثم توسع نطاقه. ولم يمض أسبوعان على بدايته، حتى صار سهلاً تبين أنه يعبر عن تطلع إلى تجاوز الديمقراطية التمثيلية، وأصبح أوسع احتجاج شعبى منذ انتفاضة 1968 الكبرى التى أرغمت ساكن قصر الإليزيه فى ذلك الوقت شارل ديجول على الاستقالة. وربما نجد فى تلك الانتفاضة أول تعبير مجتمعى واسع نسبيًا عن إدراك الحدود الضيقة للديمقراطية التمثيلية. كان كثير من الشباب، وغيرهم، الذين نزلوا إلى الساحات والشوارع ينظرون إلى الانتخابات على أنها ممارسة طقسية أُنهكت حتى صارت بلا معنى أو جدوى، وهو ما عبر عنه الفيلسوف الفرنسى جان بول سارتر الذى كانت أفكاره ضمن المكونات الفكرية

للمشاركين فى انتفاضة 1968، بقوله إن الانتخابات صارت "فخًا للحمقى". ومنذ ذلك الوقت، لم تعد الانتخابات، والديمقراطية التمثيلية بوجه عام، سلاحًا يمكن أن يستخدمه الفقراء والمظلومون والمهمشون لتحسين أوضاعهم، فى نظر أعداد متزايدة من المواطنين-الناخبين فى البلدان التى بلغت فيها هذه الديمقراطية أعلى مستوى.

ربما بدا للبعض أن أعداد من لا يثقون فى الديمقراطية التمثيلية قلت بدرجة أو بأخرى، حيث لا توجد وسيلة علمية للقياس، فى أواخر العقد الأول فى القرن الحادى والعشرين، عندما أُثير الجدل حول الدستور الأوروبى الذى طرح للاستفتاء فى دول الاتحاد، وخاصة حول دور المفوضية الأوروبية ومغزى منح سلطات واسعة ليبروقراطيتها غير المنتخبة، والتى لا يمكن محاسبتها أو مساءلتها. ولكن التدقيق فيما حدث يُظهر استمرار ضعف الثقة عبر إدراك الخطر الكامن فى استفتاءات منظمة لمرة واحدة، وليس بصورة دورية، برغم أن نتائجها مؤثرة بعمق فى حياة الناس، وأن إعادة الاقتراع فى الحالات التى يوجد فيها انقسام شديد يبقى مهمًا لتغيير ما تثبت التجربة عدم صلاحيته، وتصحيح أخطاء يقع فيها ناخبون يُسيئون الاختيار، وتصبح بالتالى " تجسيدًا لحظيًا للديمقراطية الهاربة والإمكانات السياسية للمواطنين العاديين"[2].

والحال أن استمرار العوامل المؤدية إلى التذمر من انخفاض سقف الديمقراطية التمثيلية إلى ازدياد أعداد من يعبرون عن عدم أو ضعف ثقتهم فيها عبر تجاهل مؤسسات نظام الحكم، والابتعاد من الأحزاب، وعدم المشاركة فى الانتخابات. وعندما لا تصل هذه الرسائل، من الطبيعى أن يستمر تعبيرهم عنها، سواء عبر احتجاجات فى الشارع، أو عن طريق الانتخابات التى تظل السبيل الأساسى للتعبير عن الغضب فى معظم الدول الديمقراطية، إما بتفضيل عدم الذهاب إلى لجان الاقتراع، أو عبر التصويت المتزايد لاتجاهات شعبوية يمينية ويسارية يعتقد الغاضبون أن خطابات أكثرها تفتح الباب أمامهم لمشاركة حقيقية وليست شكلية، وإنهاء الجمود السياسى الناتج عن أداء الأحزاب التقليدية بمختلف اتجاهاتها، وفتح الأبواب بالتالى لمعالجة قصور الديمقراطية التمثيلية، وتصحيح الاختلالات فيها.

وتُعد معدلات صعود هذه الاتجاهات الشعبوية أحد المؤشرات التقريبية إلى مستوى عدم الثقة فى الديمقراطية التمثيلية، من زاوية أنه يدل على فقدان الثقة فى الأحزاب التقليدية، ومن ثم فى المؤسسات السياسية على أساس أن تلك الأحزاب هى التى أدارت هذه المؤسسات لفترات طويلة من الزمن. لكن الاتجاهات الشعبوية ليست وحدها التى تعبر عن هذا الغضب. بعض الحركات المجتمعية المدافعة عن البيئة غاضبة بدورها، لأن سقف الديمقراطية التمثيلية المنخفض لا يسمح لها بالتأثير فى سياسات حكومات لا تفعل شيئاً للحد من أخطار تغير المناخ. ويزداد هذا الغضب فى مجتمعات أوروبية متقدمة، ويصل إلى فتية وفتيات فى مدارس ثانوية، وليس إلى طلاب فى الجامعات فقط. وكانت حالة الفتاة السويدية، التى صارت مشهورة عالمياً، جبريتا تونبرج (مواليد يناير 2003) بالغة الدلالة فى هذا المجال. فقد دعت فى عام 2018، أى حين كان عمرها 15 عامًا فقط، فتية وفتيات إلى الاحتجاج ضد السياسات غير المبالية بأخطار التغير المناخى، وأسست حركة عالمية شملت أيضًا أطفالاً ضد هذه السياسات. وازداد بشكل مطرد عدد تلاميذ المدارس الذين يتفقون على الغياب عن المدارس فى أيام معينة للاحتجاج والدعوة إلى إنقاذ البيئة من أجل أجيال صاعدة، وأخرى قادمة. ودعت أحزاب الخضر فى بعض الدول الأوروبية نونبرج لإلقاء كلمات أمام البرلمانات فى هذه الدول، فذهبت برغم مقاطعة بعض النواب فى هذه البرلمانات الجلسات التى تحدثت فيها. ومن أهم ما قالته، فى كلمتها أمام الجمعية الوطنية الفرنسية فى يوليو 2016، إنها لا تناشد النخب الحاكمة الاهتمام بمستقبل الأبناء والأحفاد، بل تخبرهم بأن التغيير قادم شاءوا أم أبوا. وهذا خطاب جديد يدل على نشوء اتجاه إلى تبنى خطابات سياسية واجتماعية تعبر عن اختلاف العلاقة بين المواطنين-الناخبين والمؤسسات المنتخبة، وغيرها من أجهزة الحكم عما كان معتادًا فى النمط السائد لهذه العلاقة حين كان النظام الديمقراطى التمثيلى مُرضيًا قبل أن تبدأ اختلالاته فى الظهور.

غير أن صعود الاتجاهات الشعبوية يظل أكثر دلالة على أزمة الديمقراطية التمثيلية، والرغبة فى تجاوزها إلى مستوى أعلى من المشاركة الشعبية فى إدارة الشأن العام. وبرغم أن معدلات صعود هذه الاتجاهات تسارعت فى منتصف العقد الثانى فى القرن الحادى والعشرين فى معظم الدول التى يزداد الشعور فى

مجتمعاتها بأن الديمقراطية التمثيلية لم تعد تُتيح فرصًا كافية للمشاركة، بغض النظر عما إذا كان كل من يشعرون بذلك يملكون الوعى اللازم للتعبير عن معنى شعورهم، وما ينبغى فعله على وجه التحديد، فالأرجح أن تستغرق عملية معالجة أوجه القصور فى هذه الديمقراطية ورفع سقفها فترة طويلة. إنها عملية تاريخية كبرى للانتقال إلى نمط ديمقراطى جديد لا ينطوى على إلغاء التمثيل السياسى، بل سيكون مزيجاً من هذا التمثيل وآليات أخرى تضفى على الممارسة الديمقراطية طابعاً مباشرًا.

وتختلف هذه العملية عما يُطرح تحت مسميات مثل كراهية الديمقراطية، التى اتخذها جاك رانسيير عنوانًا لكتاب مشهور يتضمن مرافعات فى تبيان مساوئها، وتوضيح ما يُنظر إليه فى هذا السياق بوصفه إدعاءً زائفًا بأن الأنظمة الديمقراطية تُعد ديمقراطية فعلاً، انطلاقًا من الأطروحة الأساسية فى نظريات النخبة التى سبقت الإشارة إليها، وهى أن الديمقراطية لا تتيح حكم الأغلبية، بل تؤدى إلى هيمنة الأقلية الأكثر قوة ونفوذًا، أى أنها نوع من حكم القلة "الأوليجاركية"[3].

ومرد الاختلاف، هنا، إلى أن الاتجاه إلى تعميق الديمقراطية التمثيلية وتطعيمها بأشكال من الديمقراطية المباشرة يبدأ بإقرار أنها ديمقراطية فعلاً، ولكنها ناقصة، وأن من يمارسونها ويبلغون مستويات متقدمة فى هذه الممارسة يمكن أن يدركوا تدريجيًا محدوديتها وانخفاض سقفها، ويتطلعون بالتالى إلى ما هو أكثر منها. والاختلاف بين هذا الاتجاه فى التفكير، وما يطرحه رانسيير ليس فى الحاجة إلى ديمقراطية حقيقية، بل فى نقطة الانطلاق لبلوغها، لأنه يتطلع إلى ذلك فى كتابه المعنون "كراهية الديمقراطية"، وفى أعمال أخرى يُحلل فيها أنماط الهيمنة على المجتمعات، وكيفية تحرير العقل من الوصاية.

أولاً: سبل تعميق الديمقراطية التمثيلية:

أدى بلوغ أزمة الديمقراطية التمثيلية هذا المبلغ إلى ظهور أفكار من أجل تعميقها وإنهاء الجمود الذى آلت إليه، تحت عناوين متعددة قُدم كل منها بوصفه

مفهومًا جديدًا، مثل الديمقراطية التشاركية Participatory Democracy، والديمقراطية الجمعياتية أو الترابطية Associative Democracy، والديمقراطية المتداولةDeliberative Democracy، والديمقراطية التعاونية Collaborative Democracy وغيرها.

وربما يدل مُسمى كل من هذه المفاهيم على محتواه، إذ يطرح مفهوم الديمقراطية التشاركية مسألة دعم مشاركة المواطنين الناخبين فى العملية السياسية ومتعلقاتها، واضطلاعهم بأدوار فاعلة فى إدارة شؤونهم، أى أن تكون مشاركتهم حقيقية فى صنع القرار.

ويشير منطوق مفهوم الديمقراطية الجمعياتية إلى المقصود به، وهو زيادة دور الجمعيات المجتمعية المختلفة سواء الاجتماعية أو الثقافية أو الإثنية (الدينية والمذهبية والعرقية واللغوية)، وكذلك جماعات المصالح، من أجل إيجاد سبل إضافية للتمثيل السياسى، الأمر الذى يتطلب قبل كل شئ توسيع نطاق الأدوار التى تقوم بها الجمعيات، وتيسير سبل الحركة أمامها، وإيجاد آليات للتفاعل المستمر بينها وبين مؤسسات الحكم. وقد يكون ضروريًا فى هذه الحالة إجراء تعديلات قانونية فى بعض الدول الديمقراطية من أجل التمييز بين الجمعيات المجتمعية، وغيرها من الكيانات التى تُدرج كلها تحت مسمى الجمعيات التى تشمل الأحزاب السياسية فى هذه الدول.

ويدل مسمى مفهوم الديمقراطية التداولية بدوره على محتواه، وهو التداول المستمر للآراء والأفكار، إذ يُعنى هذا المفهوم بإيجاد قواعد وإجراءات تتيح إطلاق حوارات شاملة فى مختلف القضايا، الأمر الذى يتطلب إيجاد قنوات مفتوحة بين مؤسسات الحكم والرأى العام، وبين صانعى القرارات والخبراء فى المجالات المتعلقة بكل من هذه القرارات. ويتقاطع هذا المفهوم مع سابقه، وهو الديمقراطية الجمعياتية أو الترابطية، على نحو قد يصعب فصلهما، إذ يهدف كل منهما إلى تكبير أدوار المجتمع المدنى وتعميق مشاركته فى إدارة الشأن العام وصنع القرار.

أما مفهوم الديمقراطية التعاونية فليس لمُسماه دلالة على محتواه. ولذا يسميه بعض من يطرحونه ديمقراطية إلكترونية، لأنه يقوم على استخدام تقنيات الثورة

الرقمية لتعميق الديمقراطية التمثيلية. وهو يتداخل بدوره مع سابقيه (الديمقراطية الجمعياتية أو الترابطية، والديمقراطية التداولية) فى شقه المتعلق بتعاون أطراف العملية السياسية فى النظام الديمقراطى، خاصة مؤسسات الحكم والمنظمات غير الحكومية وجماعات المصالح والأفراد فى صنع السياسات والقوانين، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعى الحكومية فى هذا الغرض، بحيث تُطرح عن طريقها مشاريع القرارات والتشريعات، وتُرسل من خلالها مقترحات الأطراف غير الرسمية وآرائها.

والمستفاد من هذا الاستعراض الموجز جدًا أن التمييز بين المفاهيم الأربعة صعب لوجود كثير من التداخل بين معظمها. ولكن مؤداها، وفق ما يمكننا استنتاجه من محتوى كل منها، هو تعميق الديمقراطية التمثيلية، وليس توسيع نطاقها الذى ضاق فقط، لكى تصبح مؤسسات الحكم التى تُقام فى ظلها ديمقراطية حقًا وفعلاً.

وما يعنينا، هنا، أن نستخلص منها عددًا من الآليات التى يمكن أن تساهم فى هذا التعميق، ونضيف إليها ما قد يجعلها مفيدة فيما نسميه تطعيم الديمقراطية التمثيلية بأشكال من الديمقراطية المباشرة أو المزج بينهما، وذلك على النحو التالى:

1- الاستفتاء العام المتكرر على قرارات تنفيذية، وقوانين وتشريعات أساسية تمس قطاعات واسعة من المواطنين، بحيث تُطرح للاقتراع العام عليها قبل أن تصدرها الحكومة، أو يناقشها البرلمان فى حال توقع تمريرها لوجود أغلبية فيه تؤيدها. والاستفتاء العام آلية نُظر إليها طويلاً بوصفها غير ديمقراطية بسبب سوء استخدامها من جانب حكام مستبدين أو راغبين فى خيارات معينة. وقد تواترت تلك النظرة فى أوساط أنصار الديمقراطية منذ أن لجأ لويس الثالث (شارل لويس نابليون) ابن أخ نابليون الأول (نابليون بونابرت) لإضفاء شرعية على إلغاء النظام الجمهورى الديمقراطى (الجمهورية الثانية) وإقامة إمبراطورية دكتاتورية وتنصيب نفسه إمبراطورًا فى نهاية عام 1851.

وقد أُسئ استخدام الاستفتاء العام كثيرًا لإضفاء شرعية شكلية على إجراءات أو سياسات أو تشريعات معينة، عبر تمريرها بسرعة وفى غياب حوار عام حولها،

وتقديمها بطريقة تبدو براقة، وأحياناً تكون خادعة، بحيث لا يستطيع معظم المقترعين إدراك مراميها.

ولذا بقى الاستفتاء العام مكروهًا لفترة طويلة فى أوساط أنصار الديمقراطية برغم أن أصله الأول ساهم فى التمهيد لتحول ديمقراطى مبكر فى بعض أقاليم سويسرا، وأصبح بعد ذلك أهم أدوات تعميق الديمقراطية التمثيلية فيها. وبقى هذا النمط الديمقراطى (التمثيلى) فيها يعمل بطريقة جيدة لوجود بعض آليات الديمقراطية المباشرة فى قلبه، فى الوقت الذى تفاقمت أزمته فى الدول الديمقراطية الأخرى فى أوروبا وغيرها. فقد أُضيفت آلية الاستفتاء إلى دستور سويسرا عام 1847، وكان مقصورًا على إبداء الرأى فى مشاريع قوانين وتشريعات، ثم توسع نطاقه تدريجيًا فشمل أيضًا التصويت على التعديلات الدستورية، ولم يعد ممكناً إجراءات تعديل فى الدستور بدون إجراء استفتاء عام، وأصبح فى إمكان عدد من المواطنين المبادرة بطرح تعديل فى الدستور. كما تُجرى استفتاءات محلية فى المقاطعات لاستطلاع آراء المواطنين الناخبين فى كل منطقة.

وقد ثبتت فاعلية الاستفتاء العام المتكرر بطلب شعبى فى سويسرا كآلية لتعميق الديمقراطية التمثيلية، الأمر الذى يجعل تجربتها نموذجًا يمكن الاستفادة منه فى تطعيم هذه الديمقراطية بأشكال من الديمقراطية المباشرة.

وفى دستور سويسرا الحالى الصادر عام 1999، وتعديلاته حتى عام 2014[4]، فصل مخصص للاستفتاء العام (الفصل الثانى المعنون "المبادرة والاستفتاء فى الباب الرابع المعنون "الشعب والمقاطعات). ويتضمن هذا الفصل أربع مواد (من 138 إلى 141). وتنص المادة 138 على أنه يمكن لمائة ألف مواطن يتمتعون بالحق فى الاقتراع اقتراح مراجعة شاملة للدستور الاتحادى، ويقدم هذا الاقتراح للشعب للتصويت عليه خلال 18 شهرًا من تاريخ نشر مبادرتهم رسميًا. وتتعلق المادة 139 بالمراجعة الجزئية للدستور، إذ يحق لمائة ألف مواطن من أصحاب الحق فى الاقتراع أن يقترحوا صيغة مشروع لمراجعة جزئية للدستور الاتحادى، سواء صيغة عامة أو تتضمن نص التعديل المقترح، على أن تتوفر فى مبادرتهم عندما تكون تفصيلية وحدة الشكل والموضوع، واحترام قواعد القانون

الدولى المُلزمة. وفى حالة الصيغة العامة غير المفصلة، تقوم الجمعية الاتحادية "البرلمان"، بإعداد نص المراجعة الجزئية وفقًا للمبادرة وتعرضه للتصويت العام وفى المقاطعات. وإذا اعترضت الجمعية الاتحادية على المبادرة لابد أن تعرضها للتصويت الشعبى أيضًا، فإذا وافقت أغلبية المقترعين عليها تصبح مُلزمة.

وتحدد المادة 140 مواضيع الاستفتاء الإلزامى التى يتعين عرضها على الشعب لإبداء الرأى فيها، وهى تعديلات الدستور الاتحادى، والانضمام إلى المنظمات الدولية ومنظمات الأمن الجماعى، والقوانين الاتحادية الطارئة التى ليس لها أساس دستورى، والتى تمتد صلاحيتها لأكثر من عام. ويتعين عرض هذه القوانين للاقتراع العام عقب موافقة الجمعية الاتحادية عليها. ويجب أيضًا إجراء اقتراع عام على المبادرات الشعبية للمراجعة الجزئية للدستور الاتحادى فى صيغتها العامة إذا رفضتها الجمعية الاتحادية، وكذلك مبدأ المراجعة الشاملة للدستور الاتحادى إذا لم يتفق البرلمان ومجالس المقاطعات عليه.

أما المادة 141 فتحدد مواضيع الاستفتاء الاختيارى التى يتعين عرضها على الشعب بناء على طلب خمسين ألف مواطن لهم الحق فى الاقتراع، وهى القرارات الاتحادية، والمعاهدات الدولية غير المحدودة زمنيًا، أو التى تنص على الانضمام إلى تنظيمات دولية.

وقد يفيد، عند استخدام الاستفتاء العام لتعميق الديمقراطية التمثيلية وتطعيمها بأشكال من الديمقراطية المباشرة، إشراف لجنة محايدة عليه، ليس لضمان سلامة إجراءاته فقط، ولكن أيضًا –وهو الأهم- لتحديد الموضوع الذى تُستطلع آراء المواطنين-الناخبين بشأنه، بحيث يكون محددًا وواضحًا، وصوغه فى صورة سؤال يمكن لأى مواطن-ناخب أن يستوعبه، وتسهل الإجابة عنه بنعم أو لا. ومن الضرورى، بالتالى، أن يكون الاستفتاء على موضوع واحد، وليس أكثر، وألاَّ يكون هذا الموضوع مركبًا أو معقدًا على نحو يُحدث التباسًا لدى بعض المواطنين-الناخبين أو كثير منهم.

فقد كان توسيع نطاق موضوع الاستفتاء، وصوغه بطريقة غير محددة بدرجة كافية أو غير واضحة للجميع، من أهم الوسائل التى لجأت إليها أنظمة حكم

استخدمت هذه الآلية لإضفاء شرعية شكلية على سياسات أو قرارات أو تشريعات أرادت تمريرها، خاصة حين تخشى أن يؤدى فهم موضوع الاستفتاء بدقة إلى إدراك عدد كبير من المقترعين الهدف من ورائه، فيحدث ما تريد تجنبه عبر اللجوء إلى آلية يمكنها التحكم فى مسارها بدرجة أكبر من البرلمان الذى قد يُفتح فيه نقاش يُظهر ما تسعى إلى إخفائه، حتى إذا كانت لديها أغلبية كافية لإقرار ما تريده فى النهاية.

غير أن استخدام الاستفتاء العام لغرض تعميق الديمقراطية التمثيلية يتطلب تحريره من احتكار أنظمة الحكم له، وأن يُتاح لنسبة معينة من المواطنين-الناخبين المبادرة لطرح موضوع للاقتراع العام عليه، كما هو الحال فى سويسرا على النحو الذى شرحناه. وقد أصبح سهلاً للغاية تقديم مثل هذه المبادرة باستخدام الوسائل التى تتيحها الثورة الرقمية، إذ تُطرح عبر موقع أو تطبيق إلكترونى لكى يطلع عليها الراغبون فى معرفة أبعادها.

2- استدعاء الناخبين Recall Vote للاقتراع على أداء أى مسؤول تنفيذى أو عضو فى مجلس تشريعى، سواء على المستوى الوطنى أو المحلى، وسحب الثقة منه بدون انتظار إجراء الانتخابات التالية فى موعدها أو حدوث تعديل فى تشكيل الحكومة أو أيٍ من المجالس والهيئات التنفيذية.

وهذا تغيير جذرى فى أهم آليات الديمقراطية التمثيلية التى تقوم على أن ينتخب المواطنون-الناخبون من يمثلونهم أو يحكمونهم ويديرون الشأن العام باسمهم لفترة محددة تتراوح عادة بين أربع وست سنوات، ويتابعون أدائهم أو لا يتابعونه وفق ظروف كل مواطن ناخب، حتى موعد الانتخابات التالية بدون أن يحق لهم محاسبة أى مسؤول قبل حلول هذا الموعد، على أساس أن ممثليهم فى البرلمان هم من يملكون الحق فى هذه المحاسبة. ويعنى هذا أن محاسبة المسئولين التنفيذيين متروكة لتقدير أعضاء البرلمانات، ومحصورة فى الأعضاء المعارضين للسلطة التنفيذية القائمة فقط، سواء أدوا دورهم فى هذا المجال أو لم يؤدوه. أما أعضاء البرلمانات فليس هناك من يحاسبهم على أدائهم طول فترة الدورة الانتخابية، أى حتى حلول موعد الانتخابات التالية.

وربما يطالب بعض الناخبين أعضاء فى البرلمان بمحاسبة مسئول تنفيذى أو آخر. ولكن لا يوجد أى ضمان لأن يلتزم هؤلاء الأعضاء بمطالب ناخبيهم، أو نتيجة ما يمكن أن يفعلوه فى حالة التزامهم به.

فى الديمقراطية التمثيلية، يبقى المواطنون الناخبون أقرب إلى متفرجين، أو قل إنهم متفرجون فعلاً، فى الفترة بين دورتين انتخابيتين. وقد تعلل بعض المسؤولين التنفيذيين بهذه القاعدة التى تقوم عليها الديمقراطية التمثيلية فى بعض الحالات لتبرير عدم استجابتهم لمطالب طُرحت فى احتجاجات شعبية، كما فعلت رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر خلال إضراب عمال الفحم عام 1985 عندما قالت للمُضربين ما معناه إن المحاسبة فى نهاية المدة، وهى التى كان حزبها "المحافظون" قد فاز بأغلبية كبيرة فى الانتخابات التى أُجريت عام 1983.

وقد ازدادت أهمية إقرار قاعدة استدعاء الناخبين حتى ما لم تكن أزمة الديمقراطية التمثيلية قد بلغت مبلغها الذى يفرض تطعيمها بأشكال من الديمقراطية المباشرة، بسبب توسع نطاق التدخل فى الانتخابات عبر "الإنترنت"، وتنامى القلق من الآثار المترتبة على هذا التدخل.

وتفيد تقارير منظمات عدة تعمل فى مجال رصد التطور الديمقراطى فى العالم أن التدخل فى الانتخابات وصل إلى مستوى خطير فعلاً، عبر استخدام برامج إلكترونية محددة لنشر معلومات مضللة لدعم مرشح أو حزب يُراد فوزه، وتشويه من يسعى المتدخلون إلى إسقاطه، وابتكار أساليب للتغلب على جهود شركات التكنولوجيا فى مجال مكافحة الأخبار الكاذبة. ووفق إحصاء قامت به إحدى المنظمات المعنية بالموضوع، فقد حدث تدخل من هذا النوع بدرجات متفاوتة فى 26 من أصل 30 انتخابات أُجريت فى العالم عام 2019[5].

ولذا، يذهب بعض دارسى أثر استخدام التكنولوجيا الرقمية للتدخل فى الانتخابات إلى أن شبكة الإنترنت تمثل خطرًا على الديمقراطية، برغم الفوائد التى جلبتها لمستخدميها. ويتوقع أحدهم أن يُقوَّض التدخل فى الانتخابات بهدف التأثير فى نتائجها الديمقراطية ما لم يمكن بناء خطوط دفاع عنها، مثل نشر الثقافة الديمقراطية، وارتفاع مستوى الوعى العام فى أوساط المواطنين-الناخبين، ووجود

اقتصادات تنافسية ومجتمعات مدنية قوية، فضلاً عن تطوير أدوات لحماية العملية الانتخابية وزيادة الثقة فيها بطبيعة الحال[6].

غير أن خط الدفاع الأقوى والأكثر أهمية عن الديمقراطية فى مواجهة خطر التدخل الإلكترونى فى الانتخابات هو مبدأ المحاسبة المستمرة للمسئولين المنتخبين، وسحب الثقة ممن يتبين لعدد كاف من الناخبين أنهم أخطأوا أو خُدعوا عندما انتخبوه، بدون انتظار موعد الانتخابات التالية، أى تيسير إمكانات إجراء انتخابات مبكرة فى أى وقت حتى إذا كان بعد أشهر على انتخاب المسؤول المرغوب فى عدم استمراره.

وتتيح شبكة "الإنترنت" إمكانات غير محدودة لاستدعاء الناخبين فى أى وقت، إذ يمكن للراغبين فى سحب الثقة من أى مسؤول كتابة عريضة اتهام ضده وتصميم موقع أو برنامج إلكترونى يدعون عن طريقه باقى الناخبين سواء فى دائرة انتخابية، أو فى محافظة أو مقاطعة أو ولاية، أو حتى على المستوى الوطنى، إلى الانضمام إليهم فى طلب سحب الثقة منه وإجراء انتخابات لاختيار بديل عنه. ويحدد القانون، الذى يصدر فى هذه الحالة بعد حوار مجتمعى واسع، نسبة الناخبين اللازم توافرها لإسقاط المسؤول، كأن تكون، على سبيل المثال، 50 فى المائة +1 من عدد الناخبين الذين اقترعوا فى آخر انتخابات برلمانية أو محلية، وفى الانتخابات الرئاسية التى تنافس فيها خمسة مرشحين أو أكثر، أى فى الدول التى توجد فيها عدة أحزاب مؤثرة، على أن تكون هذه النسبة أعلى (60 أو 70 فى المائة مثلاً) فى الانتخابات الرئاسية التى تنافس فيها مرشحان رئيسيان فقط، أى فى الدول التى يقوم النظام الحزبى فيها على حزبين كبيرين يحتكران التداول على السلطة، فإذا توافرت هذه النسبة خلال فترة محددة من وضع عريضة الاتهام على موقع أو برنامج إلكترونى، تُلزَم السلطة المعنية، والمحددة فى القانون الذى يصدر بعد حوار مجتمعى واسع، بإعلان خلو موقعه وتحديد موعد إجراء انتخابات جديدة خلال فترة محددة أيضًا. ويكون انضمام الناخبين إلى واضعى عريضة الاتهام إلكترونيًا بطبيعة الحال عبر إدخال بياناتهم الشخصية والانتخابية. وفى هذه الحالة يصح القول المأثور "وداونى بالتى كانت هى الداء"، بحيث تكون تكنولوجيا الثورة الرقمية أداة لحماية الديمقراطية التى تهددها. كما ازدادت أهمية آلية استدعاء الناخبين بعد

الالتباسات التى أحاطت الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2020. فقد أظهرت هذه الانتخابات المدى الذى بلغته أزمة الديمقراطية التمثيلية، إذ للمرة الأولى يتهم رئيس فى السلطة معارضيه بنوع من التزوير أسماه "سرقة أصوات" أدلى بها ناخبون لمصلحته، وتحويلها إلى منافسه الذى عامله كما لو أنه عدو فى خروج واضح من أحد أهم تقاليد هذه الديمقراطية.

صحيح أن تلك الانتخابات أُجريت فى ظرف خاص بسبب تفشى فيروس كورونا، مما أدى إلى توسع غير مسبوق فى إقبال الناخبين على التصويت بواسطة البريد خوفًا من الإصابة بهذا الفيروس فى حالة الذهاب إلى مراكز اقتراع مزدحمة. ولكن اتهامات الرئيس وقتها دونالد ترامب لأنصار منافسه جو بايدن، بل لبعض مؤسسات الديمقراطية التمثيلية أيضًا، تجاوزت هذا النوع من الاقتراع، إذ ذهب إلى حد توجيه اتهام بالتآمر ضده وحرمانه من فوز ادعى أنه يستحقه، عن طريق التلاعب بأصوات المقترعين فى مدن كبرى يديرها مسئولون محليون ينتمون إلى حزب منافسه "الحزب الديمقراطى"، وتغيير حدود دوائر انتخابية لعزل أصوات بعض الناخبين. كما خالف ترامب التقاليد الديمقراطية التى تحظر استخدام مؤسسات الدولة فى الدعاية الانتخابية، إذ استخدم البيت الأبيض مقر الرئاسة لهذا الغرض، وأفرط فريقه القانونى فى رفع دعاوى قضائية للطعن فى نتيجة الانتخابات فى ست ولايات فاز فيها منافسه بفرق ضئيل. وبرغم أن الأزمة التى أثارها انتهت، فقد بقيت شكوك لدى قطاعات يُعتد بها فى المجتمع بشأن مشروعية الانتخابات وشرعيتها.

وفى مثل هذه الحالات، يكون استدعاء الناخبين إذا توفرت النسبة المحددة قانونًا (عند تقنين هذه الآلية) أفضل، بحيث يمكن إجراء انتخابات أخرى، أو بالأحرى إعادة الانتخابات التى تُثار شكوك حول مدى سلامتها، ولكن تحت إشراف لجان مستقلة متفق عليها بين الطرفين أو الأطراف فى كل ولاية ومقاطعة، أو محافظة ومدينة حسب التقسيم الإدارى للدولة.

3- فتح مجالات جديدة ومتجددة باستمرار للحوار السياسى والاجتماعى على المستوى الشعبى، وتوسيع نطاق الحركة فى المجال العام، أى إكمال

تحرير هذا المجال على نحو يُدعم فرص وصول المشاركة الشعبية فى إدارة الشأن العام إلى أعلى مستوى يمكن أن تبلغه، ويوفر أوسع آفاق يمكن تصورها للتفاعل بين المواطنين-الناخبين ومؤسسات الحكم.

وبموجب هذه الآلية، يمكن ضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنين-الناخبين فى إدارة الشأن العام، سواء على المستوى الوطنى أو على الصعيد المحلى، عبر حوارات موسعة حول القضايا الأكثر أهمية، والقرارات التنفيذية والقوانين والتشريعات التى تمس مصالح قطاعات واسعة منهم.

ويمكن أن نُعيد أصول هذه الآلية إلى الفيلسوف يورجن هابرماس فى نظريته عن الفعل التواصلى. فقد ربط بين تعميق الديمقراطية والنشاط التواصلى، الذى يتيح مجالات واسعة للتداول، بحيث يتيسر تمكين المواطنين من التعبير عن أفكارهم وآرائهم عبر مناقشات عامة تقوم على قواعد ومعايير يسميها أخلاقيات المناقشة. وترقى قيمة المناقشات العامة عنده إلى مستوى المبدأ الديمقراطى لأنها تحقق ما يعتقد أنها مشاركة جماعية فى العملية السياسية. ويقدم هابرماس، فى ثنايا عدد من أعماله، إسهامًا مهمًا فى تحديد شروط التواصل الذى يساعد فيما يسميه التكوين الاجتماعى للإرادة العامة، التى تتحقق عبر مناقشات موسعة تؤدى إلى تفاهمات مشتركة. وبهذا المعنى، تكون الممارسة الديمقراطية مجالاً للتفاعلات العقلانية التواصلية، وتبادل الحُجج ومناقشتها بطريقة تتيح التوصل إلى اتفاق أو الانتهاء إلى عدم إمكان التوصل إلى تفاهمات فى قضية أو أخرى. كما يمكن، خلال هذه الممارسة، أن يغير مواطنون مواقفهم أو يعيدوا النظر فيها، قبل إبداء آرائهم النهائية. وفى حالة مناقشة مشروع قانون أو تشريع على سبيل المثال، يخرج المواطنون من وضع يكونون فيه مواضيع لهذا القانون، إلى وضع أرقى يصبحون فيه مشاركين بطريقة فاعلة فيه.

وتتحول الممارسة الديمقراطية، بهذا المعنى أيضًا، من عملية تأخذ فى كثير من الأحيان طابعًا شكليًا إلى انخراط فعلى للمواطنين فى الشأن العام، عن طريق توسيع نطاق المجال العام وتحريره من هيمنة القادرين على تحديد الاتجاهات فيه اعتمادًا على نفوذ سياسى أو إدارى، أو على قوة اقتصادية، أو على وسائل الخداع

والتلاعب بالمشاعر والتأثير فى المواقف باستخدام أخبار زائفة أو معلومات مُضللة. وعندئذ يمكن أن يُعاد تشكيل هذا المجال عن طريق الحوار عندما يكون لكل مواطن الحق فى الإدلاء برأيه فى سياق يجعل لكل رأى قيمته، وبالتالى يصير هذا المواطن هو محور الممارسة الديمقراطية[7].

4- شفافية كاملة بشأن الإنفاق العام. وكلما توسع نطاق هذه الشفافية، أمكن تعميق الممارسة الديمقراطية عبر توفير أعلى درجات الرقابة على المال العام، وضمان إنفاقه فى المجالات المخصصة لها، ووضع حد للفساد فى استخدامه.

ويمكن تحقيق هذه الشفافية عبر نشر الميزانية العامة، وميزانيات الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، والوحدات الفيدرالية أو المحلية، عبر شبكة الإنترنت لتكون متاحة لإطلاع المواطنين-الناخبين عليها، ومتابعتها، مع تحديثها وإضافة التصرفات المالية التى تحدث فيها شهريًا. ومن شأن هذه الآلية تفعيل مبدأ الرقابة الشعبية المعطل فى معظم البلدان، بما فى ذلك تلك التى بلغت الديمقراطية التمثيلية الحقيقية فيها أعلى مبلغ، فضلاً عن حماية المال العام الذى يُصبح، فى هذه الحالة، عامًا بمعنى الكلمة بعد إنهاء احتكار نخب محدودة التصرف به.

ويمكن توسيع نطاق هذه الآلية لتشمل التزام الحكومات بتصميم مواقع إلكترونية يتيسر لكل مواطن-ناخب فتحها والدخول إليها لتقديم مقترحاته وملاحظاته على إنفاق المال العام، وتصوره لكيفية ترشيد هذا الإنفاق. ويمكن أن يتضمن تصميم المعقع المخصص لهذا الغرض إمكان تعليق مواطنين-ناخبين على مقترحات وملاحظات يطرحها أحدهم، على أن تلتزم الجهة الرسمية المعنية بتقديم رد أو توضيح خلال فترة محددة.

والفكرة الأساسية فى هذه الآليات الأربع تغيير مسار عملية صنع السياسات العامة والقرارات المتعلقة بها، ومراقبة تنفيذها بطريقة فاعلة وعلى أوسع نطاق. وفى هذه الحالة تُصنع السياسات والقرارات، وكذلك القوانين والتشريعات، من أسفل إلى أعلى كلما كان هذا ممكنًا، وهو ممكن فى الأغلب الأعم، أى من الشعب إلى مؤسسات الحكم، وليس العكس، وإتاحة أكبر مقدار ممكن من الشفافية بحيث يسهل

للجميع الإطلاع على كل ما يتعلق بإدارة شؤونهم، الأمر الذى يؤدى إلى رفع مستوى الوعى العام تدريجيًا، ولكن بمعدلات يُرجح أن تكون سريعة، ومن ثم انتهاء إحدى أهم الآفات التى أضعفت قيمة الديمقراطية التمثيلية، سواء ما يُطلق عليه "التصويت الساذج"، أو ما يُسمى "اقتراع المخدوعين".

وتزداد فاعلية هذه الآليات عندما تقترن باتجاه قوى نحو اللامركزية، سواء السياسية فى صورة فيدرالية، أو إدارية عبر توسيع صلاحيات إدارات الحكم المحلى ومجالسه المنتخبة. ومن شأن تنامى الاتجاه إلى اللامركزية أن يدعم حركة الفاعلين المحليين، ويُعزز دورهم فى حل مشاكل مجتمعاتهم الصغيرة من أسفل إلى أعلى، على نحو يخلق خبرات تفيد فى توفير فرص أقوى لنجاح آليات مزج الديمقراطية التمثيلية بأشكال من الديمقراطية المباشرة.

ثانيا: اتجاهات خاطئة فى معالجة أزمة الديمقراطية التمثيلية:

لا ينطلق كل ما طُرح فى العقدين الأول والثانى فى القرن الحادى والعشرين، تحت عنوان معالجة أزمة الديمقراطية التمثيلية، من البحث عن آليات لتعميق هذه الديمقراطية بالطريقة الوحيدة التى يمكن أن تجعلها ديمقراطية حقيقية، وهى تطعيمها بأشكال من الديمقراطية المباشرة، أو المزج بينهما.

بعض ما كُتب فى مجال أزمة الديمقراطية التمثيلية يقف فى طرف نقيض، بدرجات مختلفة، ويتسم إما بالخفة أو بطابع نخبوى.

ومن أبرز الطروحات التى تتسم بالخفة فى هذا المجال تلك التى يفضل من طرحوها الأخذ بنظام القرعة بدلاً من الانتخاب بدعوى أنه أخفق فى تحقيق ما كان مُرادًا به. فالانتخاب، فى هذه الطروحات، آلية تجاوزها الزمن بعد أن أصبح من يحترفون إدارة العمليات الانتخابية قادرين على خداع الناخبين، مما أدى إلى حالة إعياء ديمقراطى فى ظل عدم كفاءة السياسيين المنتخبين وضعف شرعيتهم، ومن ثم تراجع الإقبال على المشاركة فى الانتخابات، وتدنى الثقة فى صناديق الاقتراع، ومن ثم تآكل شرعية السياسات القائمة على صيغة التمثيل السياسى، وتحكم نُخب

محدودة فى السلطة، وتحول النظام الديمقراطى التمثيلى بالتالى إلى نظام شبه أرستقراطى[8].

وأول ما يتبادر إلى الذهن عند مطالعة مثل هذا الطرح ضرورة التمييز بين التشخيص الذى يبدأ به لحالة الديمقراطية التمثيلية وأزمتها، وهو ما يتفق عليه المطالبون بتعميقها، ومقترحات غير معقولة مثل الأخذ بنظام القُرعة الذى كان معمولاً به فى أثينا القديمة، وفى مدينتى البندقية وفلورنسا فى عصر النهضة الأوروبية، حيث يتم اختيار عدد صغير من الجمهور بشكل عشوائى عن طريق القُرعة لدراسة قضية معينة بصفتهم، أو بالأحرى بزعم أنهم، ممثلون للشعب، واختيار آخرين بالطريقة نفسها لبحث قضية ثانية، وهكذا تُبحث مختلف القضايا المراد اتخاذ قرارات أو إصدار قوانين بشأنها بواسطة "ممثلين" مختلفين.

ولا يجيب من يطرحون الأخذ بنظام القُرعة بدل الانتخاب عن أسئلة منطقية بسيطة مثل: هل يفيد هذا النظام فى اتخاذ قرارات مهمة بطريقة ديمقراطية فى دول يُعد سكانها بالملايين، وهل يمكن اختيار رئيس السلطة التنفيذية بهذه الطريقة العشوائية، ومن أين تستمد مؤسسات الحكم شرعيتها فى هذه الحالة، وكيف يمكن بناء الثقة فى أن اختيارات مجموعة مختارة بشكل عشوائى، ولا يعرف أحد قدرات أعضائها، وعلى أى أساس تكون اختيارات مثل هذه المجموعة أفضل من تلك التى تتوصل إليها نُخب سياسية منتخبة مهما كان انفصالها عن ناخبيها، وما الذى يضمن عدم اختراق المجموعات المختارة عن طريق القُرعة والتأثير عليها لتأتى اختياراتها مُلبية لمصالح خاصة بمنأى عن المصلحة العامة، وفوق هذا كله، كيف يمكن إقناع الشعب بأن مجموعات مُختارة عشوائيًا تمثله؟ .

وفضلاً عن هذا النوع من الطروحات التى تتسم بالخفة فى مجال معالجة أزمة الديمقراطية التمثيلية، ثمة طروحات أخرى مُغرقة فى النخبوية تُطرح بدعوى الارتقاء بنوعية المشاركة الشعبية، وتحسين مستواها، ولتصبح أكثر جودة، عن طريق تضييق نطاقها لتغليب مبدأ الكفاءة والجدارة فى عملية صنع القرارات والسياسات، والقوانين والتشريعات. ووفق هذا التصور، يتعين الاعتماد على خبرات النُخب الأكثر معرفة، لأن معظم الناخبين غير مؤهلين أو ذوى تأهيل

محدود. ويمكن تحقيق هذا "الارتقاء" عن طريق نظام جديد للانتخاب يعتمد على الأوزان النسبية التى تُحَدد على أساس معايير محددة لقياس مدى معرفة المرشحين والناخبين بالقضايا الأساسية.

ويُقصد بالأوزان النسبية فى هذا التصور تقسيم الناخبين إلى عدة فئات لكل فئة منها وزن معين. فإذا قُسموا إلى ثلاث فئات على سبيل المثال، تكون إحداها للناخبين المؤهلين بدرجة عالية وتُعطى الوزن الأكبر، والثانية للناخبين المؤهلين بدرجة أقل وتُمنح وزن متوسط، والثالثة لغير المؤهلين أصلاً للمشاركة فى الاقتراع. ويعتمد هذا التوزين على معايير يحتاج كل منها إلى معايير بسبب فرط عموميتها، ولا تصلح بالتالى لتقسيم الناس إلى فئات بافتراض أن هذا طرح معقول أصلاً، أو يفيد فى معالجة أزمة الديمقراطية التمثيلية. ومن أهم المعايير التى تُطرح فى هذا التصور المعرفة العامة، والإدراك السياسى، والخبرة العملية كما هى مبينة فى التاريخ الوظيفى.

ويشمل هذا التصور أيضًا إطالة أمد تولى المنتخبين بنظام الأوزان هذا مواقعهم ليتمكنوا من تبنى سياسات ومشاريع طويلة الأمد وتنفيذها. وينطلق هذا التصور، أو يُبرر بأن أزمة النظم الديمقراطية التمثيلية تعود إلى تراجع ثقة المواطنين فى أداء مؤسسات الحكم بسبب عجزها عن تحقيق طموحاتهم الاقتصادية والاجتماعية بالأساس، أى يختزل هذه الأزمة فى الاقتصاد[9]، ويغفل أنها قائمة فى دول حققت إنجازات اقتصادية كبيرة فى العقدين الأول والثانى فى القرن الحادى والعشرين، مثل ألمانيا التى يوجد بها أحد أقوى الاقتصادات فى العالم فى تلك الفترة. وبرغم ذلك واجهت الديمقراطية التمثيلية فيها أزمة أنتجت الظاهرة الشعبوية، التى يرى بعض من يطرحون الأخذ بنظام الأوزان الانتخابية أنها مؤشر أساسى إلى وجود هذه الأزمة. فقد صعد حزب البديل من أجل ألمانيا اليمينى الشعبوى برغم أن الوضع الاقتصادى-الاجتماعى الألمانى كان الأفضل فى أوروبا، وفى مستوى متقدم عالميًا.

والملاحظ أن بعض من يسعون إلى تعميق الديمقراطية التمثيلية يطرحون، ربما عن غير قصد، تصورات تؤدى إلى العكس، وبينهم بعض من يتبنون ما يُطلق

عليه ديمقراطية تشاركية. ومن هذه التصورات على سبيل المثال ما يُسمى هيئة محلفى المواطنين Citizens Jury، إذ يُختار هؤلاء المحلفون بشكل عشوائى، وتُقدم لهم المعلومات اللازمة لدراسة موضوع يتعلق بقرار أو تشريع يُراد دعم مشاركة المواطنين-الناخبين فى عملية إصداره، ويكون مقدمو هذه المعلومات بمثابة الشهود. ويعنى هذا استنساخ شكل المحكمة فى الأنظمة القضائية الأنجلوساكسونية التى تعتمد نظام المُحلفين. ووفق هذا التصور، تسفر المداولات بين المُحلفين المختارين لدراسة موضوع ما عن تقرير يُقدم إلى المؤسسة المعنية بها، سواء الحكومة، أو إحدى وزاراتها أو هيئاتها، أو غيرها من المؤسسات التنفيذية، أو المجلس النيابى، أو السلطة المحلية.

ولكن هذه الآلية تؤدى فى الواقع إلى خفض إضافى لسقف الديمقراطية التمثيلية، وليس إلى رفعه. فالاختيار العشوائى للمُحلفين لا يضمن حيادهم، ولا قدرتهم. والاختيار غير الواضحة طريقته للخبراء الذين يُطلق عليهم شهود يثير الهواجس أكثر مما يبعث على الثقة والاطمئنان. والآلية فى مجملها، على هذا النحو، نخبوية لا علاقة لها بتوسيع نطاق المشاركة الشعبية، ولا تؤدى بالتالى إلى تعميق الديمقراطية التمثيلية، بل تقود إلى مزيد من تسطيحها.

ثالثا: حول التحفظ على تعميق الديمقراطية التمثيلية:

تثير التصورات المطروحة بشأن تعميق الديمقراطية التمثيلية، خاصة تلك التى نُعنى بها هنا والمتعلقة بمزجها بأشكال من الديمقراطية المباشرة، نوعين مختلفين من التحفظات التى يتعين أن نتأملها جيدًا ونفكر فيها.

يتعلق التحفظ الأول بما يراه البعض خطرًا على انتظام العملية السياسية التى تعودوا عليها، وصار صعبًا بالنسبة إليهم أن يتصوروا غيرها. والمجادلة الأساسية التى يقدمها هؤلاء أن الآليات التى تضفى على الديمقراطية التمثيلية طابعًا مباشرًا، والتى سبقت الإشارة إلى أربع منها، ستؤدى إلى عدم استقرار النظام السياسى، وقد يصل إلى ما يعدونه أزمة قدرة على الحكم أو قابلية للحكم Governability Crisis، وربما تقود أيضًا إلى نوع من الفوضى.

ولهذا التحفظ منطقه بطبيعة الحال، ولكن يتعين أن نعود هنا إلى أساس مفهوم القابلية للحكم، وكيف أنه أحد أكثر المفاهيم التى استُخدمت لتبرير استحواذ نخب محدودة على السلطة، وإنكار أزمة الديمقراطية التمثيلية سواء قبل أن تتفاقم أو بعد أن وصلت إلى ذروتها على النحو الذى اتضح فى العقدين الأول والثانى فى القرن الحادى والعشرين.

وبرغم ذلك، فلنقر بأن الإفراط فى استخدام آلية المحاسبة المستمرة طول الوقت بين دورتين انتخابيتين، بدل انتظار موعد الانتخابات التالية، يمكن أن يخلق مشاكل فى إدارة شئون الدولة والمجتمع، واضطراب فى الأداء. وهذا احتمال وارد لا يصح استبعاده. ولكن تحقق هذا الاحتمال قد يحدث فى بداية استخدام آليتى الاستفتاء المتكرر، واستدعاء الناخبين. وإذا حدث، فالأرجح أن يكون لفترة قصيرة، لأن الأثر الإيجابى للآليتين لا يتطلب فى الأغلب الأعم وقتاً طويلاً، وخاصة إدراك أعضاء البرلمانات والمجالس المحلية، والوزراء والمحافظين ومن فى حكمهم، وكذلك رؤساء الحكومات والدول، أن عليهم تحسين أدائهم وتصحيح أى اختلال فيه، وعدم تغليب مصالح خاصة على المصلحة العامة، والاهتمام بالتواصل مع المواطنين-الناخبين وعدم تجاهلهم. وما أن يحدث هذا التغيير فى سلوك النخب السياسية وأدائها حتى يقل استخدام الآليتين، خاصة آلية استدعاء الناخبين، ويُصبح محصورًا فى حدود معقولة لا تؤدى إلى عدم استقرار سياسى، ولا تخلق أزمة قابلية للحكم، بل تجعل هذا الحكم أكثر شفافية وحرصاً على التفاعل مع المواطنين-الناخبين، والجمهور عمومًا، فضلاً عن أنه سيكون أنظف وأقل فسادًا، عندما يصبح الفوز فى الانتخابات غير مُغرٍ، أو أقل إغراءً لمن يعرفون الطريق إليه، ثم لا يعيرون الناخبين اهتماماً بعد أن ينالوه، الأمر الذى يفتح أبوابًا أمام سياسيين صالحين، بل مواطنين راغبين فى الخدمة العامة قبل أى شئ، لخوض انتخابات لا يملكون أدواتها المالية والدعائية. وفى هذه الحال، سيكون أداؤهم مُرضيًا على نحو تقل فى ظله الحاجة إلى استخدام الآليات المتوقع أن تضفى على الديمقراطية التمثيلية طابعاً مباشراً، إلا فى حالات محدودة. وستصبح الأغلبية، وربما الأغلبية الساحقة، مُشاركة طول الوقت، ويختفى تعبير الأغلبية الصامتة الذى أفرطت نظم حكم وحكومات، ونُخب تابعة لها، فى استخدامه لتقليل أهمية ناقدى سياساتها،

والمطالبين بإصلاحات، والذين يُطلق على الأكثر مشاركةً وحركةً بينهم "نشطاء"، والزعم بأنهم لا يعبرون عن الاتجاه الحقيقى السائد فى أوساط الشعب.

ولم يقتصر الإدعاء بوجود أغلبية صامتة مؤيدة للحكم أو راضية عنه على حكومات دول غير ديمقراطية، أو توجد فيها مقادير محدودة من الممارسة الديمقراطية. فقد استُخدم أيضًا فى دول بلغت الديمقراطية التمثيلية فيها أعلى مبلغ، بل ظهر للمرة الأولى فى اثنتين منها، هما فرنسا والولايات المتحدة.

وربما كان الرئيس الفرنسى الأسبق فاليرى جيسكار ديستان أول من عبر عن المعنى المتضمن فى تعبير الأغلبية الصامتة، ولكن حين كان نائبًا فى البرلمان (الجمعية الوطنية) خلال انتفاضة 1968. فبعد أن أفاض فى كيل الاتهامات لتلك الانتفاضة، قال إنه يعبر عن وجهة نظر العدد الأكبر من الطلاب والعمال، وكذلك الرجال والنساء فى كل مكان فى فرنسا، وأن هؤلاء يمثلون أغلبية ترغب فى استعادة النظام ولا يقبلون الفوضى، ولكنهم ظلوا صامتين، ودعاهم أن يكونوا مستعدين للتعبير عن أنفسهم إذا تطلب الأمر ذلك.

ولكن الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون ونائبه سبيرو أجينو كانا أول من استخدم تعبير الأغلبية الصامتة بمنطوقه هذا، سعيًا إلى تقليل أهمية الاحتجاجات الواسعة التى اندلعت فى شوارع الولايات المتحدة ضد الحرب فى فيتنام[10].

وفى الحالتين، زُعم أن الأغلبية الصامتة تؤيد الحكم القائم وسياساته، وثبت فى فترة قصيرة للغاية زيف هذا الزعم. فقد اضطر الرئيس شارل ديجول، الذى اندلعت انتفاضة 1998 ضد سياساته، إلى الاستقالة عندما جاءت نتيجة الاستفتاء العام الذى دعا إليه عام 1970 مخيبة لآماله فى أن تكون هناك أغلبية صامتة فعلاً تدعمه، وتبين أن اليقين الذى تحدث به ديستان عن هذه الأغلبية لم يكن إلا نوعًا من إنكار الواقع، وأن حديثه عن وجود أغلبية كبيرة تريد استعادة النظام ينطوى على خلط أوراق. فالجميع يرغبون فى وجود نظام واستقرار فى أى بلد. وليس من يحتجون ويضطرون للنزول إلى الساحات والشوارع استثناء من هذه القاعدة. ولكن ليس ثمة تعارض بين الرغبة فى النظام والاستقرار، والتطلع إلى تغيير أو إصلاح منشود.

وفى الولايات المتحدة، لم يمض سوى وقت قصير على حديث نيكسون وأجنيو عن أغلبية صامتة تقبل الحرب فى فيتنام حتى تبين لهما عكس ذلك، واضطرت إدارتهما إلى إنهاء تلك الحرب والدخول فى مفاوضات استمرت من 1968 إلى 1973، وانتهت إلى اتفاقية باريس (27 يناير 1973) التى نصت على انسحاب جميع القوات الأمريكية، والقوات الأجنبية الأخرى، ليس من فيتنام فقط، بل من لاوس وكمبوديا أيضًا.

أما التحفظ الثانى، فمؤداه التشكيك فى نتيجة التحول الذى سيترتب على قصور الديمقراطية التمثيلية، إذ يرى البعض أنه سيكون تحولاً إلى الوراء كونه يهدد بتقويض هذه الديمقراطية، على أساس أن التيارات الشعبوية-الراديكالية الصاعدة تتلاعب بمشاعر الغاضبين للوصول إلى السلطة، ثم السيطرة عليها حال التمكن منها، وفرض قيود على الحريات، وليس على المشاركة فقط.

والمنطق فى هذه المجادلة أن الشعبوية لا تنسجم مع الديمقراطية من حيث المبدأ، بل تتعارض معها فى الأغلب الأعم. وهذه مجادلة مضادة لتلك التى خلصنا إليها فى الفصل الرابع، وهى أن هذه شعبوية وظيفية، وليست عقائدية، وأنها ليست ضد الديمقراطية، ولا تهدف إلى تفويضها، بل إلى إصلاحها لكى لا تستأثر نُخب محدودة بالسلطة فى الأغلب الأعم.

وإذا كان من أثر سلبى حقيقى للاتجاه إلى تطعيم الديمقراطية التمثيلية بأشكال من الديمقراطية المباشرة فهو ازدياد الفجوة بين الدول التى سيحدث فيها هذا التطور، وتلك التى لم تنعم شعوبها بتلك الديمقراطية، أو تقطع شوطاً يُعتد به فى الطريق إليها، أو لم تعرف عنها إلا اسمها، أو نسخة تشبهها، ولكنها ليست هى، إما لكونها مُزيفة، أو ينقصها الكثير. فربما يؤدى توسع الفجوة إلى تكريس حال ما قبل الديمقراطية التمثيلية الأصلية فى البلدان التى تعثر التطور الديمقراطى فيها، فتزداد حدة التفاوت فى العالم. وقد يخلق توسيع الفجوة، فى المقابل، حوافز لمن يتطلعون إلى ديمقراطية تمثيلية حقيقية لمعالجة عوامل فشل التطور باتجاهها.

وأياً يكون الاحتمال الأكثر رجحانًا، وهل تزداد الفجوة الديمقراطية فى العالم أم تقل، فالحاصل أن عدد البلدان التى مضى التطور الديمقراطى الأولى قدماً فيها

كان أكبر فى نهاية العقد الثانى من القرن العشرين من تلك التى تعثر بها فبقيت فى مرحلة ما قبل الديمقراطية. خذ مثلاً أفريقيا التى كانت بلدانها هى الأكثر تعثرًا لفترة طويلة فى مجال التطور الديمقراطى، وكانت الانقلابات العسكرية مألوفة فيها.

فعندما نُلقى نظرة على خريطة القارة فى آخر العقد الثانى فى القرن الحادى والعشرين، نجد أن التطور الديمقراطى يمضى بمعدلات لا تثير قلقًا كبيرًا، برغم بطئه، فى أكثر من ثلث بلدانها. كما أن التعثر الذى حدث فى هذا التطور، بعد أن كان قد بدأ فى عدد من بلدانها تقترب نسبته من الثلث، يدل على أن مقومات هذا التطور ليست معدومة أو شديدة الضعف فيها، خاصة تلك التى استمر فيها لفترات معقولة قبل أن يبدأ فى التعثر[11]. فقد قدمت بنين، على سبيل المثال، نموذجًا لتطور ديمقراطى مستقر حتى عام 2020، عندما فُرضت شروط أكثر صعوبة فى مجال الترشح للانتخابات الرئاسية.

وإذا توسع التطور الديمقراطى فى المنطقة، التى تعد الحلقة الأضعف فى مسار التطور الديمقراطى فى العالم، ربما تقل حدة الفجوة التى يمكن أن تترتب على الاتجاه إلى مستوى أرقى فى هذا التطور فى الدول التى بلغت الديمقراطية التمثيلية فيها أعلى سقف ممكن لها.

وفضلا عن ذلك، تزداد ممارسة الديمقراطية رسوخًا فى عدد معقول من الدول التى تعرفها منذ فترة قصيرة، أو متوسطة. وأحد أهم المؤشرات إلى ذلك تنامى دور مؤسسات قضائية مستقلة فى محاسبة السلطة التنفيذية فى بعض الدول التى تدخل فى هذا الإطار. وهذا تطور إيجابى، برغم مخاوف بعض المحللين عادةً مما يمكن أن يصبح دوراً سياسياً للقضاء. ولهذه المخاوف أساس يفرض الانتباه إلى أهميتها، حين لا تتمتع السلطة القضائية بمقدار كاف من الاستقلال، أو عندما تستطيع السلطة التنفيذية التدخل فى عملها. ويحدث ذلك فى عدد غير قليل من بلدان العالم، ونجد امتداداً له فى بعض الدول الأكثر ديمقراطية، ولكن فى نطاق ضيق كما فى حالة الولايات المتحدة حيث يختص رئيس الجمهورية بتعيين قضاة المحكمة العليا.

ولكن خطر تسييس القضاء فى الدول الديمقراطية أقل منه فى غيرها، حتى عندما يسعى رئيس سلطة تنفيذية إلى التأثير فى فلسفة الاتجاه القانونى-القضائى للمحكمة (ليبرالى أو محافظ) عندما يشغر موقع أحد قضاتها، فيُعيَّن فيه قاضياً يتوافق اتجاهه مع سياسة الإدارة، لترجيح كفة المعبرين عن هذا الاتجاه كما فعل الرئيس الأمريكى دونالد ترامب مرتين. الأولى عندما استقال القاضى أنطونى كيندى، فعين بريت كافانو فى يوليو 2018، مُرجِّحا كفة القضاة الذين يميلون إلى الاتجاه المحافظ، بعد أن كان سلفه حريصًا على التزام الحياد. والثانية عام 2020 بعد وفاة القاضية روث بادر جينسبورج، التى كانت توصف بأنها عميدة الاتجاه الليبرالى فى المحكمة العليا الاتحادية الأمريكية، وتعيين القاضية ذات الاتجاه المحافظ إيمى كوفني باريت محلها، الأمر الذى أثار جدلاً واسعًا لأن هذا التعيين حدث فى آخر سبتمبر 2020 أى عشية الانتخابات الرئاسية التى أُجريت فى 3 نوفمبر من العام نفسه، بل فى بدايتة هذه الانتخابات لأن التصويت بواسطة البريد يبدأ فى أول أكتوبر.

وظهر أثر التغيير الأول عندما نشبت أزمة بين ترامب والكونجرس بشأن قراره التنفيذى الخاص بتحويل مبلغ من ميزانية وزارة الدفاع لتمويل بناء جدار على الحدود مع المكسيك، ووصلت إلى القضاء، وأوقفت محاكم فى بعض الولايات ذلك القرار، أو منعت الرئيس من استخدام أموال مخصصة للجيش فى غير أغراضها. فلجأ ترامب إلى المحكمة العليا، التى قضت فى يوليو 2019 بوقف الأحكام الصادرة عن المحاكم الدنيا بشأن استخدام أموال مخصصة لوزارة الدفاع فى بناء جدار على الحدود الجنوبية. وصدر حكمها بأغلبية صوت القاضى الذى عينه ترامب فى بداية ولايته الأولى.

ولكن فى المقابل، لم يستطع ترامب الاعتماد على قضاة يميلون إلى اتجاهه المحافظ لتغيير نتيجة انتخابات 2020 الرئاسية، إذ رفضوا أو شاركوا زملاء لهم فى رفض عشرات الدعاوى القضائية التى رفعها فريقه القانونى للطعن فى نتيجة الاقتراع فى عدد من الولايات. ودلالة ذلك أن الخلل فى العلاقة بين السلطتين التنفيذية والقضائية فى النظام السياسى الأمريكى، بسبب إعطاء الرئيس الخق فى تعيين قضاة، ليس هيكليًا، ولا يحول دون أداء القضاء دوراً قد يصبح ضرورياً

للحد من تغول الرئيس والسلطة التنفيذية فى الدول التى بلغت الديمقراطية التمثيلية فيها أعلى سقف ممكن لها، وصار إصلاحها أكثر من ضرورى.

وحتى فى بعض الدول التى لم تبلغ فيها الديمقراطية هذا المبلغ، أظهر القضاء استقلالاً لافتًا للانتباه فى أواخر العقد الثانى فى القرن الحادى والعشرين، وقامت المؤسسات القضائية العليا فيها بمحاسبة رؤساء وهم فى الحكم، مثل كوريا الجنوبية (باك جون راحاى) فى 2017، والبرازيل (ديلماروسيف) فى 2016، أو بعد مغادرتهم مناصبهم مثل جنوب أفريقيا (جاكوب زومبا) فى 2018، والبرازيل (لولا داسيلفا) فى 2017 – 2018، والأرجنتين (كريستينا دى كيرشنر) فى 2018، وبيرو (بيدرو كوتشينسكى، وآلان جارسيا). وقد انتحر الثانى فى أبريل 2019 عبر إطلاق النار على رأسه عقب إصدار أمر قضائى باحتجازه للتحقيق معه فى قضية فساد، إذ اتُهم بتلقى أموال بطريقة غير قانونية من شركة بناء برازيلية (شركة أوديبريشت). كما وضعت المحكمة العليا فى كولومبيا فى أغسطس 2020 الرئيس الأسبق ألفارو أوريبي قيد الإقامة الجبرية، برغم أنه كان عضوًا فى مجلس الشيوخ، فى الوقت الذى أصدرت هذه المحكمة قرارها، لمنعه من التأثير فى تحقيق قضائى حول اتهامه بدفع رشوة لأشخاص، والضغط على آخرين، لمنعهم من كشف أنه كان على صلة بجماعات شبه عسكرية.

الصورة العامة، إذن، تبدو مبشرة بأن تفتح أزمة الديمقراطية التمثيلية، هذه المرة، الباب أمام أول تطور كبير فيها منذ أوائل القرن التاسع عشر، فى الدول التى بلغت ممارسة هذا النمط الديمقراطى فيها أعلى مبلغ، عبر تطعيمه بأشكال من الديمقراطية المباشرة. وهناك ما يدعو إلى تفاؤل أيضًا، ولكنه حذر، بألاَّ يؤدى هذا التطور الكبير حال حدوثه إلى توسيع الفجوة بين الدول المرشحة لأن تشهده، والبلدان التى لم تقطع أشواطاً طويلة فى ممارسة الديمقراطية التمثيلية، وكذلك تلك التى يتعثر فيها التطور باتجاه هذه الديمقراطية على نحو يجعلها – بكل قصورها وسقفها المنخفض – حلمًا ترنو إليه القطاعات الأكثر وعيًا فى شعوبها.

مصادر الفصل الخامس

1- New Statesman, 14/4/2019.

2- Sheldan S. Wolin, Fugitive Democracy and Other Essays, edited by Nicholas Xenas: Princeton, Princeton University Press, 2016, pp. 312-314.

3- انظر على سبيل المثال:

جاك رانسيير، كراهية الديمقراطية، ترجمة أحمد حسان: القاهرة، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.

4- www.constitute project.org.

5- Freedom in the World 2019-Democracy in Retreat: Freedom House, 2020, www.freedomhouse.org.

6- Jamie Bartlett, The People VS Tech-How The Internet is Killing Democracy and How to Save it: London, Ebury Publishing, 2018.

7- انظر على سبيل المثال:

- يورجن هابرماس، التقنية والعلم كإيديولوجيا، ترجمة د. إلياس ماجوج: دمشق، وزارة الثقافة السورية، 1999.
- يورجن هابرماس، نظرية الفعل التواصلى، المجلد الأول، عقلانية الفعل والعقلانية الاجتماعية، ترجمة فتحى المسكينى: الدوحة، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

8- ديفيد فان ريبروك، ضد الانتخابات- دفاعًا عن الديمقراطية، ترجمة إيزيس عاشور : القاهرة، العربى للنشر والتوزيع، 2019.

9- Dombisa Mayo, Edge of Chaos-Why Democracy is Falling to Deliver Economic Growth and How to Fix it? New Gork: Basic Books, 2018.

10- كريستين روس، ديمقراطية للبيع، مجلة فصول، مصدر سابق.

وقد عادت روس فى هذا الموضوع، لمن يريد الاستزادة، إلى:

Frederic Bas, La Majorite Silnecieuse, ou la Fataille de Ipinion en Maj-Juin 1968, in P. atrieres and U. Zancorini-Fournel, eds., 68. Une Histoire Collective: Paris, Decouverte, 2008, pp. 359-360.

11- يجد القارئ مسحًا شاملاً تقريبًا لتاريخ الديمقراطية فى أفريقيا، وتحليلاً لتجارب التطور الديمقراطى فيها لشرح العوامل التى تؤدى إلى بطئه أو تعثره، ورؤية لكيفية نجاحه فى:

Nic Cheeseman, Democracy in Africa-Successes, Faibures and the Struggle for Political Reform-New Approaches to African History: Cambridge, Cambridge University Press, 2015.

أحدث إصدارات

دار الثقافة الجديدة

- تاريخ مصر الحديث من القرن 19 إلى القرن 21 (صحوة أمة)	آن - كلير دي جافييه- بونفيل ترجمة عثمان مصطفى عثمان
- الغجري - مذكرات مخرج مسرحي	مراد منير
- كورونا وسنينها (تحولات العالم واقتصاده وثوراته بعد الجائحة)	عبد الحليم قنديل
- الأيام المندسة	ابتسام المتوكل
- أقلية في أقصى الأرض: شعب السامر	طارق الحاسي
- هكذا تكلم نصر أبو زيد (من نص المصحف إلى خطابات القرآن)	جمال عمر
- 1970	صنع الله إبراهيم
- وللعيش فنون	العنود غباش
- من مذكرات مُدَّرسة أطفال	سامية كشك
- مكتبة نجع حمادي ومسيرة المسيحية	فكري أندراوس
- مدرسة القاهرة في نقد التراث والاشعرية	جمال عمر
- تمشيط الذاكرة	نبيل نعوم
- الشعر المصري الحديث في ستينيات القرن العشرين	حمزة قناوي
- سكر أسود	عمرو كمال حموده
- دنيا بحالها	سلمى خالد البغَّال
- باب حُب المجنون	محمد عبد الرحمن
- تُدعى ليلى	رشا أبو السعود
- تلك الرائحة	صنع الله إبراهيم
- الملاح "رواية مترجمة عن الأردية" **(مانجهي]**	غضنفر. ترجمة/ د.ولاء العسيلي
- المغامرة الأمريكية – رحلات الذهاب والعودة	فكري أندراوس
- ليلة في حياة عبد التواب توتو	محمد توفيق
- خريف الزعفران	حمزة قناوي
- المشاء	فراج فتح الله
- عطر أوراقي المنسية	أسامة البحر
- ما يصحش كده!	رانيا شاهين
- بنت محمود "المختلط "	داليا أمين أصلان

- حروب الظل (الصراع السري على الشرق الأوسط)	كريستوفر دافيدسون عرض/ مصطفى إبراهيم فهمي
- عصفور الفولاذ	نادر حلاوة
- رحلتي مع الشيخ برقوق	عمر حبيب
- الإنجيل العبري ومصر القديمة	فكري أندراوس
- صدام وأنا... ومتلازمة ستوكهولم	علي شاكر
- هتافات الثورة المصرية	كمال مغيث
- 67	صنع الله إبراهيم
- سيدي البلبوصي (قصص قصيرة)	إيهاب قاسم
كلنا عبده العبيط (قصص قصيرة)	محمود فطين
- مقدمة عن توتر القرآن	جمال عمر
الرقص على أرغن الرب	مارك أمجد
- الاراجوز وقصص اخرى	خالد الشلقاني
- حد يقول للسجان!!	محمد فوزي السيد
- متلازمة السقوط من الجنة (شعر)	ألفت عاطف
- سلامة موسى – الحالم في عصر القلق 1958 – 1887.	د. فكري أندراوس
- كرسي هزاز	هدى عبد المحسن
- أزمة منتصف الثورة (ومضات ساخرة)	د. خالد صلاح
- ديمقراطية أمريكا وحقوق الإنسان	مصطفى سامي
- نشيد الجنرال	مارك أمجد
- المختلط	داليا أمين أصلان
- ماذا حدث لثورة 25 يناير؟	د. وحيد عبد المجيد
- النيل مآسي	صنع الله إبراهيم
- السمسار (ط 2)	عمرو كمال حمودة
- محاكمة رواية	حمدي البطران
- هكذا يجب أن تُحكم مصر	د. ياسر شحاتة
- ذكريات الجوافة	جورج البهجوري
- في مديح الألم	د. سيد البحراوي
- جميل الروح	أحمد فرج
- العقل والسياسة	د. فكري أندراوس
- الانتفاضة الثالثة	نايف حواتمة
- الثورات العربية لم تكتمل - مسارات واستعصاءآت.	نايف حواتمة
- الملف القبطي	حمدي البطران

- قلم رصاص حي (كوميديا مصرية سوداء)	د. خالد صلاح
- حكايات القطط	درية الكرداني
- يوميات الواحات	صنع الله إبراهيم
- نوال	د. ياسر شحاتة
- سيناء ومشروع الوطن الفلسطيني البديل	د. هيثم محمد قاسم
- عندما جلست العنكبوت تنتظر(سلسلة قصص علمية 1)	صنع الله إبراهيم
- يوم عادت الملكة القديمة (سلسلة قصص علمية 2)	صنع الله إبراهيم
- الدُلفين يأتي عند الغروب (سلسلة قصص علمية 3)	صنع الله إبراهيم
- باتجاه الطريق - وقصص أخرى	حمزة قناوي
- رحلة في الذاكرة	نايف حواتمة
- رأس المال (في القرن الحادي والعشرين)	توماس بيكيتي. ترجمة وتقديم: محمود الشاذلي
- الكتابة بالمشرط	د. إيمان يحيى
- سوداني في القاهرة	عبد الماجد عليش
- مذكرات إنجي أفلاطون (من الطفولة إلى السجن).	تقديم وتحرير: سعيد خيَّال
- المسلمون والأقباط في التاريخ ط 5	د. فكري أندراوس
- برلين 69	صنع الله إبراهيم
- الحياة والموت في بحر ملون	صنع الله إبراهيم
- ذات (الطبعة السادسة)	صنع الله إبراهيم
- اغتيال ثورة	عبد الحليم قنديل
- مرض اليسارية الطفولي	لينين ترجمة: دار التقدم، موسكو
- إجهاض الديمقراطية	جايسون براونلي. ترجمة: أحمد زكي عثمان
- حكم العواجيز. اللحظات الأخيرة من حياة الاتحاد السوفييتي.	فلاديمير ميدفيديف. ترجمة: د. نبيل رشوان
- الثورة المغدورة (قصة كومونة باريس في شرائط مصورة)	برنار فيسك. ترجمة وتقديم: راوية صادق
- لإمبراطور الأخير - قصة آخر إمبراطور للصين من مذكراته.	إعداد: فتحي خليل
- أمريكانلي (الطبعة الثالثة)	صنع الله إبراهيم
- الدولة والثورة	لينين. تدقيق وتقديم: سعد الطويل
- رشدي سعيد 1920–2013 " قراءة معاصرة لبعض أعماله".	د. فكري أندراوس
- ثورات المصريين حتى المقريزي	عبد العزيز جمال الدين

- يوحنا النقيوسي	عبد العزيز جمال الدين
- خمسون عامًا من الغوص في مصر	د. البهي عيسوي
- اللجنـــــــة (الطبعة العاشرة)	صنع الله إبراهيم
- حكايات إنسان في سلام مع نفسه	علي نجيب
- وردة (الطبعة الرابعة)	صنع الله إبراهيم
- الصندوق الأسود - قصة حسين سالم	كارم يحيى
- يوميات الدولة الإسلامية في السودان	إعداد: عبد الماجد عليش تقديم: حيدر إبراهيم
- تغريبة (الجزء الثاني) من رواية مهاجر غير شرعي.	جمال عمر
- نظرتان على تونس (من الديكتاتورية إلى الديموقراطية).	كارم يحيى
- م الدار للنار	فؤاد حجازي
- طعامك علاجك	تأليف: د. فكري أندراوس د. أليسون أور- أندراوس
- دليل الاشتراكية العلمية لشباب الثورة المصرية.	بهيج نصار
- رمال ناعمة	درية الكرداني
- حرفوشيات (ديوان شعر)	د. فؤاد طيرة
- الجلـــــــيد	صنع الله إبراهيم
- أحمد حسنين ودوره في السياسة المصرية 1940- 1946.	د. ماجدة محمد حمود
- شـــــــرف	صنع الله إبراهيم
- أيقونة الجسد	جورج البهجوري
- الرئيس البديل	عبد الحليم قنديل
جمهوركية آل مبارك	محمد طعيمة
- جماعات الإسلام السياسي واليسار المصري	بهيج نصار
- حركة التاريخ قضايا ومفاهيم	فوزي الإخناوي
- استراتيجية للثورة المصرية	بهيج نصار
- سياسية القوة البريطانية في مصر 1924- 1942.	د. ماجدة محمد حمود
- التفكير الناقد	د سهام النويهي
- الناس بين الكهنة والمؤسسات	حسني فرجاني سلامة
- التجربة الأنثوية (الطبعة الثانية)	صنع الله إبراهيم
- المثقفون	حمزة قناوي
- الأيام الأخيرة	عبد الحليم قنديل